محددات النمو الاقتصادي في جمهوريتي مصر وسنغافورة وتحديد أوجه التعاون الاقتصادي بين البلدين دراسة تحليلية مقارنة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

إعداد/

مصطفي محمد علي

علاء علي محمد

مروة سليم صالح

منار الفالح عبد الرازق

حسناء حسن راغب

لجنة المناقشة

أ.د فايز عبد الهادي

أ.د نجلاء بكر

أ.د غادة نور الدين

بِسْمِ اللهِ الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ وَ اللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة آية (١١)

إهـداء

الحمد لله وكفي والصلاة والسلام علي الحبيب المصطفي وأهله وبعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية وأذاقنا ثمرة النجاح بفضله تعالي .

نهدي هذا العمل إلي من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلي مرفأ الأمان ، معلم البشرية الأول محمد صلي الله عليه وسلم ..

إلي أبوينا حفظهما الله وأدامهما نورًا لدربنا .

إلي أسرة كلية السياسة والاقتصاد (عميدًا وأستاذًا ومعيدًا) ممن كان لهم الدور الأكبر في إمدادنا بالمعلومات ومَد يد العونِ لنا ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

إلي أصدقاءنا الذين نشهد لهم بأنهم كانوا ونعم الرُفقاء .

إلي كل يدٍ وقلبٍ سارَ معنا درب هذا الإنجاز لنكون ، راجين من الله أن ينفعنا وينفع بنا .

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وفائق العرفان والتقدير لأستاذتنا الفاضلة الدكتورة / **غادة ابراهيم نور الديـن** لما قدمته لنا طوال فترة إنجاز هذا العمل من أفكار وآراء وتوجيهات قيمة وملاحظات مفيدة ، فجزاها الله عنا خير الجزاء .

وختامًا أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة علي قبولهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة، والله ولي التوفيق.

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الاشكال	ذ
مستخلص	ز
الكلمات المفتاحية	ز
المقدمة	ش
مشكلة الدراسة	ش
فروض الدراسة	ص
اهداف البحث	ص
منهجية الدراسة	ص
حدود الدراسة	ص
اهمية البحث	ض
خطة الدراسة	ض
الدراسات السابقة	ط
١. محددات النمو في الاقتصاد المصري	١
تمهيد	١
١.١.تطور الاقتصاد المصري ومؤشرات التنمية الاقتصادية ٢٠٠٠ –٢٠٢٠	٢
١.١.١ التطور التاريخي للاقتصاد المصري حتي ثورة يناير ٢٠١١	٢
٢.١.١ مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر	٤
١.٢.١.١ التجارة الخارجية في مصر	٤
٢.٢.١.١ الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر	٩

العنوان	رقم الصفحة
٢.١ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر	١٢
١.٢.١ عدد السكان الاجمالي والزيادة السكانية	١٢
٢.٢.١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٥
٣.٢.١ معدلات البطالة والتضخم في مصر	١٨
٤.٢.١ الناتج المحلي الاجمالي في مصر	٢٠
٥.٢.١ السياحة في مصر	٢٤
الخلاصة	٢٧
٢. محددات النمو الاقتصادي في سنغافورة	٢٨
تمهيد	٢٨
١.٢ التجربة التنموية في سنغافورة وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية	٢٨
١.١.٢ استراتيجية التنمية في سنغافورة	٢٩
٢.١.٢ نظرة تحليلية لهيكل الاقتصاد السنغافوري	٣٣
١.٢.١.٢ القطاع الصناعي في سنغافورة	٣٤
٢.٢.١.٢ التجارة الخارجية في سنغافورة	٣٦
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي سنغافورة	٤١
٢.٢ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة سنغافورة	٤٣
١.٢.٢ حجم ونمو سكان دولة سنغافورة	٤٣
١.١.٢.٢ عدد السكان الاجمالي ومعدل الزيادة السكانية في سنغافورة	٤٥
٢.٢.٢ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة	٤٦
٣.٢.٢ معدلات البطالة والتضخم في سنغافورة	٤٨
٤.٢.٢ نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة	٥٤
٥.٢.٢ السياحة في سنغافورة	٥٧
الخلاصة	٥٩
٣. العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة	٦٠
تمهيد	٦٠

العنوان	رقم الصفحة
٣.١ حجم التبادل التجاري بين البلدين	٦١
١.١.٣ تطور حركة التجارة المصرية	٦١
٢.١.٣ تطور حركة التجارة في سنغافورة	٦٦
٣.١.١ التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة	٦٩
٢.٣ الاستثمارات المباشرة بين مصر وسنغافورة	٨٠
الخلاصة	٨٤
النتائج	٨٥
التوصيات	٨٦
خاتمة	٨٧
المراجع	٨٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	مؤشرات الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	٣
٢	صادرات السلع والخدمات ومعدل النمو السنوي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥
٣	واردات السلع والخدمات في مصر (%) من الناتج المحلي للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٧
٤	تطور تدفق الاستثمارات الاجنبية لمصر للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٠
٥	عدد السكان والزيادة السكانية في مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٣
٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر بالأسعار الجارية للدولار الامريكي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٥
٧	معدلات البطالة والتضخم في مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٨
٨	الناتج المحلي الاجمالي في مصر ومعدل النمو السنوي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٢٠

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٩	ايرادات السياحة في مصر بالدولار الامريكي وعدد الوافدين ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٢٤
١٠	قيمة ناتج التصنيع حسب أبرز المجالات الصناعية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٣٤
١١	حجم ومعدل نمو الصادرات في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٣٧
١٢	حجم ومعدل نمو الواردات في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٣٩
١٣	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٢
١٤	عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٤
١٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٦
١٦	معدلات التضخم والبطالة في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٨
١٧	إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو السنوي في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥٤
١٨	عائدات السياحة وعدد الوافدين في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥٧
١٩	تطور اجمالي حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لمصر من ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٦٢
٢٠	تطور اجمالي حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لسنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٦٦
٢١	السلع التي يتم تبادلها بين مصر وسنغافورة	٧٠
٢٢	حجم التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة ٢٠٠٠ –٢٠٢٠	٧١
٢٣	حجم الصادرات المصرية لسنغافورة اخر ٥ اعوام بالمليون دولار	٧٤
٢٤	حجم صادرات سنغافورة لمصر اخر ٥ اعوام بالمليون دولار	٧٥
٢٥	نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال ٢٠١٥	٧٦
٢٦	نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال ٢٠٢٠	٧٨

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٢٧	الاستثمار المباشر السنغافوري بمصر بالقيمة الحالية للدولار الامريكي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٨١

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١	حجم الصادرات ومعدل النمو السنوي في مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٦
٢	واردات السلع والخدمات في مصر (%) من الناتج المحلي للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٨
٣	تطور تدفق الاستثمارات الاجنبية لمصر للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١١
٤	عدد السكان والزيادة السكانية في مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٤
٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر بالأسعار الجارية للدولار الامريكي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٦
٦	معدلات البطالة والتضخم في مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	١٩
٧	الناتج المحلي الاجمالي في مصر ومعدل النمو السنوي ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٢١
٨	ايرادات السياحة في مصر بالدولار الامريكي وعدد الوافدين ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٢٥
٩	حجم ومعدل نمو الصادرات في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٣٨
١٠	حجم ومعدل نمو الواردات في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٠
١١	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٣
١٢	عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٥
١٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٤٧
١٤	معدلات التضخم والبطالة في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥٠
١٥	إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو السنوي في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥٥
١٦	عائدات السياحة وعدد الوافدين في سنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٥٨

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١٧	تطور اجمالي الصادرات والواردات المصرية ٢٠٠٠ -٢٠٢٠ بالمليار دولار	٦٣
١٨	تطور اجمالي الصادرات والواردات لسنغافورة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ بالمليار دولار	٦٧
١٩	حجم التبادل التجاري بين البلدين بالمليون دولار	٧٢
٢٠	حجم الصادرات المصرية لسنغافورة اخر ٥ اعوام	٧٤
٢١	حجم الصادرات السنغافورية لمصر اخر ٥ اعوام	٧٥
٢٢	نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠١٥	٧٧
٢٣	نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠٢٠	٧٩
٢٤	الاستثمار المباشر السنغافوري بمصر بالقيمة الحالية للدولار ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	٨٢

مستخلص :-

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي وأوجه التعاون بين كلا من مصر وسنغافورة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وذلك من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية في كلا من مصر وسنغافورة.
واستدلت الدراسة على ما سبق من خلال تتبع التطور الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف علي محددات النمو في كلا البلدين وأهميته النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وتوصلنا من خلال دراسة المؤشرات إلى أن الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة عرفت تطورات هائلة منذ بداية الألفية الاولى، وساهمت في تكوين رأس المال الثابت وتطوره الذي ساهم بدوره في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، كما أوضح البحث العلاقات التجارية بين كلا من جمهورية مصر العربية وجمهورية سنغافورة، ومراحل تحقيق إنجازات اقتصادية اعتماداً على الموارد المحلية المحدودة، خلصت الدراسة لعدد من النتائج ، منها : الإنسان هو العمود الفقري للتنمية، ومن ثم فإنَّ أي استراتيجية للتنمية لا تنطلق من الاهتمام بالتعليم والصحة لن يكتب لها النجاح، القضاء على الفساد وتطبيق القانون على الجميع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخرجت الدراسة بعدد من توصيات منها توحيد جهود الدولة نحو هدف واحد وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، الإيمان بخصوصية الظرف التاريخي والجغرافي والسياسي والاجتماعي لكل دولة على حدة، سر نجاح الدول، عدم استيراد وصفات سريعة وجاهزة للتنمية الاقتصادية، وإنما العمل على تصميم آليات جديدة تراعي خصوصية المرحلة التي تمر بها البلاد.

الكلمات المفتاحية :-

(المحددات الاقتصادية – التبادل التجاري – الاستثمار الاجنبي – التجربة التنموية – الناتج المحلي – مصر – سنغافورة)

Abstract:-

This study aims to study the determinants of economic growth and foreign direct investment in both Egypt and Singapore for the period (٢٠٠٠-٢٠٢٠), by highlighting the economic indicators in both Egypt and Singapore. The study inferred the above by tracking the quantitative development of foreign direct investment and identifying the determinants of growth in both countries and its relative importance in relation to the gross domestic product during the period (٢٠٠٠-٢٠٢٠) , Through studying the indicators, we concluded that foreign investments in Singapore have witnessed tremendous developments since the beginning of the first millennium, and contributed to the formation and development of fixed capital, which in turn contributed to raising the level of gross domestic product. The research also demonstrated trade relations between the Arab Republic of Egypt and the Republic of Singapore. And the stages of achieving economic achievements based on limited local resources. The study concluded a number of results, including: The human being is the backbone of development, and therefore any development strategy that does not start from attention to education and health will not succeed. Eliminating corruption and applying the law to everyone are among the most important. pillars of economic and social development , The study came out with a number of recommendations, including unifying the state's efforts towards one goal and prioritizing the public interest over the private interest, believing in the specificity of the historical, geographical, political and social circumstances of each country individually, the secret of the countries' success, not importing quick and ready-made recipes for economic development, but rather working to design new mechanisms. It takes into account the specificity of the stage the country is going through .

keywords:(Economic determinants – trade exchange – foreign investment – development experience – domestic product – Egypt – Singapore)

المقدمة :-

يعتبر الاقتصاد المصري من بين الاقتصادات النامية التي تمتلك مزيجا من التنوع والتحديات، مما يجعلها موضوعًا شيقًا للدراسة والتحليل كما أنها تمتلك موارد اقتصادية تجعلها دولة قادرًة علي بناء اقتصاد قوي وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها ولكن في الوقت نفسة تواجهه تحديات ومعوقات في بعض الجوانب الاقتصادية التي تعيقها في تحقيق تنمية اقتصادية, والأوضاع التي تمر بها مصر الان والمعوقات التي تواجهها لتحقيق نموها الاقتصادي وقدرتها علي جذب الاستثمارات كانت تمر بها دولة سنغافورة في ستينات القرن الماضي مع وجود افتقار شديد لسنغافورة في الموارد الاقتصادية آنذاك علي عكس مصر التي تتمتع بموقع ومناخ استراتيجي يساعد في توفير العديد من الموارد الاقتصادية لجذب العديد من الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي شامل خلال عقد من الزمن ولتحقيق هذا النمو المرجو يجب تسليط الضوء علي الدول التي استطاعت التغلب علي فقرها وتحولت من دولة فقيرة نامية الي دولة قوية اقتصاديا مثل دولة سنغافورة التي اصبحت ثالث اكبر متلقي للاستثمار الاجنبي المباشر العالمي، للاستفادة من تجربها ومعرفة الاجراءات التي اتبعتها لتحقيق النمو وزيادة معدل الاستثمار الاجنبي الذي يعد أهم آليات تحقيق التنمية الاقتصادية ، ونتيجة للعولمة الاقتصادية أصبحت حركة عوامل الانتاج ومرونة انتقال السلع والخدمات من بين السمات البارزة والهامة التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد أصبح التنافس شديدا بين الدول النامية لجذب واستقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة أملا منها في تحسين بنية وأداء اقتصادها، ومن بين مظاهر العولمة الاقتصادية نجد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر علامة مميزة تظهر درجة ذلك الارتباط الاقتصادي بين الدول في إطار التحرير والانفتاح الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:-

تمكنت سنغافورة من تحقيق معجزة اقتصادية وتحولت الي دولة ذات مكانة اقتصادية عالية بعد ان كانت تعاني من افتقار للموارد واضطرابات علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام ، لذلك سيتم في هذه الدراسة البحث حول دولتي مصر وسنغافورة لمعرفة الطبيعة الاقتصادية للبلدين ودراسة بعض المؤشرات التي طورتها سنغافورة لجذب الاستثمارات الاجنبية اليها ،والاجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هي اهم المحددات الاقتصادية المؤثرة علي تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة ؟
- ما هي الاجراءات التي اتبعتها سنغافورة للتحول من دولة نامية الي دول ذات مكانة عالمية اقتصاديا؟
- ما هي حجم التجارة البينية بين البلدين وهل تؤثر علي النمو الاقتصادي في كلًا منهما ؟

فروض الدراسة:-

من أجل الإجابة علي الأسالة السابقة لابد من وضع بعض الفرضيات التي تحاول هذه الدراسة إثباتها وتتمثل فيما يلي :

- تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابًا علي النمو الاقتصادي في سنغافورة .
- تواجه مصر تحديات كبيرة في مجابهة الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم . .
- تعد جمهورية سنغافورة واحدة من ابرز الشركاء التجاريين لجمهورية مصر العربية .

أهداف البحث :-

تهدف الدراسة الي :

- مقارنة التجربة التنموية في كلا من مصر وسنغافورة ونتائجهما.
- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة في كلتا الدولتين.
- معرفة حجم الاستثمار المباشر السنغافوري في مصر .
- معرفة تطور حركة التجارة في كلًا من مصر وسنغافورة .
- التعرف علي التبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية بين البلدين .

منهجية الدراسة :-

اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على أكثر من منهج وهي :

- منهج التحليل والمقارنة وذلك في تحليل المؤشرات الاقتصادية المختارة لكل من الدولتين محل الدراسة خلال فترة الدراسة المختارة ، مع التركيز علي مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره أحد أهم جوانب تحقيق التنمية الاقتصادية .
- المنهج التاريخي السردي / الاستقرائي لدراسة التجارب التنموية لكلا البلدين.

حدود الدراسة :-

تتمثل حدود الدراسة علي حدين هما:

- الحد المكاني للدراسة : جمهورية مصر العربية وجمهورية سنغافورة .
- الحد الزمني للدراسة: الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠).

اهمية الدراسة :-

تحاول غالبية الدول من خلال تطبيق برامجها وخططها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في الحفاظ علي صلابة المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا عبر تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لتعبئة المزيد من الموارد المالية والتخصيص الكفء لها ، وفي هذا الصدد تحاول الكثير من الدول وضع القوانين والتشريعات الملائمة التي تساعد علي جذب الاستثمارات الأجنبية كونها وسيلة مهمة لاستقطاب رؤوس الأموال وتوفير فرص العمل واكتساب المهارات الإدارية والفنية للحصول علي التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

انطلاقا مما سبق تبرز تلك المكانة والأهمية الكبرى التي تمتاز بها الدراسة ، لتناولها اهم محددات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ، مستعرضة اهم التجارب التنموية في العصر الحالي ألا وهي تجربة دولة سنغافورة ، والتعرف علي الوضع الاقتصادي لها ، وإجراء المقارنة بينها وبين جمهورية مصر العربية ، وكيف تستفاد الأخيرة من السياسات والإجراءات التي اتبعتها الأولي لتصل إلي قمة نضجها الاقتصادي .

خطة البحث

تنقسم الدراسة إلي ثلاثة فصول علي النحو التالي :

الفصل الاول :الملامح الاساسية للاقتصاد المصري .

مبحث اول: مراحل تطور الاقتصاد المصري وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

مبحث ثاني : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري .

الفصل الثاني : الملامح الاساسية للاقتصاد السنغافوري.

المبحث الاول: التجربة التنموية في سنغافورة وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة سنغافورة .

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة

المبحث الأول: حجم التبادل التجاري بين البلدين .

المبحث الثاني: الاستثمارات المباشرة بين مصر وسنغافورة

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت التجارب التنموية والاستثمار لأهميتها ومن تلك الدراسات ما يلي : [١]

١. **دراسة محمد (٢٠١٦)**[٢] بعنوان :" **تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في مصر مع التركيز الي القطاع الخدمي** "

وهدفت الدراسة الي التعرف علي الظروف الاقتصادية التي عاشتها سنغافورة في الفترة قبل النهضة والبحث في الأسباب والعوامل التي أدت إلي نجاح الإصلاحات الاقتصادية في سنغافورة والبحث في أسباب التعثر ومعوقات التنمية الاقتصادية في مصر وإمكانية استفادة مصر من التجربة السنغافورية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، واعتمد الباحث في دراسته علي منهجين رئيسيين من مناهج البحث العلمي وهما المنهج التحليلي والمنهج المقارن وتوصل الباحث الي بعض النتائج ومن أبرزها : التعليم وأهميته في تطوير الموارد البشرية حيث يمثل العنصر البشري أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، ، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات منها : ضرورة وجود بيئة قانونية تشجع الاستثمارات الأجنبية ، وضرورة اهتمام القيادات المصرية بالبنية التحتية وتبني السياسات والبرامج التي تتناسب مع الأوضاع الحالية للاقتصاد المصري ، وضرورة استغلال مصر للعامل الجغرافي حيث تمتلك مصر عناصر عديدة من شأنها أن تجعل القطاع اللوجيستي في مصر قطاعاً قائداً لعملية التنمية في مصر علي مثال سنغافورة .

٢. **دراسة محمد (٢٠١٧)**[٣] بعنوان:" **تجربة دولة سنغافورة في التنمية الاقتصادية** "

هدفت الدراسة إلى التعرف العلاقات التجارية بين دولة سنغافورة ودول المنطقة والإقليم، ومراحل تحقيق إنجازات اقتصادية اعتماداً على الموارد المحلية المحدودة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتوصلت لعدد من النتائج، منها الإنسان هو العمود الفقري للتنمية، ومن ثم فإن أي استراتيجية للتنمية لا تنطلق من الاهتمام بالتعليم والصحة لن يكتب لها النجاح، القضاء على الفساد وتطبيق القانون على الجميع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها توحيد جهود الدولة نحو هدف واحد وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، الإيمان بخصوصية الظرف التاريخي والجغرافي والسياسي والاجتماعي لكل دولة على حدة سر نجاح الدول، عدم

---

[١] تم ترتيب الدراسات السابقة طبقًا لأهميتها ومدي علاقتها بموضوع البحث .

[٢] محمد ، مها رضوان ، تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في مصر مع التركيز علي القطاع الخدمي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مصر ، ٢٠١٦ .

[٣] أشواق محمد، تجربة دولة سنغافورة في التنمية الاقتصادية ، جامعة غرب كردفان، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، السودان، ٢٠١٧ .

استيراد وصفات سريعة وجاهزة للتنمية الاقتصادية، وإنما العمل على تصميم آليات جديدة تراعي خصوصية المرحلة التي تمر بها البلاد.

٣. **دراسة العامري (٢٠١٨)**[٤] بعنوان : " **التجربة التنموية في سنغافورة** "

هدفت الدراسة التعرف على مراحل التنمية في دولة سنغافورة ونجاحها في انفصالها عن ماليزيا في العام ١٩٦٥ في تحويل بلدها من دولة ضعيفة الى دولة قوية بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية والتي جعلت منها ابرز الاقتصاديات العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي في تناولها الدراسة ثم المنهج الوصفي، وتبين من خلال الدراسة ادراك قادة سنغافورة منذ وقت مبكر أن التنمية في الجانب الاجتماعي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي لكونه العنصر الأساس الذي تعتمد عليه عملية التنمية والمرتكز الرئيسي الذي يدعم تفوق الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، وهذا التمازج الفعال جعل تجربة سنغافورة التنموية مثالا يحتذى به في كيفية بناء الدولة ودعم الاستقرار والنمو فيها .

٤. **دراسة راحو (٢٠٢١)**[٥] بعنوان : " **تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تسليط الضوء على العوامل والمحددات الرئيسية المعتمدة في ذلك، والمتمثلة في الحرية الاقتصادية وسياسة الحوافز الضريبية وكذلك تطوير العامل البشري، والتي اعتبرت كحجز الزاوية لما تم تحقيقه من تدفقات وافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة، واستدلت الدراسة على ما سبق من خلال تتبع التطور الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذلك إجمالي تكوين رأس المال للفترة (١٩٧٩-٢٠١٨)، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج القياسي ثم المنهج الوصفي التحليلي وتوصل الباحث من خلال المؤشرات المدروسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة عرفت تطورات هائلة منذ نهاية السبعينيات، وساهمت مساهمة واضحة في تكوين رأس المال الثابت وتطوره الذي يساهم بدوره في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

[٤] ابتسام العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٨ .
[٥] بلال راحو، تجربة دولة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دفاتر اقتصادية، مج١٢، ع١، الجزائر، ٢٠٢١ .

٥. **دراسة حمد (٢٠٢٢)**[٦] بعنوان : " **قياس أثر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في سنغافورة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) "**

وهدفت الدراسة الي التعريف بالجانب المفاهيمي لتكوين رأس المال الثابت وإجمالي الادخار والنمو الاقتصادية وقياس العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وإجمالي الادخار والنمو الاقتصادي ، ويقوم البحث علي فرضية مفادها أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية تؤدي الي رفع مستوي النمو الاقتصادي ، وفقاً للإمكانيات المتاحة لزيادة هذا التأثير ،واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي مع استعمال بعض اساليب التحليل الإحصائي وتوصل الباحث الي بعض النتائج مفادها أن تم تحقيق الفرضية السابق ذكرها وأن التأثير الذي يمارسه كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت واجمالي الادخار علي الناتج المحلي هو تأثير ايجابي ، وعن طريق نتائج النموذج التي كانت جميعها تتفق مع النظرية الاقتصادية فإن النموذج المقدر هو نموذج كفئ ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل فيما يخص التنسيق بين زيادة الادخار وزيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنغافورة ، وأوصي الباحث ببعض المقترحات منها : الحث علي زيادة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات ورفع مستوي الانتاجية في الاقتصاد السنغافوري ، وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد في سنغافورة علي تمويل المدخرات المدخرات المحلية والابتعاد عن المنح والقروض لتمويل متطلبات النمو الاقتصادي .

٦. **دراسة زعيتر (٢٠٢٣)**[٧] بعنوان : " **قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد في سنغافورة للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)** "

وهدفت الدراسة الي بيان أثر وأهمية متغيرات الاقتصاد الكلي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الي سنغافورة والتعرف علي آثار هذه المتغيرات ، وقام الباحث بالربط بين التحليل الوصفي النظري والتحليل الكمي القياسي ، وتوصل الباحث الي بعض الاستنتاجات منها : وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر ، في حين وجود علاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر مستنتجاً أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها سنغافورة كانت فعالة ، واوصي الباحث ببعض المقترحات منها : الترويج وطرح الفرص الاستثمارية الموجودة في سنغافورة ليتعرف عليها المستثمر الاجنبي ، والبحث عن أساليب إنتاجية جديدة وبدائل محلية للمواد الاولية التي تدخل في انتاج السلع المعدة للتصدير لتقليل التكاليف وزيادة تنافسية السلع

[٦] حمد ، مخيف جاسم ، قياس اثر العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين بعض المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في سنغافورة خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ ، مجلة اقتصاديات العمل للبحوث التطبيقية ، جامعة تكريت ، كلية الاقتصاد والادارة ، العراق ، ٢٠٢٢ .

[٧] زعيتر ، زهير حامد تركي ، قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد في سنغافورة للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق ، ٢٠٢٣ .

المصدرة ، وإيجاد حوافز جديدة تعمل علي جذب المستثمر الاجنبي ، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات وتقليل الروتين بالمعاملات والخدمات المصرفية المتطورة .

٧. دراسة **Hutchinson , Bhattacharya** ، (٢٠١٩)[٨] بعنوان : " **العلاقات الاقتصادية بين سنغافورة وماليزيا: ترابط عميق** "

واستخدم الباحثون الاسلوب التحليلي المقارن في هذه الدراسة ، والتي كانت تهدف الي توضيح الروابط الاقتصادية بين سنغافورة وماليزيا طويلة الأمد وبعيدة المدى والتي تمتد عبر التجارة في السلع والخدمات ، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وحركة الناس ، وان كل منهما هو ثاني أهم شريك تجاري للآخر، وفي كلتا الحالتين لا تتفوق عليهم سوى الصين وتتفوق على الحلفاء التجاريين التقليديين مثل الولايات المتحدة واليابان.، وعوضًا عن مجرد تجارة السلع الجاهزة مع بعضهم البعض ، وتوصل الباحث إلي أن الجزء الأكبر من التجارة في السلع بين ماليزيا وسنغافورة من مكونات وأجزاء محددة للغاية من الدوائر الإلكترونية الدقيقة والإلكترونيات الاستهلاكية والآلات المتخصصة والبلاستيك. ونتيجة لذلك، تم دمج البلدين بشكل وثيق في شبكات الإنتاج الإقليمية والعالمية، وهي عملية متشابكة بدأت خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ، وعلى الرغم من أن التجارة في الخدمات – بما في ذلك الخدمات اللوجستية والاتصالات والأنشطة المالية – تبدأ من قاعدة أقل من السلع – إلا أنها تتزايد باطراد بين البلدين وهي في صالح سنغافورة ، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما أهم المستثمرين في سنغافورة. بالنسبة لماليزيا ، فإن أهم المستثمرين هم الاتحاد الأوروبي ، تليها سنغافورة ثم الصين. كما أن التحركات الشعبية بين البلدين كبيرة أيضا، حيث تشكل سنغافورة أكبر مصدر للزوار في ماليزيا ، وعلى العكس من ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن ماليزيا تزود الدولة المدينة بعدد كبير من العمال – وكثير منهم ماهرون. نظرا لعمقها ونطاقها وتعقيدها ، فإن العلاقات الاقتصادية بين سنغافورة وماليزيا تقاوم التغييرات قصيرة الأجل في السياسة .

[٨] Francis E. Hutchinson, Pritish Bhattacharya, **Singapore-Malaysia Economic Relations: Deep Interdependence**, YUSOF ISHAK INSTITUTE , Singapore , ٢٠١٩ .

٨. **دراسة Thai-Ha Le , Ha-Chi Le (٢٠٢٠)[٩] بعنوان : " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سنغافورة "**

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي (FDI) حول النمو الاقتصادي في سنغافورة، واتبعت الدارسة المنهج التجريبي لمعرفة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة ، وتظهر النتائج أنه على الرغم من وجود محددات كثيرة للنمو الاقتصادي على المدى القصير إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات هما المحددان الاساسين على المدى الطويل للنمو الاقتصادي في سنغافورة ، وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا حاسما في مساعدة البلاد لتحقيق تنمية اقتصادية ، والنتائج قوية نسبيا لمختلف مقاييس التجارة والتمويل، وهذا يعني ضمناً أن المعجزة الاقتصادية" التي حققتها سنغافورة ترجع بالفعل إلى استراتيجيات إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتعزيز الأنشطة التجارية وينبغي التركيز بشكل أكبر علي الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية .

٩. **دراسة Devrim (٢٠١٠)[١٠] بعنوان : " مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتركيا "**

وهدفت الدراسة إلي مقارنة الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والإطار القانوني للشركات الأجنبية في مصر وتركيا وتتناول هذه الدراسة أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك البلدان ، بالإضافة إلى ذلك يتم في هذه الدراسة تحليل الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر وركزت على أوجه التشابه بين أداء الاستثمار الأجنبي المباشر والعقبات التي يواجها المستثمرون الأجانب في هذه البلدان ، واعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي المقارن ، وتوصلت الدراسة انه في كلا البلدين، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من المستوى المتوقع لفترة طويلة من الزمن ويتماثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا تقريبا في البلدين و أن مصر لم تجذب المستويات اللازمة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم نمو الصادرات الذي كانت الحكومة تأمل في الوصول إلية لتحسين الوضع الاقتصادي .

---

[٩] Thai-Ha Le ,Ha-Chi Le , **Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Singapore** , an Empirical approach, Manash University (Australia) , ٢٠٢٠.

[١٠] Devrim Dumludag, **Comparison of Foreign Direct Investment in Turkey and Egypt**, Motivations and Obstacles, Marmara University, ٢٠١٠.

١٠. **دراسة ماهر، علي (٢٠١٩)[١١] بعنوان : "دراسة اقتصادية لأثر اهم المتغيرات الاقتصادية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في كلا من اندونيسيا ومصر "**

تهدف الدراسة الي دراسة اهم المتغيرات الاقتصادية في كلا من مصر واندونيسيا والوقوف علي بعض المتغيرات الاقتصادية في كلا من البلدين وقياس اثر الاستثمار الاجنبي علي هذه المتغيرات وبصفه خاصة تهدف الدراسة الي دراسة اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الاستثمار الاجنبي المباشر في كلا من مصر واندونيسيا، واعتمد الباحث علي المنهج كلا من المنهج الوصفي والتحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والنمو السنوي للمتغيرات موضع الدراسة، وتشير النتائج الي وجود تأثير معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في اندونيسيا علي مؤشرات التنمية الاقتصادية، ووجود تأثير معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر علي مؤشرات التنمية الاقتصادية .

١١. **دراسة مردان (٢٠١٤)[١٢] بعنوان : "العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية "**

وتهدف الدراسة الي بيان قدرة وإدراك صانع القرار الصيني والياباني في انتهاجهما البراغماتية العالية في فصل الجانب السياسي وتوتراته عن اهمية وتعزيز الجانب الاقتصادي المصلحي بين البلدين ، فما يريد الباحث التوصل اليه هو ان علي الرغم من الخلافات السياسية والتاريخية بين البلدين ، الا ان حجم التعاون والتبادلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين تشير الي قوة ومتانة هذه العلاق في المرحلة الراهنة ، واستخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي والمنهج المقارن أثناء عرضه لمجريات البحث ، وتوصل في النهاية الي أن العلاقات الصينية اليابانية قائمة علي حقيقة استراتيجية ثابتة ، ألا وهي أن الثابت الاقتصادي والتجاري بين البلدين يستمران باتجاه الاعتمادية والتعاون والشراكة لتحقيق المصلحة المتبادلة ، أما بالنسبة للمتغيرات السياسية الخلافية فإنها يمكن ان تنتهي في لحظة عندما يقرر الطرفان الجلوس معاً للحوار استراتيجياً في سبيل تجاوز قضايا التاريخ والنزاع والتعصب القومي بهدف إقامة علاقة شراكة استراتيجية شاملة بعيدة المدي .

[١١] دراسة اقتصادية لأثر أهم المتغيرات الاقتصادية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في كلا من اندونيسيا ومصر خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٥ ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٩ .

[١٢] مردان ، باهر ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد , العراق ، ٢٠١٤ .

١٢. **دراسة حسن (٢٠١٥)**[١٣] بعنوان : " **عوامل نهوض الاقتصاد المصري (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ الي ٢٠١٤)** "

تهدف الدراسة الي البحث في عوامل تحقيق التقدم الاقتصادي في مصر بدراسة حالة البرازيل احد دول مجموعة البريكس، وافترضت ان الاستعانة بالتجارب السابقة للدول ذات النهج الاقتصادي المتقدم من شأنه تحقيق التقدم الاقتصادي لمصر، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي كيفي يوضح الابعاد المختلفة للوضع الاقتصادي المصري ومقارنته بالوضع الاقتصادي في البرازيل، وتوصلت الدراسة الي ان الاستعانة بالنهج الاقتصادي للدول المتقدمة يساعد في تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي الفاعل للرقي الاقتصادي والانساني في مصر .

١٣. **دراسة Rona , Bauru ، (٢٠١٣)**[١٤] بعنوان : **تحليل مقارن للنمو الاقتصادي للصين والهند**

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مقارنة وتحليل الوضع الاقتصادي (من حيث النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والاستيراد والتحويلات والقوى العاملة والضرائب والتعريفة الجمركية) لكلا البلدين، وهي أيضًا دراسة مقارنة حيث أجريت باستخدام طريقة وصفية من المصادر الثانوية للبيانات لإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومؤسسة مورجان ستانلي من الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩. وأظهرت الدراسة أن الصين تركز بشكل أكبر على تطوير البنية التحتية، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتطوير العمالة الماهرة، وفعالية التكلفة والقدرة على اتخاذ القرارات بسرعة. من ناحية أخرى ، كانت نقطة الاتصال في الهند هي قطاع الخدمات مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الهند لديها ممارسات مالية وسياسية وقانونية أفضل مقارنة بالصين ، واوصي الباحثين بضرورة قيام الحكومة الهندية بزيادة الجهود المبذولة للتعليم الابتدائي. بصرف النظر عن وجود مستوى من القوى العاملة ذات المهارات العالية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والهندسة ، وتحتاج الهند إلى بناء إداريين ذوي مهارات عالية وعمال مصانع فعالين وأطباء وأخصائيين اجتماعيين وقادة لتحقيق مستوى نمو اقتصادي مماثل الصين .

[١٣] احمد ، سحر حسن ، عوامل نهوض الاقتصاد المصري ، دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ ، المجلة العلمية لقطاع كليات الازهر ، مصر ، ٢٠١٥ .

[١٤] Rezuanul Hassan Rana , Suborna Barua , **A Comparative Analysis of the Economic Growth of China and India** , Social Science Review , Dhaka, Bangladesh , ٢٠١٣ .

١٤. دراسة Abdul KHALIQ (٢٠٠٦)[١٥] بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أدلة تجريبية من إندونيسيا

تبحث هذه الدراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إندونيسيا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي، له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، على المستوى القطاعي، تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عبر القطاعات من خلال اختبار قطاعات الاقتصاد الاثني عشر، وهي المحاصيل الغذائية الزراعية، والمنتجات الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات غير النفطية والغاز، والكهرباء، الغاز والمياه، والبناء، وتجارة التجزئة والجملة، والفنادق والمطاعم، والنقل والاتصالات، وغيرها من القطاعات الخاصة والخدمات .

[١٥] Abdul Khaliq, **Foreign Direct Investment and Economic Growth: Empirical Evidence from Sectoral Data in Indonesia,** Department of Economics Andalas University, Indonesia, ٢٠٠٧.

١. محددات النمو في الاقتصاد المصري

تمهيد :

يعتبر الاقتصاد المصري من بين الاقتصادات النامية التي تمتلك مزيجًا من التنوع والتحديات، مما يجعلها موضوعًا شيقًا للدراسة والتحليل. تزخر مصر بموارد وإمكانيات اقتصادية متنوعة، ولكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات هيكلية ومؤشرات اقتصادية تستدعي التدخل والتحليل العميق، ويهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض الملامح الأساسية للاقتصاد المصري، مع التركيز على الوضع الحالي والتحديات التي تواجه الاقتصاد في ظل التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة.

منذ اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ يناير، شهد الاقتصاد المصري تدهورًا ملحوظًا، خاصة في بعض الجوانب الأساسية مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والعجز في الموازنة العامة للدولة، وتشير البيانات الاقتصادية إلى ازدياد العجز في الموازنة العامة وتفاقم الدين العام، مما يجسِّد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، تتراوح تحديات الاقتصاد المصري من العجز في الموازنة وتفاقم الدين العام إلى التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويتطلب التغلب على هذه التحديات تبني سياسات اقتصادية فعالة تستهدف إعادة هيكلة الدين العام، وتعزيز الإنتاجية، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز التوزيع العادل للدخل.

في ضوء التحديات الحالية، يتعين على السياسات الاقتصادية المصرية تحديد الأولويات وتبني رؤية استراتيجية متكاملة لإصلاح الاقتصاد، ويجب أن تركز هذه الرؤية على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتعزيز التنافسية، وتوفير فرص العمل للشباب، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

يتطلب الوضع الاقتصادي الحالي في مصر استجابة فورية وفعالة من الجهات المعنية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، ويجب أن تكون السياسات الاقتصادية المصرية موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين معيشة المواطنين، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة واعتماد استراتيجية متكاملة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

١.١ تطور الاقتصاد المصري ومؤشرات التنمية الاقتصادية الفترة من ٢٠٠٠ حتي ٢٠٢٠

١.١.١ التطور التاريخي للاقتصاد المصري حتي ثورة يناير ٢٠١١.

شهد الاقتصاد المصري تطور كبير عبر التاريخ .فمنذ الخمسينات من القرن العشرين بالتحديد هيمنت الدولة علي الوضع الاقتصادي، وكان من ابرز هذه السياسات اصدار قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، والتحول نحو التصنيع لزيادة عدد العمالة وانتاج المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي وبدأت الاستثمارات الحكومية في العديد من المجالات ومن ثم تأميم قناة السويس عام[١٦] ١٩٥٦،ثم عقبت تلك الفترة مرحلة السبعينات والتحول الي (اقتصاد حرب) حيث كانت السياسات تتجه بشكل عام نحو تحرير الاراضي المحتلة والاستعداد لتحرير الاراضي المصرية المحتلة في سيناء، وعام ١٩٧٢ والسنوات التي اعقبتها شهدت العمل علي سياسات الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس السادات ، وكانت ابرز هذه المرحلة هي التحول من التخطيط الشامل واستبداله بخطط سنوية في شكل خطط متحركة، واستمر العمل بهذه السياسات خلال عقد الثمانينيات[١٧] وتم مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي ،وتكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق ،والتي كان من أهمها إلغاء نظام التخطيط المركزي والتحول الي التخطيط القطاعي ، والتحول الي القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام تدريجيًا ، والتحول الي القطاع الخاص مع الابقاء علي دور الدولة في ادارة الاقتصاد الكلي علي نحو يكفل استقرار الاسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع والتحول من التصنيع من اجل الاحلال محل الواردات الي مرحلة التصنيع من أجل التصدير. وأخذت مصر تجني ثمار سياستها خلال فترة التسعينات وتميزت تلك المدة بالاستقرار النسبي للاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو متوازنة وارتفاع في معدل الاحتياطي النقدي الاجنبي واستقرار سعر الصرف الجنية امام العملات الاجنبية والقيام بالعديد من المشاريع الانتاجية والخدمية .[١٨]

وما ان بدأت الالفية الحادية والعشرين حتي أخذت نتائج الاداء الاقتصادي والمالي تتميز بالتباين في نتائج الاداء القطاعي ،وتعرض سعر صرف الجنية لحالة من التذبذب بدأت بالانخفاض ومن ثم لبس ان استقر عن حد(٦.٢٥)جنية مقابل الدولار مع ارتفاع معدل النمو عام ٢٠٠٧ الي حوالي (٧.١٪)، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الي (٦٨٤.٦) مليار جنية ، وارتفعت قيمة الجنية امام العملات الاجنبية ليحقق متوسط سعر صرف الجنية أمام العملات الاجنبية ليحقق متوسط سعر صرف الجنية (٥.٤) امام الدولار ،وشهدت تلك المدة بدأ العمل بنظام ضريبي جديد ،من جانب آخر فقد أدي تزايد معدلات التضخم الي ارتفاعات في اسعار

---

[١٦] سهام محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتي أواخر القرن العشر ،مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد ، العدد رابع عشر /يوليو ٢٠١٩،ص ٤٥ ،٤٨

[١٧] أخلاص قاسم، الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير (دراسة في الواقع والتحديات)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ص ٦٨

[١٨] عمرو حمزاوي، (٢٠١٠) ، تقرير مصر بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠/ المؤشرات ألاقتصادية ، مجلة الشروق مصر

السلع والخدمات ، وارتفاع في نسبة الفقر وبدء حالات الترهل الاجتماعي الناتجة عن الاخفاق في توظيف ناتج معدلات النمو في معالجة مشاكل المجتمع ، واستمر الارتفاع في اسعار السلع والخدمات وارتفاع معدلات الفقر ، والامية ، والبطالة وانتشار العشوائيات ، وتدني مستوي الخدمات الصحية والتعليمية وتفشي الفساد والاحتكار، مع زيادة عدد السكان ، كل تلك الاسباب كانت سبب لأندلاع ثورة يناير ٢٠١١[١٩].

كان لثورة ٢٥ يناير تأثير علي الاقتصاد المصري وعلي الوضع الاقتصادي، والجدول التالي يوضح مؤشرات الاقتصادي المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١.

جدول (١) مؤشرات الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

المؤشرات الاقتصادية	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد السياح / مليون نسمة	١٤.٧	٩.٨	١١.٥	٩.٥	٨.٢
التضخم (%)	١١.١	١٠.٥	٧.٥	١٠.٢	.١١٠
البطالة (%)	٩	١٢	١٢.٧	١٣.٤	١٣.١
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥.١٪	١.٨	٢.٢	٢.١	٢.٢
الدين المحلي الإجمالي/ مليار جنية	٩٦٢	١١٣٣	١٣٨٠	٣٨٠١	١٨٣٩
الدين الخارجي /مليار دولار	٣٥	٣٣.٧	٣٨.٨	٣٨.٨	٤٦.١
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر/ مليار دولار	٦٧٥٨	٢١٨٩	٣٩٨٢	٣٩٨٢	٤١١٩
الزيادة في المؤشر الرئيسي للبورصة (%)	١٥	٤٩.٣	٥١	٥١	٣٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري.

يمكن القول أن النمو ارتبط بتطور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وبما أن تلك الأوضاع تشهد تذبذب كبير مرة استقرار ومرة تدهور فإن ذلك المؤشر في ارتفاع منخفض، كما أن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية تكون من الصعوبة بسبب ذلك، وأن كل المستثمرين الخارجيين والمحليين على حد السواء يساهمون في انتعاش الاقتصاد المصري والمعروف أن استقرار الاقتصاد الكلي هو شرط ضروري للحفاظ على استمرار الثقة في أوساط الأعمال التجارية لتأكيد على الانتعاش الاقتصادي.[٢٠]

ولغرض تخطي جميع المشكلات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، فقد قامت الدولة المصرية بتحقيق إصلاحات في بنية الاقتصاد المصري والتأكيد علي ضرورة تبني سياسات تهدف إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية هيكلية وضرورة تبني سياسات تهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للقدرة علي المنافسة العالمية في بيئة الأعمال وضرورة تحقيق الاستقرار السياسي الذي يكون له انعكاس كبير على الاقتصاد.

[١٩] أخلاص، مرجع سابق الذكر ص٦٩
[٢٠] تقرير البنك المركزي المصري، للعام المالي ٢٠١٤

وقد تجسدت تلك الأهداف بوضع خطة خمسية تهدف إلى تحقيق النتائج الآتية:

١. وصول معدل النمو الحقيقي إلى (٦٪) .
٢. وضع الدين على مسار مستدام على المدى الطويل ينخفض من (٩٤٪) في عامي (٢٠١٤:٢٠١٥) إلي (٨٠٪) في عام ٢٠١٥ .
٣. خفض معدل التضخم إلى أرقام حادية في ظل انتهاك سياسة مالية حذرة ولغرض تحقيق أهداف هذه الخطة عملت الحكومة على وضع آليات تطبقها من خلال :-

- القيام بإصلاحات هيكلية في الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي لغرض خفض عجز الموازنة.
- عملت على إنشاء مشروعات قومية كبرى مثل مشروع قناة السويس ومشروع تنمية الساحل الشمالي ومشروع المثلث الذهبي، كما أنها بدأت بالفعل اتخاذ خطوات فعلية وهذا الأمر أخذ ثقة محلية ودولية في الإقتصاد المصري.
- القيام ببعض السياسات والإجراءات منها تطبيق الحد الأقصى للأجور حتى على رئيس الدولة، وتفعيل قانون الضرائب العقارية ومنظومة التموين والخبز الجديدة التي أدت إلى حد ما تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي أحد مطالب ثورة ٢٥ يناير.[٢١]

لقد لقيت هذه الخطوات تأييد محلي وخارجي المتمثل بالمنظمات الدولية، فقد أشارت (شري مولياني اندراواني)المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى قناعتها بالإصلاحات الجارية في مصر وأنها تبعث على التفاؤل وأكدت التزام مجموعة البنك بتقديم الدعم الفني والمالي لمصر خلال المرحلة القادمة.

٢.١.١ مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر

١.٢.١.١ التجارة الخارجية في مصر

تعتبر إحصاءات التجارة الخارجية في مصر إحدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية الاقتصادية في البلاد. وتتمثل التجارة الخارجية في كل من الصادرات والواردات. حيث تسعى مصر جاهدة منذ منتصف الثمانينات إلى زيادة الصادرات عن طريق الأخذ بإجراءات إدارية وسياسية واقتصادية[٢٢]، لذلك تعمل علي

[٢١] أخلاص قاسم، مرجع سابق الذكر ص٨٤، ٨٥
[٢٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

حل مشـكلة العجز في الميزان التجاري من خلال سـد الفجوة الكبيرة بين الصـادرات والواردات والعمل على زيادة صادراتها من سلع والخدمات وانخفاض إجمالي الواردات حتى تستطيع تعزيز اقتصادها.

فمن خلال الجدول التالي سيتم توضيح أهم صادرات السلع والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في مصر:[٢٣]

جدول (٢) صادرات السلع والخدمات ومعدل النمو السنوي في مصر للفترة (٢٠٠٠:٢٠٢٠)

سنوات	الصادرات (% من الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للصادرات (%)
٢٠٠٠	١٦.٢	٧
٢٠٠١	١٧.٥	٣.٣
٢٠٠٢	١٨.٣	٥
٢٠٠٣	٢١.٨	١٣.٨
٢٠٠٤	٢٨.٢	٢٥.٣
٢٠٠٥	٣٠.٣	٢٠.٢
٢٠٠٦	٢٩.٩	٢١.٣
٢٠٠٧	٣٠.٢	٢٣.٣
٢٠٠٨	٣٣	٢٨.٨
٢٠٠٩	٢٥	-١٤.٥
٢٠١٠	٢١.٣	-٣
٢٠١١	٢٠.٦	١.٢
٢٠١٢	١٦.٤	-٢.٣
٢٠١٣	١٧	٤.٥
٢٠١٤	١٤.٢	-١٠.٩
٢٠١٥	١٣.٢	٠
٢٠١٦	١٠.٣	-١٥
٢٠١٧	١٥	٨٦
٢٠١٨	١٨	٣١.٦
٢٠١٩	١٦.٦	-٢.٧
٢٠٢٠	١٢.٥	-٢٣.٧

[٢٣] https://data.albankaldawli.org

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.KD.ZG?locations=EG

شكل رقم (١) [٢٤]

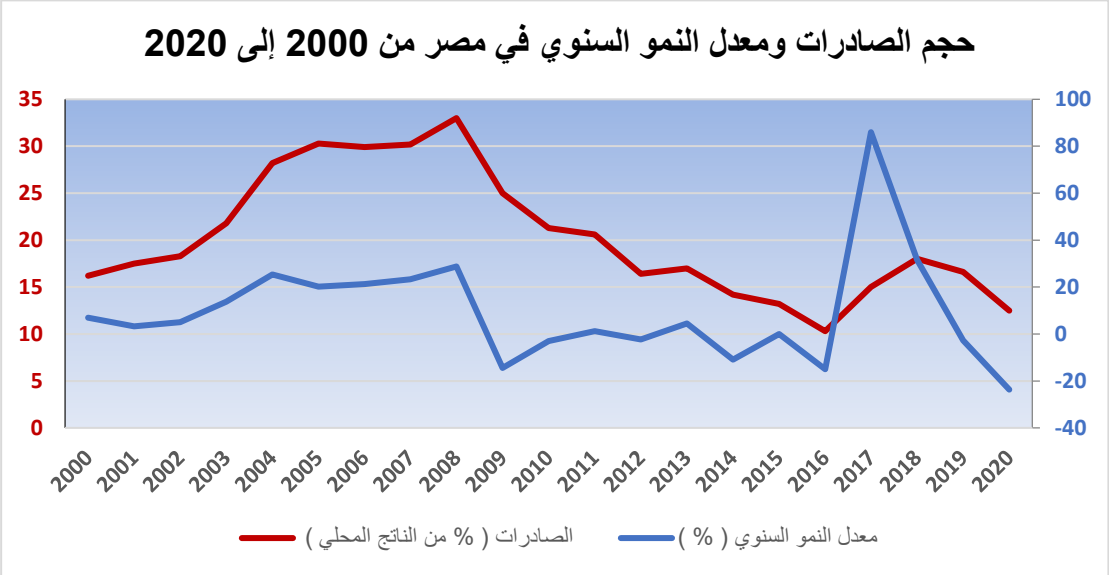

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٢)

يتضح ان متوسط الصادرات من (٢٠٠٠:٢٠٠٥) بلغ٢٢.٠٥ مليار دولار ومقدار الزيادة ٨٧٪ وبشكل عام كانت الصادرات المصرية في هذه الفترة في ارتفاع مستمر بسبب الزيادة الانتاجية في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع الزراعة والنفط وزيادة التحسينات في البنية التحتية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وفي الفترة (٢٠٠٦:٢٠١٠) كان متوسط قيمه الصادرات ٢٧.٨٨ مليار دولار ومقدار زيادة بلغ ٢٨٪ حيث يلاحظ انخفاض معدل زيادة الصادرات عن الفترة السابقة بسبب انخفاض سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار حيث تراجعت الصادرات المصرية من ٣٣.٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي٢٨.٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وثبات سعر الصرف[٢٥] وقد استمر الانخفاض حتي عام ٢٠١٠حيث اصبحت معدل الصادرات ٢١.٣٠ مليار دولار، وفي الفترة من (٢٠١١:٢٠١٥) أصبح متوسط الصادرات المصرية ١٦.٢٨ مليار دولار وكانت الصادرات في هذه القترة في انخفاض مستمر حيث بلغت ٢٠.٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ واستمر انخفاضها حتي وصل إلي ١٣.٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ وذلك الانخفاض كان نتيجة للاضطرابات التي

[٢٤] بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين : https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.KD.ZG?locations=EG

[٢٥] البدوي ، رضا مصطفي حسن، العلاقات التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (١٩٧١-٢٠٢٠)،مجلة التنمية والدراسات الاقتصادية ، مج٢٥ ،ع١(٢٠٢٣)

حدثت عام ٢٠١١ وقيام ثورة ٢٥ يناير التي كان لها تأثير علي الاستثمارات والانتاج والتجارة الخارجية ، وفي الفترة من (٢٠١٦:٢٠٢٠) بلغ متوسط الصادرات المصرية ١٤.٤٨ مليار دولار ومقدار زيادة ٢١٪، حيث بدأت الصادرات منخفضه في هذه الفترة حيث بلغت ١٠.٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ واخذت في زياده حتي عام ٢٠١٨ حيث اصبحت ١٨.٠٠ مليار دولار وذلك بسبب الجهود المبذولة لتعزيز التجارة الخارجية وتعويم الجنية المصري أواخر ٢٠١٦، وتراجعت مره أخري في عام ٢٠١٩ حيث اصبحت ١٦.٦٠ مليار دولار بسبب التقلبات الاقتصادية العالمية وتغير اسعار صرف العملات ، واستمر انخفاضها حتي عام ٢٠٢٠ حيث اصبحت١٢.٥٠ مليار دولار وذلك بسبب جائحه كورونا التي أثرت على العالم بأكمله وعلي حركه التبادل التجاري عموماً في جميع أنحاء العالم.

ومن الشكل السابق يتضح ان هناك تفاوت ملحوظ في معدلات نمو الصادرات المصرية وأنه لا يوجد اتجاه في السلسة الزمنية الخاصة بمعدلات النمو للصادرات[٢٦]، عام ٢٠٠٢ بلغ ٧٪ واستمر في الارتفاع حتي عام ٢٠٠٤ ووصل الي ٢٥٪ وذلك لزيادة الطلب العالمي علي المنتجات المصرية وتحسين في القوانين والسياسات التي تشجع علي التجارة الخارجية ،ومن عام ٢٠٠٥ أخذ في الانخفاض حتي عام ٢٠٠٧ وذلك لعدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة ، وارتفع عام ٢٠٠٨ ثم انخفض بنسبة ١٤٪عام ٢٠٠٨ :٢٠٠٩ وذلك نتيجة للازمه المالية العالمية والتي اثرت في هيكل الاقتصاد المصري، وعام ٢٠١٥ لم يكن هناك ارتفاع ولا انخفاض في النمو وانخفض في عام ٢٠١٦ بنسبة ١٥٪ وذلك نتيجة للتقلبات في اسعار السلع العالمية ، وزاد بمعدل مرتفع عام ٢٠١٧ بنسبة ٨٦٪ وذلك نتيجة لتحرير سوق الصرف بشكل كامل أواخر عام ٢٠١٦ الذي كان لة اهمية في منظومة الاصلاح الاقتصادي التي تنتجها مصر ٢٠١٦ ثم انخفض عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٣٪ نتيجة جائحة كورونا .

جدول (٣) واردات السلع والخدمات في مصر (%من إجمالي الناتج المحلي) للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

سنوات	الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للواردات (%)
٢٠٠٠	٢٢.٨٠	٤
٢٠٠١	٢٢.٣٠	-١.١
٢٠٠٢	٢٢.٧٠	٢.٧
٢٠٠٣	٢٤.٤٠	١.٣
٢٠٠٤	٢٩.٦٠	١٧.٢
٢٠٠٥	٣٢.٦٠	٢٣.٨
٢٠٠٦	٣١.٦٠	٢١.٨

[٢٦] محمد سعد الفقهي، إسلام عبد السلام، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٦٦-٢٠١٨)،دراسة قياسية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠،ص٢٠٤

سنوات	الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للواردات (%)
٢٠٠٧	٣٤.٨٠	٢٨.٨
٢٠٠٨	٣٨.٦٠	٢٦.٣
٢٠٠٩	٣١.٦٠	-١٧.٩
٢٠١٠	٢٦.٦٠	-٣.٢
٢٠١١	٢٤.٧٠	٨.٤
٢٠١٢	٢٤.٣٠	١٠.٨
٢٠١٣	٢٢.٤٠	٠.٦
٢٠١٤	٢٢.٧٠	٠.١
٢٠١٥	٢١.٧٠	١
٢٠١٦	١٩.٩٠	-٢.٢
٢٠١٧	٢٧.٨٠	٥٢.٥
٢٠١٨	٢٧.٩٠	٧.٢
٢٠١٩	٢٤.٥٠	-٨.٦
٢٠٢٠	١٩.٧٠	-١٨.٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=EG

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.KD.ZG?locations=EG

شكل رقم (٢)

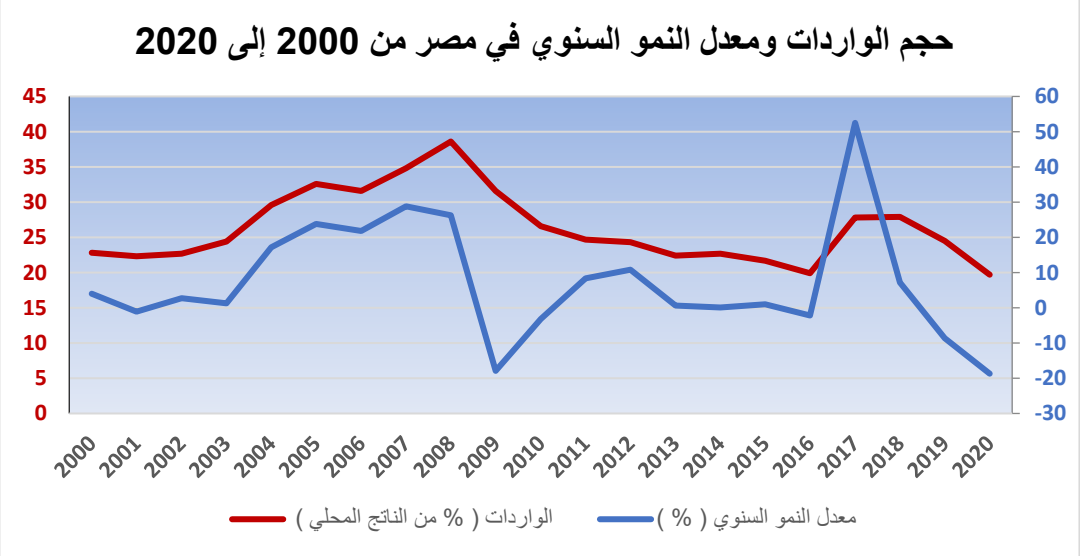

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٣)

ونستخلص من الشكل السابق ان متوسط الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠:٢٠٠٥) بلغ ٢٥.٧ مليار دولار ومقدار الزيادة ٤٣٪ فمن عام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) غلب علي الواردات استقرار نسبي نتيجة لاستقرار الوضع الاقتصادي وفي عام ٢٠٠٠ بلغت ٢٢.٨٠ وعام ٢٠٠١ بلغت ٢٢.٣٠ وعام ٢٠٠٢ كانت ٢٢.٧٠ ، وفي الفترة من(٢٠٠٦–٢٠١٠) بلغ متوسط الواردات المصرية ٣٢.٦٤ مليار دولار وكانت هناك زيادة بوجهه عام في الواردات من عام ٢٠٠٦ حتي عام ٢٠٠٨ حيث وصلت الواردات عام ٢٠٠٨ إلي ٣٨.٦٠ مليار دولار وذلك نتيجة لارتفاع في السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية [٢٧]، ثم انخفضت الي ٢٦.٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وخلال الفترة من (٢٠١١:٢٠١٥) بلغ متوسط الواردات المصرية ٢٣.١٦ مليار دولار حيث انخفضت الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والتقلبات الاقتصادية التي عقبت ثورة يناير ٢٠١١ التي كان لها أثر سلبي علي أغلب الجوانب الاقتصادية وبعد الثورة بأعوام قليلة تبعتها ثورة يوليو ٢٠١٣ كل تلك الاحداث أثرت علي الوضع الاقتصادي العام وحركة التجارة الخارجية والتبادل التجاري بشكل عام ، وفي الفترة من (٢٠١٦:٢٠٢٠) بلغ متوسط الواردات المصرية ٢٣.٩٦ مليار دولار وكانت الواردات المصرية في زياده مستمرة حتي عام ٢٠١٨ ، وعادت في الانخفاض عام ٢٠٢٠ فأصبحت ١٩.٧٠ مليار دولار وذلك بسبب جائحه كورونا . [٢٨]

يتضح ايضًا من الشكل السابق ان معدل النمو السنوي للواردات عام ٢٠٠٠ بلغ ٤٪ وعام ٢٠٠١ انخفض النمو بنسبة ١.١٪ ، وعام ٢٠٠٢ عاد في ارتفاع وزاد بنسبة ٢.٧ % لزيادة الطلب علي السلع والخدمات المستوردة ،وعام ٢٠٠٤ ارتفع النمو حتي وصل الي ١٧٪ واستمرت الارتفاع حتي عام ٢٠٠٨ أي ان الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٠٨ اتسمت بشكل عام بارتفاع ملحوظ في معدل الواردات، ثم انخفض بشكل كبير بنسبة ١٧٪ ولك بسبب الازمه المالية العالمية عام ٢٠٠٨ واستمر هذا الانخفاض حتي عام ٢٠١٠ ، عادت وارتفعت بنسبة ٨٪عام ٢٠١١ وذلك بسبب ثورة يناير ٢٠١١ التي أثرت علي معدلات النمو بشكل عام وعلي حركة التجارة والتبادل التجاري ، وعام ٢٠١٦ انخفض نمو الواردات بنسبة ٢٪، وعام ٢٠١٧ تمثل اعلي نسبة في الارتفاع[٢٩] حيث بلغ النمو نحو ٥٢٪ وذلك نتيجة لارتفاع واردات المواد الخام ومجموعة السلع الوسيطة ،وبعد ذلك استمر نمو الواردات في الانخفاض حتي عام ٢٠٢٠ حيث انخفض بنسبة ١٨٪ وذلك بسبب جائحة كورونا .

٢.٢.١.١ الاستثمار الاجنبي المباشر

تمتلك مصر العديد من المزايا التنافسية التي تعمل علي تعزيز استثمارها المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية حيث بتميز الاقتصاد المصري بتوافر الفرص الاستثمارية مع القيام بتنفيذ مشروعات قومية للطرق وتطوير الموانئ والنقل

[٢٧] تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،ص٧٦

[٢٨] https://data.albankaldawli.org

[٢٩] تقرير البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ ،ص ٦٦

البحري وإنشـاء مطارات دولية جديدة ومراكز سـياحية جديدة، بالإضـافة إلى توافر المواد الخام والمواد الطبيعية التي تساعد في إقامة المشروعات فيه العديد من المجالات والقطاعات التي تعمل الدولة على تنميتها والنهوض بها. لذلك تسعى مصر جاهدة بجذب الاستثمارات الأجنبية إليها باعتبار أن الاستثمار الأجنبي واحد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي ويساهم في توزيع القاعدة الاستثمارية وأحل مشكلة البطالة من خلال توفيره لفرص ظ عمل للشباب ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتصـفيق مما يؤدي إلى اكتسـاب العمالة الوطنية بمهارة أعلى وخبرة أكبر، لذلك تقوم مصـر بتهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي إليها حتى تتغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار التي تعاني منها مصر ويتم الآن عرض لتطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر.

جدول رقم (٤) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية لمصر للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (مليون دولار أمريكي)
٢٠٠٠	١,٢٣٥
٢٠٠١	٥٠٩
٢٠٠٢	٦٤٦
٢٠٠٣	٢٣٧
٢٠٠٤	١,٢٥٣
٢٠٠٥	٥,٣٧٥
٢٠٠٦	١٠,٠٤٢
٢٠٠٧	١١,٥٧٨
٢٠٠٨	٩,٤٩٤
٢٠٠٩	٦,٧١١
٢٠١٠	٦,٣٨٥
٢٠١١	-٤٨٢
٢٠١٢	٢,٧٩٧
٢٠١٣	٤,١٩٢
٢٠١٤	٤,٧٨٣
٢٠١٥	٦,٨٨٥
٢٠١٦	٨,١١٠
٢٠١٧	٧,٤١٠

٢٠١٨	٨,١٤٠
٢٠١٩	٩,٠١٠
٢٠٢٠	٥,٨٥٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=EG

شكل رقم (٣)

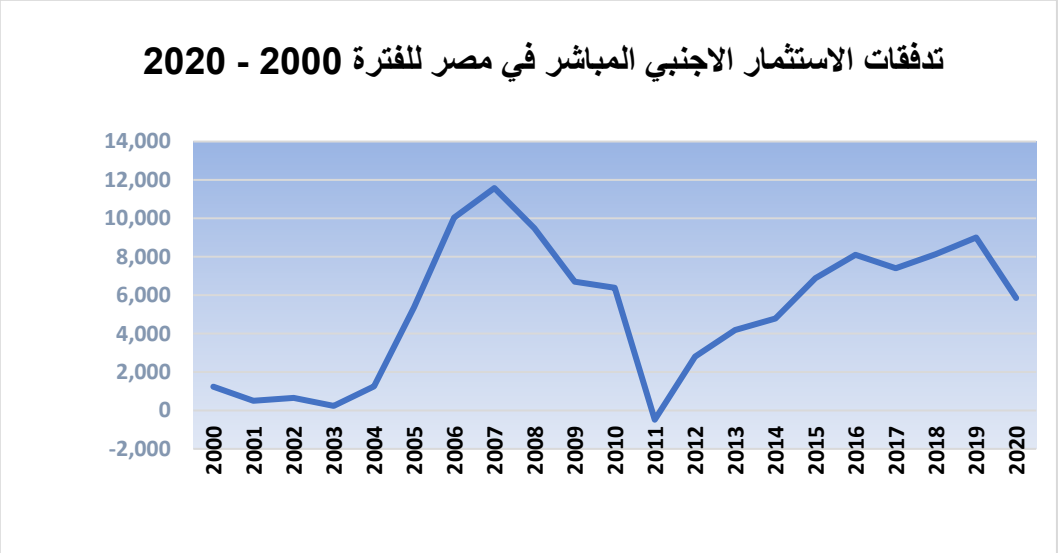

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٤)

يتضح من الشكل السابق أن في عام ٢٠٠٠ بلغت الاستثمارات نحو ١.٢٣٥ مليار دولار وعام ٢٠٠٣ بلغت ٢٣٧ مليون دولار ثم ما لبست أن ارتفعت بشكل مطرد بداية من عام ٢٠٠٤ حيث بلغت ١.٢٥٣مليار دولار وترجع تلك الزيادة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول من ٥٦٪ إلى ٧٢٪ وذلك من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر[٣٠]. وكذلك ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧حيث بلغت نحو ٥.٣٧٥-١٠.٠٤٢-١١.٥٧٨ مليار دولار على الترتيب وتعتبر هذه الزيادة نتيجة لبيع شركات محلية بمستثمرين أجانب وبعض الحوافز التي قدمتها الدولة في تلك الفترة لجذب المزيد من الاستثمارات ومن أهمها تعديل النظام الضريبي في مصر عام ٢٠٠٥ حيث استهدف هذا التعديل بالأساس تبسيط النظام الضريبي المصرفي وتطبيق نظام الإعفاءات ويتضمن الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات وأنصبة المشاركين فيها بدا أوسع من حيث المناطق التي تقع فيها الاستثمارات والمدة التي بدأت من خمس سنوات و وصلت إلى ٢٠ سنة في بعض الحالات التي تولي تحديدها القانون، وذلك تشجيع أيضا على الخروج من الوادي الضيق إلى المناطق

[٣٠] بيانات البنك الدولي متاح علي الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=EG

الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة ورغم تلك الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر في تلك الفترة إلا أنه يعد زيادة في القيمة المطلقة فقط أه حيث تم توجيهها إلى الاستثمارات البترولية أو كنتيجة لبيع شركات محلية للأجانب، ولم تكن إضافة إلى المشروعات الإنتاجية سواء كانت صناعية أو زراعية. أما في عام ٢٠١١ فقد انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يكاد يكون انعدمت في تلك السنة نتيجة عن خروج بعض الاستثمارات نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي حدثت نتيجة أحداث ثورة ٢٥ يناير ثم بدأت الاستثمارات الأجنبية[٣١] تتدفق مرة أخرى ولكن بشكل ضعيف من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ حيث بلغت الاستثمارات الواردة إلى مصر نحو, ٢,٧٩٨ , ٤,١٩٢ , ٤,٧٨٣ ، ٦,٨٨ مليار دولار على الترتيب ،وذلك نظرا لعودة الحياة السياسية مرة أخرى رغم حالة عدم الاستقرار النسبي والأحداث السياسية والأمنية التي توالت في تلك الفترة والتي كان لها أثرا واضح على عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية على العودة بنفس القوة التي كانت عليها قبل عام ٢٠١١. واخذت الاستثمارات الأجنبية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقصان وعام ٢٠١٦أصبحت ٨.١١٠ مليار دولار وعام ٢٠١٧ اصبحت ٧.٤١٠ مليار دولار واخذ في الارتفاع حتي عام ٢٠١٩ حيث بلغ ٩.٠١٠ مليار دولار عام ٢٠١٩ ثم انخفضت الاستثمارات عام ٢٠٢٠ واصبحت ٥.٨٥٠ مليار دولار وذلك بسبب جائحة كورونا.

٢.١ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر

١.٢.١ عدد السكان الإجمالي والزيادة السكانية

تعد مصر واحدة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، حيث تعيش غالبية سكانها على ضفاف النيل وعلى طول قناة السويس. يبلغ عدد سكان مصر حوالي ١٠٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، مما يجعلها أكبر دولة من حيث السكان في العالم العربي، وثالث أكبر دولة من حيث الكثافة السكانية في أفريقيا. [٣٢]

تشتهر مصر أيضًا بوجود مجتمعات صغيرة في بعض مناطق الصحراء، حيث تجتمع حول طرق التجارة التاريخية وطرق النقل. ومنذ فترة طويلة، حاولت الحكومة تشجيع الهجرة إلى الأراضي المستصلحة من الصحراء، ولكن نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية لا تزال في انخفاض مستمر. [٣٣]

تشكل مشكلة مهمة في مصر معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، حيث يدخل نحو ٤٪ من السكان قوة العمل سنويًا، مما يزيد من الضغوط على سوق العمل. وبينما يشكل الشباب ٧٥٪ من سكان مصر، يعانون بشكل خاص من معدلات البطالة المرتفعة.

---

[٣١] خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد ،قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي دراسة تحليلية علي الحالة المصرية للفترة (١٩٩٠:٢٠١٥) ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ص ٩٥٣

[١٧] إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى (٢٠٢٠)، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ –٢٠١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٦ أكتوبر، مصر.

[٣٣] أحمد عبد العزيز أحمد (٢٠١٩) ، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتباياناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي، مصر.

جدول رقم (٥) عدد السكان والزيادة السكانية في مصر من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠

سنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل الزيادة السكانية (%)
٢٠٠٠	٧١.٣	٢.٠٧
٢٠٠١	٧٢.٨	٢.٠٥
٢٠٠٢	٧٤.٣	٢.٠٩
٢٠٠٣	٧٥.٩	٢.٠٨
٢٠٠٤	٧٧.٥	٢.٠٣
٢٠٠٥	٧٩.٠	١.٩٨
٢٠٠٦	٨٠.٦	١.٩٤
٢٠٠٧	٨٢.٢	١.٩٥
٢٠٠٨	٨٣.٨	١.٩٥
٢٠٠٩	٨٥.٥	١.٩٥
٢٠١٠	٨٧.٢	٢.٠٢
٢٠١١	٨٩.٢	٢.٢٠
٢٠١٢	٩١.٢	٢.٢٦
٢٠١٣	٩٣.٣	٢.٣١
٢٠١٤	٩٥.٥	٢.٣٤
٢٠١٥	٩٧.٧	٢.٢٠
٢٠١٦	٩٩.٧	٢.٠٨
٢٠١٧	١٠١.٧	١.٩٨
٢٠١٨	١٠٣.٧	١.٨٩
٢٠١٩	١٠٥.٦	١.٧٩
٢٠٢٠	١٠٧.٤	١.٧٣

إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (٤)

[٣٤]

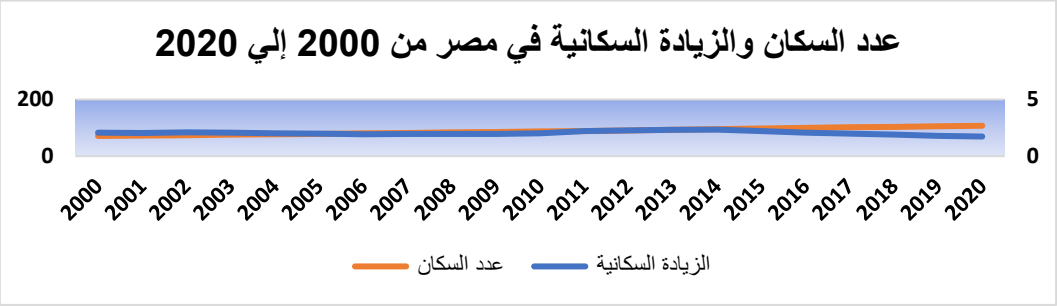

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٥)

يشهد العالم تغيرات ديموغرافية متسارعة، ومن بين البلدان التي واجهت تحديات سكانية بارزة هي مصر كإحدى الدول ذات النمو السكاني السريع، وهنا سوف نقوم بتحليل الزيادة السكانية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، وتحديد العوامل التي أثرت في زيادة أو انخفاض معدلات النمو السكاني خلال هذه الفترة. [٣٥]

تُظهر البيانات الديموغرافية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في مصر زيادة مستمرة في عدد السكان على مدى العقود الأخيرة، وقد ارتفع عدد السكان من ٧١,٣٧١,٣٧١ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٧,٤٦٥,١٣٤ في عام ٢٠٢٠، مع متوسط سنوي للنمو السكاني يُقدر بحوالي ٢.٣٥٪. ومع ذلك، شهدت مصر تقلبات في معدلات النمو السكاني خلال هذه الفترة.

وتعد معدلات الولادة العالية من أهم الأسباب الرئيسية في الزيادة السكانية في مصر، حيث ظلت نسبة الولادات مرتفعة بين العائلات المصرية، كما يُعزى النمو السكاني أيضًا التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم، مما أدى إلى تقليل معدلات الوفيات وزيادة معدلات الولادة، كما تشجع الثقافة الاجتماعية التقليدية في مصر على الأسر الكبيرة، مما يزيد من معدلات الولادة.[٣٦]

في حين شهدت مصر انخفاضًا في معدلات النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تأثير الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقرارات التخطيط العائلي، ويُعزى هذا الانخفاض أيضًا إلى توفر خدمات التخطيط الأسري والتوعية الصحية، مما قد أدى إلى تقليل معدلات الولادة. [٣٧]

ويُلاحَظ أن الزيادة السكانية كانت أعلى في الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، وهو ما يمكن تفسيره جزئيًا بالتحسينات في الرعاية الصحية والتعليم التي تحدثت في ذلك الوقت، في المقابل، كانت معدلات الزيادة السكانية

---

[٣٤] بيانات البنك الدولي علي الرابط التالي :
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

[٣٥] ماجد عثمان، (٢٠١٦) ، تحليل الوضع السكاني في مصر، المركز المصري للبحوث الرأي العام، إصدار ديسمبر ٢٠١٦، ص (٢٧).

[٣٦] تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

[٣٧] القضية السكانية في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسة رقم ٢ ،آب ، الجامعة اللبنانية الأمريكية.

تنخفض تدريجيًا بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يمكن تصـــاعده لعدة أســـباب منها تقليل معدلات الولادة وزيادة التوعية بأهمية التخطيط الأسري. [٣٨]

٢.٢.١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل متوسط دخل الفرد في مصر وكيفية توزيعه، مع التركيز على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة في المجتمع المصري.

باســتخدام مؤشــر نصــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأســعار الجارية بالدولار الأمريكي، يمكننا صــنع السياسات وتوفير فهم أفضل لمستوى الرخاء الاقتصادي للأفراد في مصر وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر فاعلية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

جدول رقم (٦) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي في مصر

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	١٣٧٠
٢٠٠١	١٣٨٠
٢٠٠٢	١٢٨٠
٢٠٠٣	١١٩٠
٢٠٠٤	١١٥٠
٢٠٠٥	١١٦٠
٢٠٠٦	١٢٦٠
٢٠٠٧	١٤٦٠
٢٠٠٨	١٧٥٠
٢٠٠٩	٢٠١٠
٢٠١٠	٢٢٥٠
٢٠١١	٢٤٣٠
٢٠١٢	٢٦٩٠
٢٠١٣	٢٨٧٠
٢٠١٤	٣٠٦٠
٢٠١٥	٣١٦٠
٢٠١٦	٣٢٦٠
٢٠١٧	٢٩٤٠

[٣٨] حنان أبوسكن (٢٠١٨) ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٨	٢٧٦٠
٢٠١٩	٢٦٩٠
٢٠٢٠	٣٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (٥)

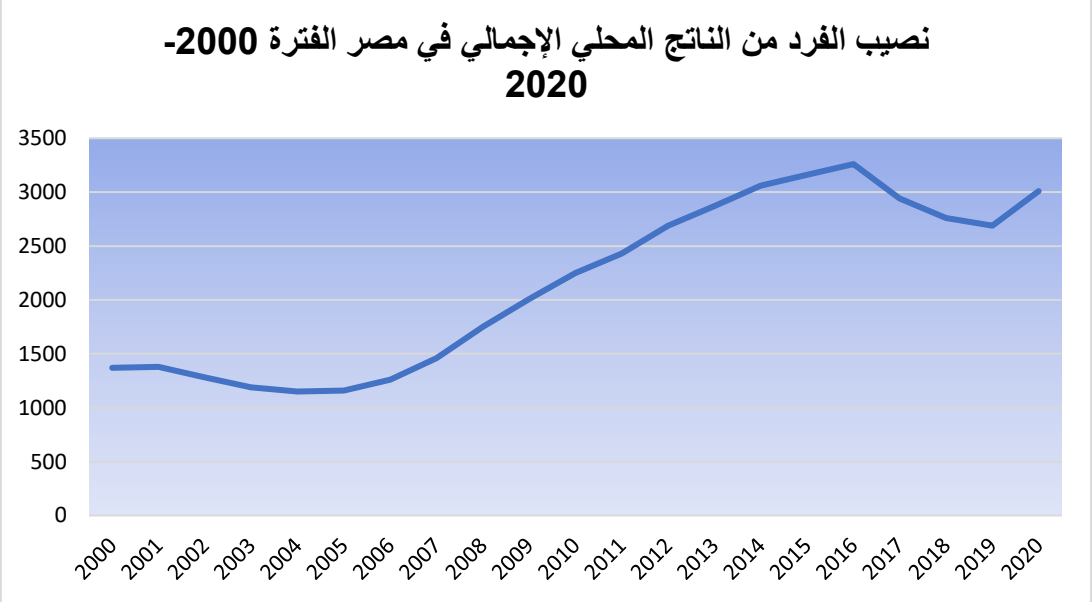

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٦)

وفقا للشكل رقم (٥) والجدول رقم (٦) اللذان يوضحان نصيب الفرد من الناتج المحلي يمكن تحليل هذه البيانات لفهم تغيرات الاقتصاد المصري على مر السنين.

في السنوات بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، يلاحظ انخفاضًا مستمرًا في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض القيمة من ١٣٧٠ دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١١٥٠ دولار في عام ٢٠٠٤، وهذا الانخفاض يعود إلي عدة عوامل متعددة مثل تدهور الاقتصاد المصري، وزيادة معدلات البطالة، وتدهور قيمة العملة المحلية. [٣٩]

بدءًا من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠، يلاحظ ارتفاعًا مستمرًا في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ترتفع القيمة من ١١٦٠ دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢٥٠ دولار في عام ٢٠١٠، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة

[٣٩] هند مرسي، (٢٠٢١) ، سياسات تحرير سعر الصرف و أثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع.

الإجراءات اقتصادية إيجابية، مثل زيادة في الاستثمارات، وتحسين الظروف الاقتصادية العامة، وزيادة في الإنتاجية. [٤٠]

بدءًا من عام ٢٠١١، يلاحظ تقلبات في قيمة نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتأثر بالظروف الاقتصـــادية والســـياســـية المحلية والعالمية، على ســـبيل المثال، يلاحظ ارتفاعًا في القيمة من ٢٤٣٠ دولار في عام ٢٠١١ إلى ٣٠٦٠ دولار في عام ٢٠١٤، ثم انخفاضًا مرة أخرى في السنوات اللاحقة. [٤١]

وخلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، شـــهدت الأســـر المصـــرية زيادة كبيرة في متوســـط إنفاقها السنوي، حيث ارتفع إلى ٥١.٤ ألف جنيه، بنسبة تقدر بحوالي ٤٢.٧٪. هذا الارتفاع جاء في ظل معدلات تاريخية للتضخم وصل في بعض الفترات إلى ٣٠.% [٤٢]

ومع ذلك، يشـير الجدول إلى تراجع في دخل الأسـرة بنسـبة ١٨.٩٪، وأصـبح في المتوسـط ٣٥,٨٣٩ جنيه سـنويًا، وهذا التراجع يأتي في ظل السياسات الاقتصادية التقشفية التي اتخذتها الحكومة، ومنها تحرير سعر صرف الجنيه في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، مما أدى إلى فقدان العملة المحلية لنصف قيمتها.

تزامنًا مع هذه السياسات، تطبقت حزمة إجراءات اقتصادية، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود والكهرباء، مما أدى إلى موجة غلاء طاحنة وزيادة في معدلات التضـــخم إلى مســـتويات قياســـية. وفي الوقت نفسه، لم تتزايد الأجور بالمقارنة مع هذه الزيادات في الأسعار، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية وتزايد معدل الفقر رغم الزيادة في قيمة المطلقة لخط الفقر.

هذه التحولات الاقتصـادية تعكس تحديات كبيرة تواجه الأسـر المصـرية، وتؤكد على الحاجة إلى سـياسـات اقتصـادية تعزز الاستقرار الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة للمواطنين في مصر.

بشـكل عام، يمكن القول إن الاقتصـاد المصـري شـهد تقلبات متعددة على مر السـنين، مما يعكس تأثير العوامل الداخلية والخارجية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في البلاد.

٣.٢.١ معدلات البطالة والتضخم

يُستعرض في هذا القسم معدلات البطالة ومعدلات التضخم في مصر، مع تحليل تأثيرهما على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مع تسليط الضوء على السياسات والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الظواهر.

---

[٤٠] مي قابيل، المرجع نفسه.

[٤١] مي قابيل، (٢٠١٩) ، قراءة في بيانات بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٨/٢٠١٧. تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي: https://eipr.org/blog.

[٤٢] منال عفان، (٢٠٢١) ، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٢(٤٠-٧).

جدول رقم (٧) معدلات البطالة والتضخم في مصر للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ .

سنوات	معدل التضخم (الأسعار التي يتحملها المستهلكون)	معدل البطالة (% من إجمالي القوي العاملة)
٢٠٠٠	٢.٦٨	٨.٩٨
٢٠٠١	٢.٢٦	٩.٢٦
٢٠٠٢	٢.٧٣	١٠.٠١
٢٠٠٣	٤.٥٠	١٠.٩١
٢٠٠٤	١١.٢٧	١٠.٣٢
٢٠٠٥	٤.٨٦	١١.٠٥
٢٠٠٦	٧.٦٤	١٠.٤٩
٢٠٠٧	٩.٣١	٨.٨٠
٢٠٠٨	١٨.٣١	٨.٥٢
٢٠٠٩	١١.٧٦	٩.٠٩
٢٠١٠	١١.٢٦	٨.٧٦
٢٠١١	١٠.٠٦	١١.٨٥
٢٠١٢	٧.١١	١٢.٦
٢٠١٣	٩.٤٦	١٣.١٥
٢٠١٤	١٠.٠٧	١٣.١
٢٠١٥	١٠.٣٧	١٣.٠٥
٢٠١٦	١٣.٨١	١٢.٤٥
٢٠١٧	٢٩.٥٠	١١.٧٧
٢٠١٨	١٤.٤٠	٩.٨٦
٢٠١٩	٩.١٥	٧.٨٥
٢٠٢٠	٥.٠٤	٧.٩٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=EG

شكل رقم (٦)

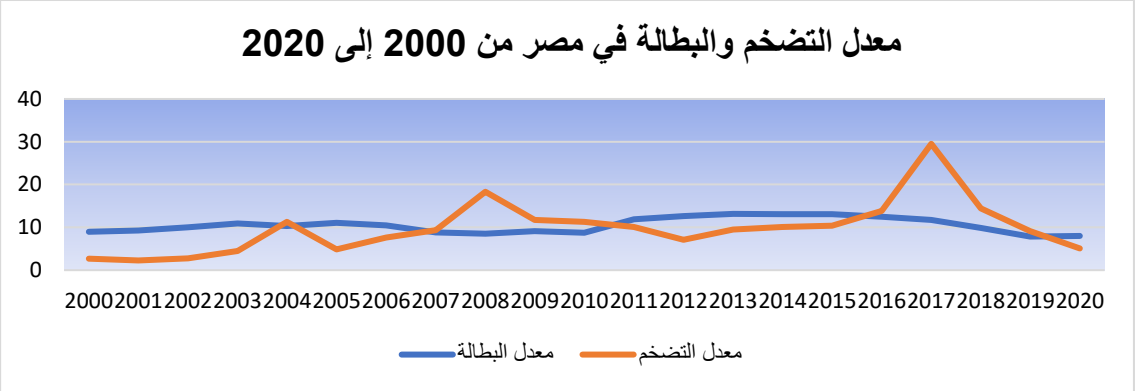

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٧)

من خلال تحليل معدلات التضـــخم والبطالة في مصـــر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، يمكن فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة للمواطنين. [٤٣]

وتظهر البيانات تقلبات في معدلات البطالة خلال الفترة المحددة، حيث بدأ معدل البطالة في التزايد بشـــكل طفيف من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ ثم استقر بشكل عام خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

حيث شـهدت مصـر معدلات تراوحت بين ٧.٨٥٪ في عام ٢٠١٩ و١٣.١٥٪ في عام ٢٠١٣، ففي السـنوات التي شـهدت مصـر فيها معدلات البطالة ارتفاعًا، كانت هناك تحديات اقتصـادية مثل الأزمات المالية العالمية والتغيرات السياسية الداخلية، مما أثر على سوق العمل وزاد من معدلات البطالة ، في حين أن الفترات التي شهدت فيها مصر ارتفاع معدلات النمو الاقتصـادي والاسـتقرار السـياسـي انعكس ذلك بصـورة إيجابية علي تحسـين معدلات البطالة، وذلك وضـح خلال عام ٢٠١٢ بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير وتوقف الحياة السـياسـية والاقتصـادية في مصـر، حيث انخفض معدل البطالة في السـنوات الأخيرة، مع بعض التذبذب، وصـولًا إلى ٧.٨٥٪ في عام ٢٠١٩ و٧.٩٧٪ في عام ٢٠٢٠.

وفي نفس السـياق شـهدت مصـر أيضًـا تقلبات كبيرة في معدلات التضـخم خلال الفترة المحددة، حيث تراوحت بين ٢.٢٦٩٧٥٧٢٠٥٪ في عام ٢٠٠١ و٢٩.٥٠٦٦٠٨٣٩٪ في عام ٢٠١٧، ويعود زيادة التكاليف الاقتصـــادية مثل أسعار الطاقة والمواد الخام. [٤٤]

وشـهدت أيضـاً معدل التضـخم في مصـر تغيرات كبيرة خلال نفس الفترة، كان منخفضًـا نسـبيًا في بداية الفترة، ثم بدأ في الارتفاع منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تسببت عوامل مثل الاضطرابات السياسية والاقتصادية

[٤٣] راوية محسوب، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد (٢١).
[٤٤] المركز الديمقراطي العربي، (٢٠٢٤) ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ علي الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٤. متاح على الموقع التالي:
https://democraticac.de/?p=٩٤٥٠٣.

في وانخفاض الاحتياطات الدولارية، انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة، مما أدى إلى معدلات عالية جدًا في بعض السنوات مثل عام ٢٠١٧ حيث بلغ ٢٩.٥١٪، ولكن بدءًا من عام ٢٠١٩، بدأ معدل التضخم في الانخفاض مرة أخرى، حيث وصل إلى ٥.٠٤٪ في عام ٢٠٢٠. [٤٥]

باختصار، يتطلب مواجهة تحديات البطالة والتضخم في مصر جهودًا متعددة المستويات تشمل سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تهدف إلى تحقيق النمو المستدام.

٤.٢.١ الناتج المحلي الإجمالي في مصر

منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٠، شهد الناتج المحلي الإجمالي في مصر تغيرات مهمة وتطورات متباينة. فيما يلي تحليل الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (٨)[٤٦] الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي في مصر للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ .

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي القيمة بالمليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٠	٩٩.٨٣٨	٦.٣٧
٢٠٠١	٩٦.٦٨٤	٣.٥٣
٢٠٠٢	٨٥.١٤٦	٢.٣٩
٢٠٠٣	٨٠.٢٨٨	٣.١٩
٢٠٠٤	٧٨.٧٨٢	٤.٠٩
٢٠٠٥	٨٩.٦	٤.٤٧
٢٠٠٦	١٠٧.٤٢٦	٦.٨٤
٢٠٠٧	١٣٠.٤٣٧	٧.٠٨
٢٠٠٨	١٦٢.٨١٨	٧.١٥
٢٠٠٩	١٨٩.١٤٧	٤.٦٧
٢٠١٠	٢١٨.٩٨٣	٥.١٤
٢٠١١	٢٣٥.٩٨٩	١.٧٦
٢٠١٢	٢٧٩.١١	٢.٢
٢٠١٣	٢٨٨.٤٣٤	٢.١٨

[٤٥] رنا محمد البطرني، (٢٠٢١) ، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد ٧، العدد ١١، يناير ٢٠٢١، الصفحة ٥٣٩-٥٥٨.

[٤٦] بيانات البنك الدولي علي الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي القيمة بالمليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠١٤	٣٠٥.٥٩٥	٢.٩١
٢٠١٥	٣٢٩.٣٦٦	٤.٣٧
٢٠١٦	٣٣٢.٤٤١	٤.٣٤
٢٠١٧	٢٤٨.٣٦٢	٤.١٨
٢٠١٨	٢٦٢.٥٨٨	٥.٣٣
٢٠١٩	٣١٨.٦٧٨	٥.٥٥
٢٠٢٠	٣٨٣.٨١٧	٣.٥٥

من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (٧)

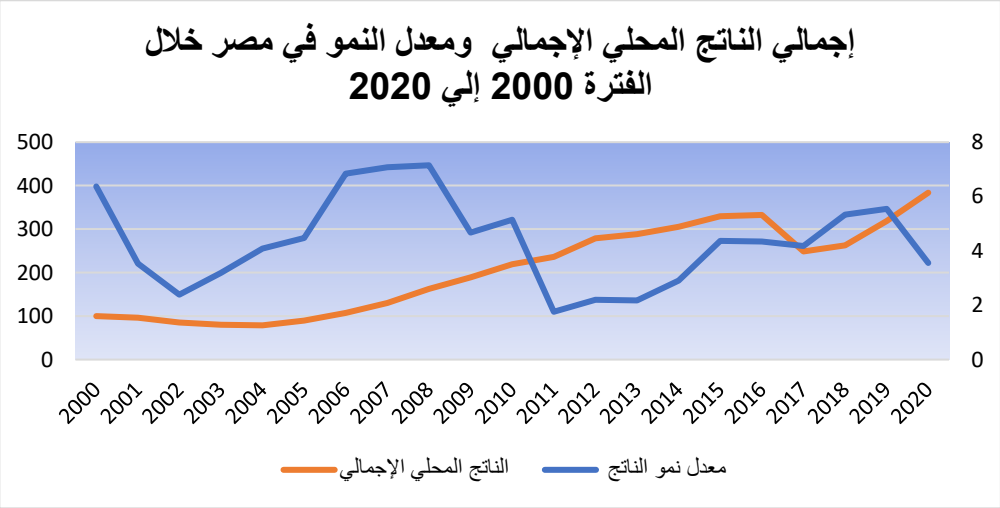

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٨)

وفقا للشـــكل رقم (٧) والجدول رقم (٨) نلاحظ في عام ٢٠٠٠، كان معدل النمو ٦.٣٧٪ والناتج المحلي الإجمالي ٩٩.٨٣٨ مليار دولار. منذ ذلك الحين، شـــهدت مصـــر تبايناً في معدلات النمو، حيث تراوحت بين الارتفاع والانخفاض.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في مصر من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ تباينات بين الانخفاض والارتفاع حيث ارتبط ذلك بعدة عوامل، حيث كان هناك تباطؤ اقتصـــادي عالمي بســـبب الركود الاقتصـــادي العالمي بعد الهبوط الصـــلب في بورصـــة الأوراق المالية عام ٢٠٠٠ وأيضًـــا تأثيرات هبوط ســـعر الأســـهم بعد انفجار فقاعة النفط. هذه

التحديات الدولية أثرت تأثيراً سلبي على النمو الاقتصادي في مصر من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. [٤٧]

وفي عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، شهدت السنتان انخفاضًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العوامل الداخلية مثل قلة الاستثمارات وقلة الثقة في السوق الاقتصادي. [٤٨]

وفي عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، شهدت هاتان السنتان ارتفاعًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك جزئيًا إلى التحسن في الظروف الاقتصادية العالمية وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، شهد الاقتصاد المصري نمواً قوياً حيث وصل معدل النمو إلى أكثر من ٧٪، حيث شهدت مصر انتعاشاً اقتصادياً بسبب زيادة في الاستثمارات وتحسن في الظروف الاقتصادية العامة.

ومن عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، شهدت هذه الفترة نموًا مستدامًا للناتج المحلي الإجمالي، برغم من الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية وتحسن البيئة التجارية. [٤٩]

ومع ذلك، في عام ٢٠١١ و٢٠١٣، تراجع النمو بشكل حاد (١.٧٦ %) وكان ذلك نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

ومن عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، شهدت هذه السنوات نموًا اقتصاديًا متوسطًا مع تحسن في الظروف الاقتصادية العالمية وزيادة الاستثمارات، ولمن في نهاية عام ٢٠١٩ شهد العالم أزمة صحية عالمية وهي " كوفيد ١٩"، أدت هذه الأزمة إلى توقف النشاط الاقتصاد في العالم مما أدي إلى انخفاضات في معدلات النمو الاقتصادي في كافة اقتصاديات العالم.

وفي عام ٢٠٢٠، شهد العام انخفاضا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، وقد كان هذا الانخفاض مرتبطًا بأزمة كوفيد ١٩، وعلى الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري مثل غيره من اقتصادات العالم، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وتنسيق وتوازن السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة، منحت الاقتصاد المصري القدرة على الحد من تداعيات تلك الأزمة.

---

[٤٧] بن تفات عبد الحق. ساحل محمد، (٢٠٢١)، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٩، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٢، ص (٥٥-٧٦).

[٤٨] أحمد جمال الدين، (٢٠٠٤) ، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة ملى خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام – دراسة نظر ة وتطبيقية على واقع الاقتصاد المصري دراسة بحثية ممولة مع صندوق البحوث بجامعة المنصورة: مطبعة جامعة المنصورة ٢٠٠٤ ص (٧-٦).

[٤٩] خالد حسن الشربيني العشماوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على جهورية مصر العربية مع الإشارة لتداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي:
http://lawfac.mans.edu.eg/images/files/Magazine/٢٠٢٠/٧٠/١.pdf.

وظهر ذلك في تماسك المؤشرات الاقتصادية وتحقيقها نتائج جيدة في عام ٢٠٢٠، وهو الأمر الذي ساهم في جعل مصر من الدول القليلة على مستوى العالم التي تستطيع تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال هذا العام، وذلك بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية. [٥٠]

حيث استمرت مصر في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٣.٥٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي، علماً بأنه سجل قبل أزمة كورونا ٥.٥٥٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٤.٢٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٦. [٥١]

باختصار، يمكن ربط التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بعوامل متعددة بما في ذلك الظروف الاقتصادية العالمية، والتحولات السياسية، والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة.

كما تبنت الحكومة المصرية سياسات اقتصادية هدفت إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية، من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاعات المختلفة وتحفيز القطاع الخاص.

وتبنت الحكومة سياسات لدعم البنية التحتية وتعزيز التعليم والتدريب، وذلك بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو المستدام، وبالتالي يعكس تحليل الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ التحولات الاقتصادية والسياسية في البلاد، ويوضح تأثير السياسات والأحداث على الأداء.

٥.٢.١ السياحة في مصر

جدول رقم (٩) عائدات السياحة وعدد الوافدين في مصر للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ .

سنوات	إيرادات السياحة الدولية (الأرقام بالمليار الدولار أمريكي)	السياحة الدولية ، عدد الوافدين (مليون سائح)
٢٠٠٠	٤.٦٥	٥.٥٠
٢٠٠١	٤.١٢	٤.٦٤
٢٠٠٢	٤.١٣	٥.١٩
٢٠٠٣	٤.٧	٦.٠٤
٢٠٠٤	٦.٣٢	٨.١٠
٢٠٠٥	٧.٢	٨.٦٠
٢٠٠٦	٨.١٣	٩.٠٨

[٥٠] الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠٢٢)، مؤشرات الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/.

[٥١] الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠٢٠) ، مؤشرات الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/٢١٤٣٧٦/.

سنوات	إيرادات السياحة الدولية (الأرقام بالمليار الدولار أمريكي)	السياحة الدولية ، عدد الوافدين (مليون سائح)
٢٠٠٧	١٠.٣٢	١١.٠٩
٢٠٠٨	١٢.١	١٢.٨٣
٢٠٠٩	١١.٧٥	١٢.٥٣
٢٠١٠	١٣.٦٣	١٤.٧٣
٢٠١١	٩.٣٣	٩.٨٤
٢٠١٢	١٠.٨٣	١١.٥٣
٢٠١٣	٦.٧٤	٩.٤٦
٢٠١٤	٧.٩٧	٩.٨٧
٢٠١٥	٦.٨٩	٩.٣٢
٢٠١٦	٣.٣	٥.٣٩
٢٠١٧	٨.٦٣	٨.٢٩
٢٠١٨	١٢.٧	١١.٣٤
٢٠١٩	١٤.٢٥	١٣.٠٢
٢٠٢٠	٤.٨٧	٣٥.٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين :

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?end=٢٠٢٠&locations=EG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (٨)

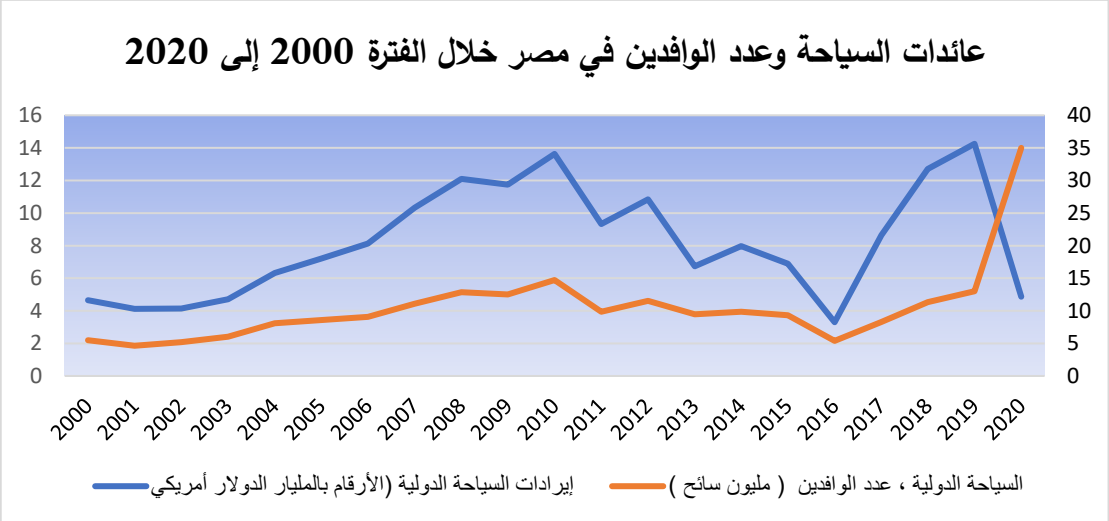

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٩)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (٨) والجدول رقم (٩) التطورات التي حدثت في السياحة المصرية خلال فترة الدراسة وهي كما يلي:

١. في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠:

شهدت مصر زيادة ملحوظة في عائدات السياحة وعدد الوافدين.

من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، ارتفعت العائدات من السياحة من ٤.٦٥ مليار دولار إلى ٧.٢ مليار دولار، مع زيادة في عدد الوافدين من ٥.٥ مليون إلى ٨.٦ مليون.

تأثر هذا الارتفاع الكبير بعدة عوامل، بما في ذلك التحسن في الاستثمارات في القطاع السياحي، والتسويق الجيد، والاستقرار السياسي. [٥٢]

٢. في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦:

شهدت مصر انخفاضًا في عائدات السياحة وعدد الوافدين.

في عام ٢٠١١، انخفضت العائدات إلى ٩.٣٣ مليار دولار وانخفض عدد الوافدين إلى ٩.٨ مليون، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للتحديات الأمنية والسياسية التي شهدتها مصر في تلك الفترة، مما أثر سلبًا على صناعة السياحة.

استمر الانخفاض خلال السنوات اللاحقة بسبب استمرار التوترات السياسية والأمنية. [٥٣]

٣. في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠:

شهدت مصر تحسنًا في عائدات السياحة وعدد الوافدين.

في عام ٢٠١٧، شهدت مصر زيادة في العائدات إلى ٨.٦٣ مليار دولار وزيادة في عدد الوافدين إلى ٨.٢٩ مليون، وقد تعود هذه الزيادة إلى استعادة الاستقرار السياسي والأمني بعد فترة من التوتر.

استمرت هذه الزيادة في السنوات التالية، ولكن في عام ٢٠٢٠ تأثرت السياحة بشكل كبير بجائحة COVID-١٩، مما أدى إلى انخفاض كبير في العائدات وعدد الوافدين. [٥٤]

---

[٥٢]-مركز العاصمة للأبحاث و الدراسات الاقتصادية، "السياحة في مصر"، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل ، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي:
https://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=٧٩٦٦.

[٥٣] علي عبد الرؤوف، (٢٠٢٢) ، "أثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة في مصر: دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد"، المجلة العربية للإدارة، مج ٤٢ ،ع ٤.

[٥٤] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، "الوضع السياحي العالمي: انفراجه بعد كساد"، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل ، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي:
https://ecss.com.eg/٣٨٨٤٤/.

باختصار، يمكن ربط انخفاض عائدات السياحة وعدد الوافدين في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ بعدة عوامل، بما في ذلك التحديات الاقتصادية الدولية، والتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية، والقضايا الأمنية، التي أثرت على صناعة السياحة في تلك الفترة .

الخلاصة :

١. تواجه مصر تحديات كبيرة في مجالات التوزيع الداخلي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، مما يعكس تحولات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع المصري.

٢. هناك تفاوت متزايد بين الطبقات الاقتصادية، حيث يعيش العديد من السكان بمستويات دخل منخفضة تحت خط الفقر.

٣. التحديات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين.

٤. عائدات السياحة وعدد الوافدين يعكسان تحديات القطاع السياحي وقدرة مصر على التنافسية كوجهة سياحية.

التوصيات:

١. العمل على تعزيز الاستثمارات وتحسين البيئة التشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

٢. تنفيذ سياسات تعزز العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للطبقات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

٣. العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لجذب المزيد من السياح وتعزيز القطاع السياحي.

٤. تحتاج مصر إلى استراتيجيات شاملة وجهود متكاملة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمعالجة التحديات الرئيسية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التعاون والتكامل، يمكن لمصر تحقيق تقدم مستدام وتحسين جودة حياة مواطنيها.

٢. محددات النمو الاقتصادي في سنغافورة

تمهيد :

استطاعت دولة سنغافورة بعد انفصالها عن الاتحاد الماليزي عام ١٩٦٥، أن تنتقل خلال عقود قليلة من مجرد دولة فقيرة وشحيحة الموارد ذات معدلات بطالة مرتفعة وبنية تحتية ضعيفة، إلى دولة تصنف اليوم كواحدة من أفضل الدول ملاءمة للعيش، كما أنها تعتبر اليوم من الدول الأعلى تصنيفا في مستويات تنمية رأس المال البشري، وأصبحت بذلك مثالا للدول النامية الطامحة لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أدركت القيادة السنغافورية التي تولت الحكم بعد الانفصال أن التكيف وسرعة التفاعل مع المتغيرات العالمية و الاقليمية من بين أهم الأسباب التي تجعلها دائما في حالة يقضه مستمرة مع أي طارئ قد يحدث على الصعيدين الدولي والاقليمي، وهو الشيء الذي بدأ عبر إحداث تغييرات جذرية لتحسين وتطوير الجوانب الأساسية لأي نهضة وتنمية اجتماعية واقتصادية، غير أن هذه النهضة لم تكن لتتحقق إلا بوجود قيادة حكيمة تتمتع بالكفاءة والصرامة في العمل والمرونة في تنفيذ الخطط والبرامج المسطرة، وبعد سنوات من الجهود والتضحيات المستمرة استطاعت دولة سنغافورة أن تفرض نفسها على الصعيد الاقتصادي الدولي من خلال ذلك التأثير الذي أصبحت تتمتع به في خارطة الاقتصاد الدولي.

إن هذه التجربة التنموية الرائدة أصبحت محل اهتمام كبير للباحثين الراغبين في معرفة نقاط القوة التي ساعدت هذا البلد في الخروج من مجرد بلد صغير يعاني على جميع المستويات إلى بلد فاعل ووازن على صعيد الاقتصاد الدولي، وهو ما يجعلها تجربة مفيدة لعديد الدول النامية الراغبة في تحقيق إقلاع اقتصادي يخرجها من تلك التبعية والهيمنة إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس، من أجل تحقيق طفرة ونقلة نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

١.٢ التجربة التنموية في سنغافورة وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

لقد مرت دولة سنغافورة بمراحل صعبة في تاريخها وبالأخص تلك الفترة التي تلت الانفصال على الاتحاد الماليزي سنة ١٩٦٥، والتي ورثت فيها قيادة هذا البلد الناشئ واقعا اجتماعيا واقتصاديا مزريا، معدل بطالة مرتفع، أكثر من ثلثي السكان يعيشون في أحياء فقيرة في اطراف العاصمة، كما أن البلد كان محصورا بين دولتين كبيرتين وهما : ماليزيا وإندونيسيا، اللذان لم تمتلك سنغافورة علاقة جيدة بهما بعد استقلالها، و لم تكن تمتلك الموارد طبيعية الكافية ولا البنية تحتية المناسبة من أجل بدأ القيام بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المجتمع الدولي لم يقم بالمجهودات اللازمة لمساعدة هذا البلد وانتشاله من دائرة الفقر والتهميش، الأمر الذي جعل هذا البلد يواجه كل هذه الظروف المحبطة وجعلها كدافع وحافز كبير من أجل النهوض والمضي قدما في رحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خلال مسار التنمية الذي شهدته هذه الدولة حاولت قياداته تبني ثلاث استراتيجيات أساسية للنهوض بالاقتصاد وهي: سياسة التصدير الموجه، التصنيع على نطاق واسع، حوافز جذب الاستثمار الأجنبي، كما أن هذه السياسات تمت بمرافقة عديد من الهيئات والمؤسسات التي تم تأسيسها للإشراف على متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية.

١.١.٢ استراتيجية التنمية في سنغافورة

لقد مرت التنمية الاقتصـــادية في ســـنغافورة بعديد من المراحل والمحطات الهامة، حيث انتقل خلالها الاقتصـــاد السنغافوري من اقتصاد شبه مغلق يعتمد على انتاج السلع كثيفة اليد العاملة وذات الأجور المنخفضة، إلى اقتصاد مفتوح ينتج الســـلع عالية التكنولوجيا كثيفة رأس المال، حيث يمكن تحديد أربعة مراحل هامة مر بها الاقتصـــاد السنغافوري وهو ما يعكس أهمية التغيرات والسياسات التي صممتها القيادة الوصية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

١. سياسة إحلال الواردات (١٩٥٩-١٩٦٥)

قبل اســتقلالها الرســمي عن ماليزيا كانت دولة ســنغافورة تتمتع بحكم ذاتي، وهو ما جعلها تســتقل في اتخاذ عديد القرارات ومنها القرار الاقتصـادي، وبما أنها دولة تعاني من الفقر والبطالة المزمنة وتدني مستوى التعليم، ومع تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب نمو شبكة التجارة بين دول جنوب شرق آسيا والدول الغربية، جعل من الصعوبة بمكان خلق فرص عمل جديدة يمكن لها أن تســـاهم في امتصـــاص معدل البطالة، ومن أجل تخفيف حدة البطالة قامت الحكومة السـنغافورية بالالتزام بسـياسـة التصـنيع السـريع والتي واجهتها عدة مشـاكل ومن بينها صـغر حجم السـوق المحلية، وقد تم التغلب على هذا العائق من خلال توسـيع حجم السـوق المحلية بالاسـتفادة من الاتحاد الاقتصـادي والسياسي مع ماليزيا وهو ما ساهم خلال عام ١٩٦٣ من تضـاعف حجم السوق من حيث الناتج الداخلي الاجمالي مستفيدا بذلك من الحماية التي تفرضها التعريفات ونظام الحصص ما ساهم في تعزيز التصنيع من خلال استراتيجية احلال الواردات، بالإضـافة إلى إدخال الحكومة لعديد الحوافز المالية لتشـجيع تطوير القطاع الصـناعي، حيث وفي هذا الصدد صدرت عدة مراسيم ومنها مرسوم الصناعات الرائدة ومرسوم التوسع الصناعي واللذان صدرا خلال عام ١٩٥٩ ومنحا للحكومة الحق في اقرار إعفاءات ضـريبية للشـركات المسـتثمرة في سـنغافورة وبالأخص تلك المسـتثمرة في الأنشطة كثيفة العمالة، ما أدى بالحكومة لاتخاذ عديد من التدابير والتي من شأنها المساهمة في تنفيذ السياسات المبرمجة، حيث كان انشـاء مجلس التنمية الاقتصـادي عام ١٩٦١ كأول هيئة مسـؤولة على تنفيذ سـياسـات وبرامج الحكومة الاقتصادية و انشاء المدن الصناعية والاستثمار مباشرة في المشاريع الموسعة. لقد تم تعزيز جهود سياسة

احلال الواردات في وقت مبكر بغرض حماية الشـركات الجديدة من المنافسـة الأجنبية والذي تم من خلال الرفع في الرسوم الجمركية خلال عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ وكذلك فرض حصص استيراد على مجموعة متنوعة من المنتجات.[٥٥]

لقد أدركت الحكومة السنغافورية أن الاستمرار في التصنيع والاعتماد على استراتيجية احلال الواردات يتطلب تطوير المهارات والمسـتوى التعليمي للقوى العاملة، وهو الشـيء الذي دفعها لتبني مخطط خماسـي طموح مصـمم لتجهيز وتزويد القوى العاملة بجميع المعارف والعلوم الأسـاسـية والمهارات التقنية اللازمة حيث أنه بحلول عام ١٩٦٥ ارتفع عدد المسـجلين في التعليم الابتدائي والمتوسـط والجامعي بزيادة قدرها ٣٣٪ و٩٤٪و٧٠٪ على التوالي، مع تأسـيس مؤسسات مهنية وفنية ضمت عددا كبيرا من الطلاب. لاقت هذه السياسات بعض النجاح، حيث نمى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل سـنوي قدره ٣.٧٥٪ بين عام ١٩٦٠و١٩٦٥، كما زادت مسـاهمة القطاع الصـناعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٢٪ خلال فترة تطبيق هذه السياسة، كما تم انشاء ما يقارب ٢١٠٠٠ منصب عمل في القطاع الصـناعي، غير أن معدل البطالة المسجلة في تلك الفترة لم ينخفض بنسب معقولة حيث بقي فوق ١٠٪ وهو ما دفع بالحكومة في سـنغافورة لمحاولة ايجاد سـياسـة أخرى أكثر نجاعة تسـاهم في تحسـين وتطوير وضعية الاقتصاد.

١. سياسة الصناعات الموجهة للتصدير:

بعد الانفصـال عن ماليزيا سـنة ١٩٦٥، تخلت سـنغافورة عن اسـتراتيجية احلال الواردات وتبنت اسـتراتيجية جديدة تتمثل في سـياسـة الصـناعات الموجهة للتصـدير والتي يمكن من خلالها تزويد عديد الأسـواق الدولية بالمنتجات المحلية، حيث كان خيار استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة الخيار الأمثل في هذه الفترة نظرا لما لها من خبرات تقنية يمكنها المسـاهمة في رفع مهارة العمالة المحلية وكذلك الاسـتفادة من كثافة العمليات التشـغيلية لهذه الشركات في توفير مناصب عمل حقيقية. بالإضافة إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الخارجية والخبرة التقنية يمكن أن تساهم هذه الشركات في إمكانية الوصول إلى أسواق خارجية وهو ما يجعل الاقتصـاد المحلي أكثر اندماجا مع الاقتصـاد الدولي الشـيء الذي يساهم في الرفع من معدل نموه تدريجيا. غير أن هذه السياسة بدأت أولا بتوفير جملة من الاجراءات كالحوافز المالية وتشـييد بنية تحتية حديثة، ووضـع قيود على حركة العمالة المحلية والأجنبية، خلال عام ١٩٦٥ بدأ الاقتصـاد في سـنغافورة يشـهد تغيرات هيكلية مسـت بدرجة أولى القطاع الصـناعي الذي شـكلت صـادراته المباشرة للأسواق الخارجية ما نسبته ٣٢٪ من القيمة الاجمالية لمبيعات هذا القطاع، رغم ما واجهته هذه

[٥٥]- Kenneth Bercuson et al.," Singapore A Case Study in Rapid Development ", Washington Dc, International Monetary Fund, Occasional paper, No ١١٩, February ١٩٩٥, pp.١١-١٢.

الاســـتراتيجية في بداياتها خلال الفترة الانتقالية الممتدة من ١٩٦٥-١٩٦٨ عدة عوائق متعلقة بأســـواق التصـــدير المستهدفة كوجود الحواجز التجارية وتبني سياسة احلال الواردات من طرف الدول الأخرى.[٥٦]

شـــهدت الفترة الممتدة من ١٩٦٨-١٩٧٤ ذروة هذه الســـياســـة المنتهجة، حيث بدأت تتميز بالتنويع والاتجاه نحو قطاعات تصـنيعية جديدة كالإلكترونيات وصـناعة وصـيانة السـفن، وكذا تكرير المنتجات النفطية والتي سـاهم فيها بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي وتزايد عدد فروع الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة داخل سنغافورة. فخلال الفترة المذكورة سـاهمة الشـركات الأجنبية بتشـغيل ٤٥٪ من اليد العاملة في القطاع الصـناعي ورفعت من معدل في نمو القيمة المضافة بنسبة ٥٣٪ وهو ما يوضح أن الجهود المبذولة في محاولة استقطاب الاستثمارات الأجنبية بدأت تظهر بعض المؤشرات الايجابية.

استطاعت سـنغافورة خلال هذه الفترة أن تجذب الشـركات المتعددة الجنسـيات وتقدمها من أجل المسـاهمة في إنجاح مخططاتها بفضل المرونة الكبيرة التي تتميز بها سياساتها تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث لعبت هذه الشركات دورا حاسـما في التصـنيع الموجه للتصـدير في سـنغافورة، فلقد سـاهمت هذه الأخيرة في ٩٠٪ من صـادرات سـنغافورة الصناعية ونحو ٧٠٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية.[٥٧]

بالإضـــافة للقطاع الصـــناعي هناك عدة قطاعات اقتصـــادية أخرى اســـتطاعت تحقيق نمو معتبر كالقطاع البنكي والمالي وقطاع النقل والاتصـالات، فنتيجة هذا الانتعاش بدأ الهيكل الاقتصـادي لدولة سـنغافورة يتنوع تدريجيا، حيث انتقلت بذلك من مجرد مركز لتخزين وتوزيع البضـــائع إلى مركز صـــناعي وتجاري ومالي، وهو الأمر الذي ســـاعد الاقتصاد السنغافوري على الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

٢. إعادة الهيكلة الصناعية

خلال فترة السبعينيات من القرن الماضـي شـرعت سـنغافورة في مرحلة تنمية اقتصـادية جديدة تنتقل من هدف جذب الاسـتثمارات التي تعتمد على كثافة العمالة والتصـدير إلى مرحلة جديدة تدعي بمرحلة اللحاق التكنولوجي"، حيث لم تعد السياسات الاقتصادية مرتكزة على التوسع في قطاعات النسيج والألبسة وتصليح السفن وغيرها من القطاعات كثيفة العمالة بل أصـــبح الاهتمام والتركيز منصـــب على التطوير التدريجي لمســـتوى التكنولوجيا، وهو ما جعل من الســـياســـات المعتمدة في هذه المرحلة تشـــجع الاســـتثمارات في قطاعات جديدة كقطاع صـــناعة أجهزة الكمبيوتر

[٥٦] - Beng, Cheah Hock. "Export-Oriented Industrialisation and Dependent Development: the Experience of Singapore." The IDS Bulletin, Vol. ١٢, No. ١ (١٩٨٠), pp.٣٥-٣٧, https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/٢٠,٥٠٠,١٢٤١٣/١٠٧٤٨/IDSB_١٢_١_١٠,١١١١-j.١٧٥٩-٥٤٣٦,١٩٨٠.mp١٢٠٠١٠٠٧.x.pdf?sequence=١, consulté le ٢٩/١٠/٢٠٢٠.

[٥٧] - THEE Kian Wie, "Export-Oriented Industrialisation and Foreign Direct Investment in The Asean Countries.", http://archive.unu.edu/hq/academic/Pg_area٤/Thee.html, consulté le ٢٩/١٠/٢٠٢٠.

والإلكترونيات والصناعات الصيدلانية وغيرها من القطاعات الأخرى من أجل إنتاج مزيد من القيمة المضافة في الاقتصاد.

لقد قام مجلس التنمية الاقتصادي خلال منتصف السبعينيات ولغرض جذب مزيد من الشركات الأجنبية للاستثمار في الصناعات عالية التقنية بإعطائها ضمانات إعفاء من الضرائب لمدة خمسة سنوات، وكذلك منح الشركات العاملة في هذه الصناعات مزيدا من التحفيزات للرفع من مستوى موظفيها وتحسين المستوى التكنولوجي للاستثمارات الجديدة، ومن أجل مواكبة مثل هذه الاستثمارات والتي تتطلب توفر مؤهلات ومهارات جديدة تتمتع بها اليد العاملة، قام مجلس التنمية الاقتصادي في هذا الصدد بإنشاء مركز للتدريب المتخصص يهدف لتزويد سوق العمل باليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما تميزت هذه الفترة أيضا بمحاولة تعديل توزان الأجور الحقيقية نتيجة اقرار الحكومة السماح بنمو دخول العمل وتجاوزها للإنتاجية وهذا لتخفيف الضغط على سوق العمل وتعزيز إعادة الهيكلة بعيدا عن النشاطات ذات التكنولوجيا المنخفضة وكثيفة العمالة بالمقابل قام مجلس التنمية الاقتصادي والحكومة السنغافورية خلال تلك الفترة بعمل كبير وهذا من خلال أنشطة الترويج للاستثمارات وتنمية رأس المال البشري وسياسات سوق العمل التي كانت ناجحة في اعادة هيكلة القطاع الصناعي وتوجيهه نحو النشاطات عالية التقنية لتحل محل الاستثمارات كثيفة العمالة والتي كانت سائدة في الفترات السابقة. كما شهدت هذه الفترة أيضا التزاما قويا من الحكومة بالاستثمار في قطاع النقل والبنية التحتية من أجل المساهمة في تسريع وتيرة النمو في القطاعات الأخرى، ومع منتصف الثمانيات بدأ رأس المال يستنفذ تدريجيا وخصوصا مع المواكبة المستمرة للتكنولوجيا المستعملة في التصنيع، بما أدى إلى ظهور نوع من التغير في السياسات من أجل الحفاظ على نفس المستوى من النمو المرتفع في الاقتصاد وهو الشيء الذي أدى لتبني استراتيجية جديدة.[٥٨]

٣. مرحلة التنويع الاقتصادي:

رغبة منها في الاهتمام والتركيز على جميع القطاعات الاقتصادية لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي، حاولت سنغافورة تبني استراتيجية جديدة ترتكز على اشتراك العديد من القطاعات للمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، فبعدما استطاعت سنغافورة أن تصبح من الدول الرائدة في تصنيع المنتجات عالية التكنولوجيا، بدأت الهيئات الحكومية المشرفة على التطوير الاقتصادي كمجلس التنمية الاقتصادي ومجلس التنمية التجاري بتطبيق استراتيجية جديدة تقوم على التنويع الاقتصادي ومحاولة القيام باستثمارات خارجية من خلال تشجيع الشركات المملوكة كليا أو جزئيا لمستثمرين محليين بالقيام بعملياتها التشغيلية خارج سنغافورة بالإضافة لكل هذا تميزت هذه المرحلة أيضا بتهيئة الاقتصاد السنغافوري واقلمته مع متطلبات العولمة، وهو ما أدى بالمسؤولين المحليين في تلك الفترة إلى المسارعة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث كان رئيس الوزراء الأسبق " لي كوان يو" يرى أن الاندماج في

[٥٨] - Kenneth Bercuson et al, Op.Cit,pp.١٣-١٤.

العولمة هو ظاهرة تفرض على الدول وهي مخيرة بالسير في هذه الطريق بفعل الظروف ومقتضيات السوق الدولي وبالتالي فأي تراجع عن فكرة الاندماج ستتحمل انعكاساته هذه الدول، كما عرفت هذه الفترة مواصلة سنغافورة في تبني فكرة اقتصاد المعرفة والاعتماد على مفهوم الجودة والابتكار كأحد الخيرات المطروحة للرفع من مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الإنتاج والوصول به إلى مستوى ٢٪ سنويا. خلال بداية العشرية الجديدة وضعت سنغافورة خطة طموحة من أجل تدعيم القدرات التقنية والتكنولوجية للبلاد وهذا عبر رصد مبلغ ٦ مليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وهذا ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، والتي عرفت تشييد عديد المراكز البحثية والتي تخدم المجال التقني والتكنولوجي بشكل خاص.[٥٩]

أولت سنغافورة عمليات البحث والتطوير أهمية كبيرة وهذا لدورها الجوهري في ارساء اقتصاد يحركه الابتكار ومنشئ للقيمة المضافة، وللمساعدة على وضع الأساس الضروري لتطوير قدرات جديدة وبالخصوص في الصناعات المستقبلية، وهو الشيء الذي يجعل من الاستثمارات في هذه العمليات من بين الأولويات التي يفرضها التطور التقني والتكنولوجي المتسارع وكذلك لدورها في تحفيز الابتكارات سواء في عمليات الانتاج أو في عرض منتجات جديدة، ما يساعد هذه الابتكارات على رفع الانتاجية، فلقد أظهرت بعض الدراسات في هذا الصدد أن زيادة عمليات البحث والتطوير بـ ١٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢-٢٠١٧ ساعد برفع مستوى الانتاجية بـ ٠.١٣٥٪ وهو الشيء الذي حتم على الحكومة السنغافورية المضي قدما في الاستثمار في قطاعات البحث والتطوير وهذا بالتوازي مع جهود التحول الصناعي الساعية للرفع من انتاجية الشركات والصناعات في سنغافورة من أجل الوصول لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

لقد حاولت سنغافورة من خلال تسطير برامج للتنمية الاقتصادية وضع استراتيجية بعيدة المدى يمكن من خلالها تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة، فرغم قلة مواردها الطبيعية استطاعت عبر اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ترتكز وتهتم بالمورد البشري بدرجة أولى واعتباره هو الثروة الحقيقية التي يمكن لها النهوض بمستقبل البلد.

٢.١.٢ نظرة تحليلية لهيكل الاقتصاد السنغافوري

تتميز السياسة الاقتصادية في سنغافورة بأنها سياسة مختلطة تمزج بين السوق الحرة والالتزام الحكومي الذي يهدف لتخطيط النشاط الاقتصادي والحفاظ على حرية السوق بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية، فمع انتهاج الحكومات المتعاقبة لسياسات اقتصادية متناسقة ومكملة للبرامج والخطط السابقة، استطاع الاقتصاد السنغافوري أن يتحسن ويتعافى تدريجيا بفضل الاستراتيجيات طويلة المدى المحكمة والتي كان لها نظرة استشرافية تفاؤلية لمستقبل البلد،

[٥٩] – ابتسام محمد العامري التجربة التنموية في سنغافورة، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، جامعة عين شمس مصر، المجلد ٣، العدد ٤٥، ٢٠١٨، ص ٢٨٥-٢٨٩.

حيث أصبحت سنغافورة اليوم أحد المراكز الاقليمية في العديد من القطاعات والتي تساهم في نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية للبلد.

وضعت سنغافورة بعد استقلالها خطط وبرامج اقتصادية محكمة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نحو واقع أفضل ومستقبل واعد للأجيال اللاحقة، وهو ما جعلها تتبنى التركيز على عديد القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي الذي أصبح ركيزة أساسية في الاقتصاد السنغافوري وخصوصا أنه يساهم بأكثر من ٢٠.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي وهذا حسب تقرير قسم الاحصاء في سنغافورة لعام ٢٠١٩،[٦٠] يلي قطاع خدمات الأعمال ب ١٤.٨٪ ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

١.٢.١.٢ القطاع الصناعي في سنغافورة:

استطاعت سنغافورة أن تصبح مركز تصنيع تنافسي سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي وهذا بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يوفر سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية وكذلك بفضل توفر البيئة المناسبة للأعمال وتوفر البنية التحتية الملائمة ووجود اليد العاملة المؤهلة كلها عوامل ساعدت الاقتصاد في سنغافورة على أن يصنف الثاني عالميا خلال سنة ٢٠١٨ في تقرير الجاهزية لمستقبل الانتاج والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،[٦١] حيث يرتكز الهيكل الصناعي في سنغافورة على عديد المجالات كالصناعات الصيدلانية والكيميائية وتكرير المنتجات النفطية وكذلك صناعة الحاسوب والإلكترونيات، التجهيزات والآلات الصناعية والصناعات الغذائية. والجدول التالي يظهر قيمة المخرجات الكلية لأبرز المجالات الصناعية في سنغافورة.

جدول رقم (١٠)

قيمة ناتج التصنيع حسب أبرز المجالات الصناعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / القطاعات الصناعية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الحاسوب والالكترونيات والمنتجات البصرية	١٨١٨٩.٣	١٧٨١٤.٤	٢٢٥٠٧.٨	٢١٢١٨.٢	٤٢٦٨٣.٦

[٦٠] https://www.singstat.gov.sg/modules/infographics/economy
[٦١] http://www٣.weforum.org/docs/FOP_Readiness_Report_٢٠١٨.pdf

السنوات / القطاعات الصناعية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
المنتجات الصيدلانية والبيولوجية	٢٩٩٩	٧٩٥٠.٣	٨٤٦٠.٤	١٠٤١٧.٢	١٣٠٦٩.٤
المنتجات الكيميائية	٢٥٠٦.٥	٤٢٨٧.٩	٤٧٣٢	٧٩٩٢.٩	١١٥٨٥.٣
الآلات والمعدات	٢٦٤٩.٦	٣٦٧٦.٤	٦٠٩٨.٣	٧٢٢٦.٨	٩٩٣٣.٧
تكرير المنتجات النفطية	١٧٤٧.٨	٢٦٦٢.٩	١٢٧١.٥	٢٤١٢	١١١٩.٣
معدات النقل	٢٢١٨.٣	٣٨٠٤.٢	٥٩١٤.٩	٥٨٩٢.٣	٥٩٢٥.٥
القيمة المضافة الكلية للقطاع الصناعي	٣٩٠٢٩.٥	٤٩٠٤٢.٥	٦٠٢٢٥.٤	٦٩٠٠١.٥	٩٩٥٤٠.٨[٦٢]

Source: Singapore Department of Statistic

https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/createDataTable.action?refId=١٢٣٦٣.

من خلال الجدول رقم ١ نلاحظ أن القيمة المضـــافة الكلية للقطاع الصـــناعي ككل ترتفع تدريجيا حيث أنه خلال الخمس سـنوات الأولى أي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ ارتفعت بنسـبة ٧٦.٧٪ وهو ما يظهر دور الحكومة في الاهتمام بهذا القطاع نظرا لدوره الكبير في الاقتصـــاد ككل من حيث المســـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشـــغيل القوى العاملة، بينما خلال الفترة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ ساهم القطاع الصناعي بزيادة قدرها ٤٤.٢٪ من القيمة المضافة.

يعتبر مجال صـناعة الحاسوب والالكترونيات والمنتجات البصـرية من أبرز مكونات القطاع الصـناعي في سـنغافورة حيث أنه ساهم لوحده خلال سنة ٢٠٠٠ بما نسبته ٤٦.٦٪ من القيمة المضـافة في القطاع الصـناعي ككل ثم يليها صناعة المنتجات الصيدلانية والبيولوجية والذي ساهم بـ ٧.٧٪ وصناعة الآلات والمعدات بـ ٦.٧٪ خلال نفس العام ثم تأتي باقي الصـــناعات بنســـب متفاوتة، بينما ارتفعت القيمة المضـــافة لصـــناعة الحاســـوب والالكترونيات بمعدل ١٠٨.٨٪ وهو دليل على الأهمية التي تكتســـيها هذه الصـــناعة في ســـنغافورة، أما خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ ارتفعت القيمة المضافة بنسبة ١٦.٦٪، وبنسبة ١٠١.١٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة وهو ما يظهر التركيز الكبير على هذه الصناعات التي تتطلب اليد العاملة الكفؤة والمؤهلة.

[٦٢] https://www.tablebuilder.singstat.gov.sg/createDataTable.action?refId=١٢٣٦٣.

٢.٢.١.٢ التجارة الخارجية في سنغافورة

خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠ شهدت التجارة الخارجية في سنغافورة تطورا ملحوظ سواء بالنسبة للصادرات أو للواردات، حيث أن الاقتصاد السنغافوري استطاع أن يحقق خلال كل تلك الفترة فائضا في الميزان التجاري، وهو ما يظهر بوضوح التفوق الواضح لجانب الصادرات.

أولا: واقع تطور سياسات تحرير التجارة الدولية في سنغافورة

لقد أظهرت التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة السنغافورية أن التجارة الدولية لجمهورية سنغافورة تتجه نحو التحرير لا الحماية بشكل عام وهذا يعود بآثار ايجابية على الاقتصاد السنغافوري عن طريق تشجيع التنوع الاقتصادي وزيادة كفاءة تخصيص الموارد والعمل على نقل التكنولوجيا التي تم ابتكارها إضافة إلى الاهتمام بالأسواق الدولية، من ذلك تبين اعتماد الاقتصاد السنغافوري اعتمادا كبيرا على سياسة تشجيع الصادرات خاصة الالكترونيات الاستهلاكية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات، وطبقا لتقرير التجارة العالمي عام ٢٠١٣ الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية فقد حلت سنغافورة المرتبة الرابعة عشر في الصادرات والمرتبة الخامسة عشر بالنسبة للواردات في عام ٢٠١٢ على مستوى دول العالم،[٦٣] ويمكن تقسيم سياسات تحرير التجارة الدولية في سنغافورة إلى:

١- سياسات تشجيع الصادرات :

يقصد بسياسات تشجيع الصادرات هو بيع المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات من دولة إلى أخرى على وفق نظام معترف به وقوانين تدعم سياسات التصدير من قبل الدول المصدرة وسياسات الاستيراد من قبل الدول المستهلكة، إذ تعد سياسات تشجيع الصادرات وتحديداً في مجال الكيمياويات والالكترونيات فضلاً عن موقع سنغافورة كمركز مالي وإقليمي لإدارة الثروات المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للاقتصاد، مما أدى إلى فتح أسواق جديدة لها لبيع منتجاتها وشراء السلع الأولية والموارد الطبيعية التي تفتقر إليها سنغافورة، إضافة إلى ذلك إن سنغافورة لديها ميناء ذو موقع استراتيجي ومن أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم مما سهل عليها القيام بعمليات التصدير والاستيراد.

[٦٣] World Trade Report,٢٠١٤,P٣٠.

جدول رقم (١١) حجم ومعدل نمو الصادرات في سنغافورة الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

سنوات	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للصادرات (%)
٢٠٠٠	١٨٨.٤	٢٩.٩
٢٠٠١	١٨٢.٩	-٩.٤
٢٠٠٢	١٨٤.١	٣.٨
٢٠٠٣	٢٠٢.٦	١٦.٢
٢٠٠٤	٢١٤.٠	٢٥.١
٢٠٠٥	٢٢٥.٢	١٤.٤
٢٠٠٦	٢٢٨.٠	١٣.٧
٢٠٠٧	٢١٢.٨	٢.٤
٢٠٠٨	٢٢٩.٠	٨.٣
٢٠٠٩	١٩٠.٨	٦.١
٢٠١٠	١٩٨.٠	٠.٥
٢٠١١	٢٠٣.٣	٧.٢
٢٠١٢	١٩٦.٧	٠.٩
٢٠١٣	١٩٥.١	١.٦
٢٠١٤	١٩٢.٠	٥.٩
٢٠١٥	١٧٨.٤	٤.٧
٢٠١٦	١٦٤.٧	٤.٤
٢٠١٧	١٧١.٦	٢٩.٩
٢٠١٨	١٧٧.٤	-٩.٤
٢٠١٩	١٧٥.٦	٣.٨
٢٠٢٠	١٨٢.٠	١٦.٢

من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي [٦٤] :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=٢٠٢٠&locations=SG-EG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (٩)[٦٥]

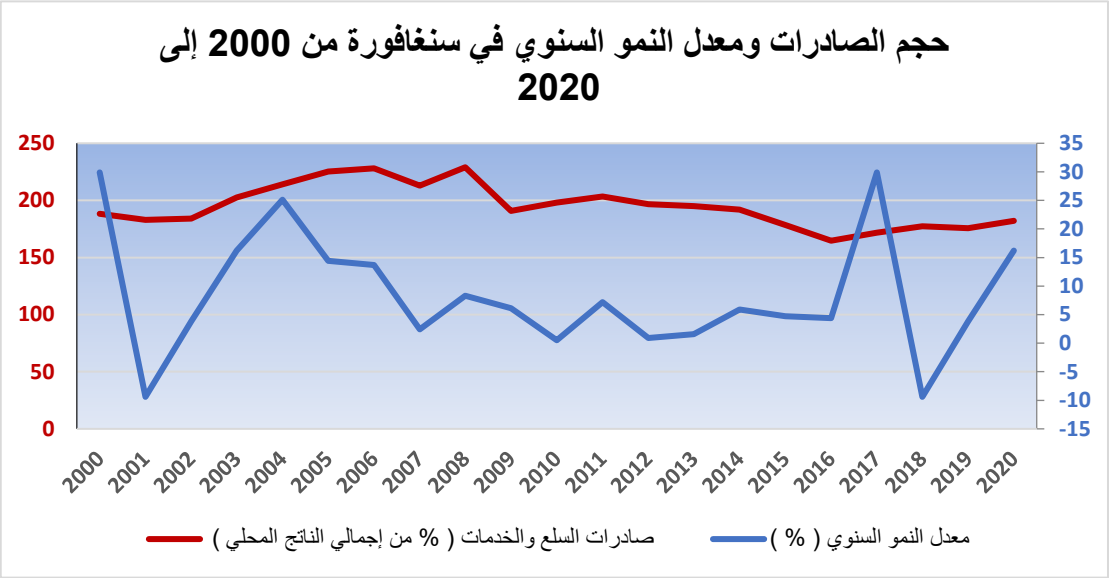

من إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات جدول (١١)

وخلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠) استمرت الصادرات بالزيادة بمقدار كبير عما كانت عليه في عام ٢٠٠١ ويرجع سبب تلك الزيادة المستمرة إلى قيام دولة سنغافورة على تشجيع القطاعات ذات معدلات النمو المرتفعة في الإنتاجية على القيام بالتصدير عن طريق تقديم استثناءات وإعفاءات من الضرائب الجمركية وأسعار الفائدة التفضيلية والضرائب المنخفضة كل ذلك ساعد سنغافورة على نمو صادراتها بصورة مستمرة، أما بالنسبة إلى معدل النمو السنوي للصادرات خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٠) فبلغت أعلى نسبة ٢٥٪ تقريباً في عام ٢٠٠٤ وذلك يرجع إلى التحرر من القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبي، أما المدة المتبقية من(٢٠١١-٢٠٢٠) فإن الصادرات قد بلغت أقصاها ١٨٨.٠ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٨ بسبب تنشيط الصادرات الإجمالية لهذه الدولة التي تعد العمود الفقري لتكوين الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة، وتبعا لذلك فإن أعلى نسبة نمو سنوي للصادرات خلال المدة (٢٠١١ - ٢٠٢٠) بلغت ١٠.١ % عام ٢٠١٨ ويعود سبب ذلك إلى زيادة الطلب على

[٦٤] بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.GNFS.CD?end=٢٠٢٠&locations=SG&start=٢٠٠٠
[٦٥] بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.GNFS.CD?end=٢٠٢٠&locations=SG&start=٢٠٠٠

المنتجات الالكترونية بشكل كبير من قبل بعض دول الاتحاد الأوربي، لكن في السنوات الأخيرة انخفض الطلب على الالكترونيات فقامت حكومة سنغافورة بالحد من صناعتها وتصديرها وبذلك تحولت نحو المنتجات الطبية، وتبعاً لذلك استطاعت سنغافورة جذب الاستثمار الأجنبي في مجال الطب الحيوي وفيما بعد تبين مدى نجاح اتباع هذه الإستراتيجية، مقابل ذلك انخفض الاستثمار الأجنبي في مجال الالكترونيات، في حين كانت أدنى نسبة نمو سنوي للصادرات خلال السنوات الأخيرة -٣.١٪ عام ٢٠٢٠ ويعود ذلك إلى توقف اغلب الصناعات التصديرية من الالكترونيات السنغافورة عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الطلب عليها والتداعيات السلبية لجائحة كورونا.[٦٦]

٢- سياسات الاستيراد

تعني سياسات الاستيراد شراء المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات من الشركاء التجاريين للدولة، وتتضمن سياسات الاستيراد على وفق تحرير التجارة إلغاء القيود الكمية على استيراد السلع والخدمات حتى لو كان بصورة تدريجية، من خلال ذلك تبين أن سنغافورة تتميز عن باقي دول العالم بتنوع استيراداتها من الشركاء التجاريين ومن أهمها (زيوت النفط غير الخام و زيوت النفط الخام و الالكترونيات المتكاملة و الآلات للمعالجة الذاتية للمعلومات، ووحداتها وقارئات مغناطيسية أو بصرية وأجهزة أخرى مثل التلفاز والراديو) وغيرها من المنتجات، وبحسب التقارير الدولية فإن أكثر الدول التي تستورد منها سنغافورة هي (ماليزيا والولايات المتحدة).[٦٧]

جدول رقم (١٢) حجم ومعدل نمو الواردات في سنغافورة الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

سنوات	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للواردات (%)
٢٠٠٠	١٧٦.٠	٣٦.٧
٢٠٠١	١٦٦.٤	-١٠.٣
٢٠٠٢	١٦٥.٧	٢.٧
٢٠٠٣	١٧٤.٦	١٠.٦
٢٠٠٤	١٨٧.٦	٢٦.٨
٢٠٠٥	١٩٥.٣	١٣.٩
٢٠٠٦	١٩٧.٣	٩.٩
٢٠٠٧	١٨١.٥	٨.٢

[٦٦] مركز المعلومات، قطاع الشؤون الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وسنغافورة ، ٢٠١١ ، ص ٣ ، متاح على الرابط : https://www.chamber.org.

[٦٧] مركز المعلومات، قطاع الشؤون الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وسنغافورة ، ٢٠١١ ، ص ٣ ، متاح على الرابط : https://www.chamber.org.

سنوات	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل النمو السنوي للواردات (%)
٢٠٠٨	٢٠٨.٣	٨.١
٢٠٠٩	١٦٧.٣	١.٨
٢٠١٠	١٧١.٧	١.٥
٢٠١١	١٧٥.٨	٧.٥
٢٠١٢	١٧٢.٥	٦.٧
٢٠١٣	١٧٢.٠	٣.٦
٢٠١٤	١٦٨.٥	٣.٢
٢٠١٥	١٥١.١	٠.١
٢٠١٦	١٣٨.٥	٤.١
٢٠١٧	١٤٤.٩	٩.٩
٢٠١٨	١٤٧.٨	١٠.١
٢٠١٩	١٤٦.١	-٢.١
٢٠٢٠	١٥٠.٨	-٧.٤

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.GSR.GNFS.CD?end=٢٠٢٠&locations=SG&start=٢٠٠٠

شكل رقم (١٠)

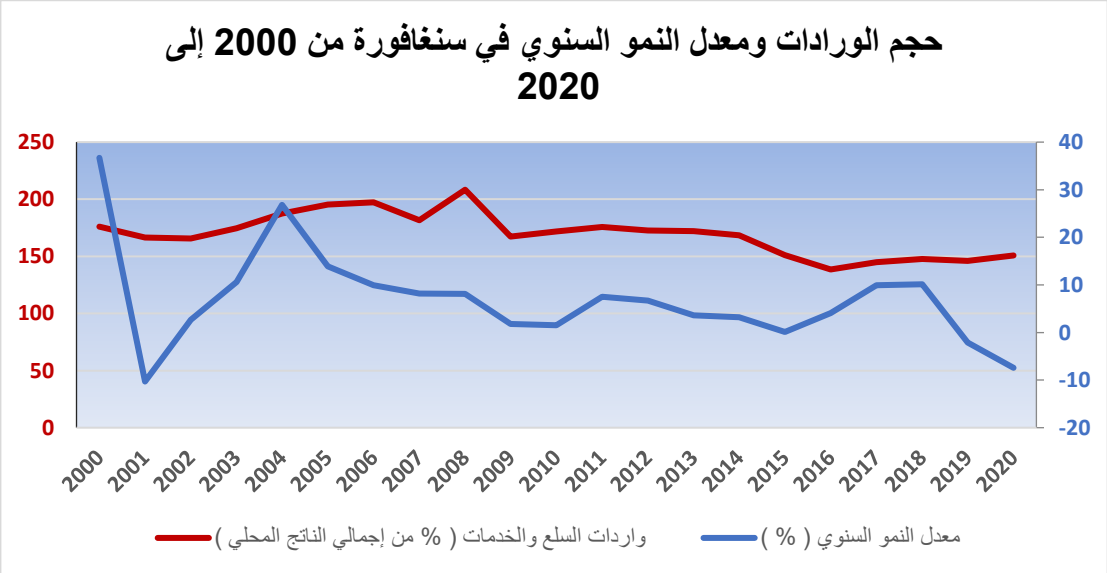

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (١٢)

ومن خلال بيانات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الواردات الإجمالية لسنغافورة في حالة زيادة على طول مدة البحث لكنها في المقابل تقل عن الزيادة الحاصلة في الصادرات الإجمالية، إذ زادت واردات سنغافورة من ١٧٦.٠ من إجمالي الناتج عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٥.٣ عام ٢٠٠٥ وان سبب تلك الزيادة تعود إلى قدرة سنغافورة على زيادة قدرتها التنافسية مع دولة المنطقة ولاسيما الصين، إذ ساعدتها قدرتها تلك على الزيادة من وارداتها وبذلك فإن أعلى نسبة نمو سنوي للواردات خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) كانت ٣٦.٧٪ في عام ٢٠٠٠ وذلك يعود إلى زيادة طلب سنغافورة على المنتجات تامة الصنع ومن ثم القيام بتصديرها إلى الأسواق العالمية المختلفة، أما أدنى نسبة تغير سنوي للواردات خلال المدة المذكورة فكانت -١٠.٣٪ عام ٢٠٠١، بسبب انخفاض متوسط الدخل الفردي السنغافورة في تلك المدة . أما في المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) أعلى نسبة نمو سنوي للواردات كانت ١٣.٩٪ عام ٢٠٠٥ وان سبب تلك الزيادة في الواردات يعود إلى كون سنغافورة تعد المنفذ الذي يتم عن طريقة إعادة التصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى.

ونلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة نمو سنوي للواردات خلال السنوات الأخيرة بلغت ١٠.١٪ عام ٢٠١٨، أما أدنى نسبة نمو سنوي للواردات فكانت -٧.٤٪ عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات أزمة كورنا.

من خلال ما تم توضيحه سابقاً من سياسات الصادرات والواردات في سنغافورة ، تبين لنا أن الميزان التجاري السنغافورة يشير إلى الفرق بين (الصادرات والواردات)، إذ إن الميزان التجاري يكون ايجابياً عندما تكون قيمة المنتجات المصدرة أكبر من قيمة المنتجات المستوردة خلال المدة نفسها، والعكس صحيح.

أي أنه عند زيادة صادرات سنغافورة إلى دول العالم فإن الطلب على العملة سوف يزداد وان تلك الزيادة تؤدي إلى زيادة التوظيف والإنتاج ونتيجة لذلك سوف تعمل المشاريع المحلية لتلبية الطلب، هذا يعني أن الزيادة في الطلب لها تأثير ايجابي على عملة البلد، فضلاً عن ذلك فالأجانب يقومون بتحويل عملتهم المحلية قبل شرائهم للصادرات.

٣.٢.١.٢ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة

وبحسب تقرير التنافسية العالمي،[٦٨] تأتي دولة سنغافورة في مرتبة متقدمة ضمن أكبر ٢٠ اقتصاد مضيفا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عامي ٢٠١٩و٢٠٢٠، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة حيث بلغت حجم الاستثمارات الواردة لها حوالي ١٥٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠، متفوقة بذلك على الصين، والتي جاءت في المرتبة الثانية محققة استثمارات وافدة مقدارها ١٤٩ مليار دولار، وهونج كونج التي قفزت إلى المركز الثالث في عام ٢٠٢٠ بدلا من المركز الخامس في عام ٢٠١٩ محققة تدفقات واردة مقدارها ١١٩ مليار دولار، أما سنغافورة فجاءت في المركز الثالث علي مستوي العالم باستثمارات وافدة

[٦٨] World economic forum, The global competitiveness report ٢٠١٩-٢٠٢٠.p.٢٦٢.

مقدارها ١١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، غير أن حجم الاســتثمارات الوافدة إليها في عام ٢٠٢٠ بلغ مقدارها ٩١ مليار دولار محققة بذلك انخفاضـا مستواه ٢٣ مليار دولار عنها في عام ٢٠١٩ ومن ثم جاءت في المرتبة الخامسة على المستوي العالمي في حجم الاستثمارات الوافدة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وهونج كونج، والهند. ويمكن توضيح تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى سنغافورة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٣) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

سنوات	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٠	١٥.٥١	–
٢٠٠١	١٧.٠١	٩.٦
٢٠٠٢	٦.١٥	-٦٣.٨
٢٠٠٣	١٧.٠٥	١٧٧.٢
٢٠٠٤	٢٤.٣٩	٤٣.٠
٢٠٠٥	١٨.٠٩	-٢٥.٨
٢٠٠٦	٣٦.٩٢	١٠٤.١
٢٠٠٧	٤٧.٧٣	٢٩.٢
٢٠٠٨	١٢.٢٠	-٧٤.٤
٢٠٠٩	٢٣.٨٢	٩٥.٢
٢٠١٠	٥٥.٠٧	١٣١.١
٢٠١١	٤٩.١٥	-١٠.٧
٢٠١٢	٥٥.٣١	١٢.٥
٢٠١٣	٦٤.٣٨	١٦.٣
٢٠١٤	٦٨.٦٩	٦.٧
٢٠١٥	٦٩.٧٧	١.٥
٢٠١٦	٧٣.٥٥	٥.٤

٢٠١٧	٩٤.٨١	٢٨.٩
٢٠١٨	٨٢.٠٤	-١٣.٤
٢٠١٩	١١٤.٤٣	٣٩.٤
٢٠٢٠	٩١.٢٥	-٢٠.٣

من إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

شكل رقم (١١)

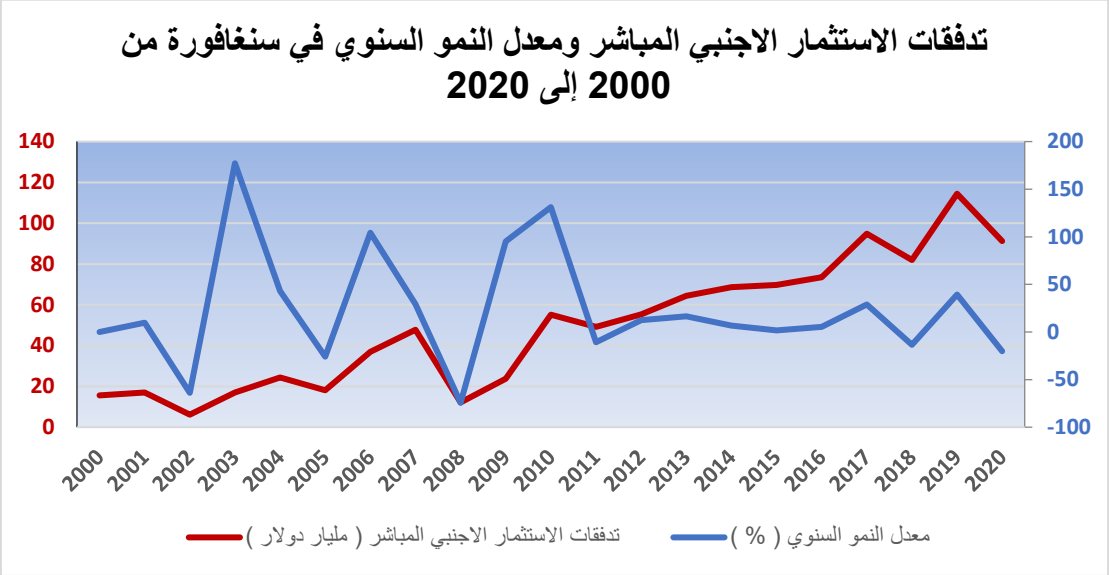

من إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات جدول (١٣)

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية الوافدة من ١٥.٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٨.٠٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وواصلت التدفقات الاستثمارية المتدفقة إلى سنغافورة في الارتفاع حيث وصلت إلى ٥٥.٠٧ مليار عام ٢٠١٠، ثم ٦٩.٧٧ مليار في عام ٢٠١٥، ثم بلغت ٩٤.٨ مليار دولار عام ٢٠١٧ غير أنها قد انخفضت في عام ٢٠١٨ عنها في عام ٢٠١٧ بمقدار ١٢.٧ مليار تقريبا، إلى أن بلغت ١١٤ مليار دولار وفقا لتقديرات البنك الدولي في عام ٢٠١٩، غير أنها قد انخفضت في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت ٩١ مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار جائحة كورونا والتي أثرت على حجم التدفقات الاستثمارية العالمية الوافدة.

٢.٢ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة سنغافورة

١.٢.٢ حجم ونمو سكان دولة سنغافورة

إن دراسة حجم سكان دولة ما ، لا يقتصر على معرفة عدد الأشخاص الذين يعيشون على مساحة هذه الدولة خلال مدة زمنية محددة، إنما يتجاوز ذلك إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأشخاص في وقت سابق ولنفس المكان مقارنة مع الوقت الحالي .[٦٩]

إن حجم السكان الإجمالي هو عدد السكان عند نقطة زمنية وفي حي سكني أو مدينة أو منطقة إدارية أو دولة، كما موضح في الجدول (١) وشكل (١) ، إذ يبين أن الحجم السكاني لدولة سنغافورة في زيادة مستمرة خلال المدة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) .[٧٠]

ويبدوا واضحا أن معدلات النمو السكاني في سنغافورة خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠٢٠) غير مستقرة ، وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل علي أن الزيادة السكانية في دولة سنغافورة لا ترتبط فقط بالزيادة الطبيعية بل تتأثر بالهجرة الخارجية التي برزت آثارها واضحة خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) وبذلك تعد سنغافورة ذات معدل نمو سكاني مرتفع ، فظاهرة النمو السكاني السريع تظهر في أغلب المجتمعات الحديثة العهد نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يعد النمو السكاني ظاهرة تصاحب الدول في اولي مراحل نموها الصناعي والعمراني ، فقد لوحظ ذلك علي الرغم منم الانخفاض في معدل المواليد في بعض السنوات ، غير أنه لم يستمر طويلاً ، فسرعان ما استقر عندما استقرت العلاقة بين المواليد .

جدول رقم (١٤) عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية في سنغافورة من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠٢٠

سنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل الزيادة السكانية (%)
٢٠٠٠	٤.٠٢	١.٧٣
٢٠٠١	٤.١٣	٢.٦٩
٢٠٠٢	٤.١٧	٠.٩١
٢٠٠٣	٤.١١	-١.٤٧
٢٠٠٤	٤.١٦	١.٢٥
٢٠٠٥	٤.٢٦	٢.٣٥
٢٠٠٦	٤.٤٠	٣.١٢
٢٠٠٧	٤.٥٨	٤.١٦
٢٠٠٨	٤.٨٣	٥.٣٢
٢٠٠٩	٤.٩٨	٣.٠١
٢٠١٠	٥.٠٧	١.٧٧
٢٠١١	٥.١٨	٢.٠٨

[٦٩] بيانات موقع وورلد ميتر متاح علي الرابط التالي : https://www.worldometer.info/world/-population/singapore-population

[٧٠] بيانات البنك الدولي ، متاح علي الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=SG

سنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل الزيادة السكانية (%)
٢٠١٢	٥.٣١	٢.٤٥
٢٠١٣	٥.٣٩	١.٦١
٢٠١٤	٥.٤٦	١.٢٩
٢٠١٥	٥.٥٣	١.١٨
٢٠١٦	٥.٦٠	١.٢٩
٢٠١٧	٥.٦١	٠.٠٨
٢٠١٨	٥.٦٣	٠.٤٦
٢٠١٩	٥.٧٠	١.١٤
٢٠٢٠	٥.٦٨	-٠.٣١

المصدر : بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=SG

شكل رقم (١٢)

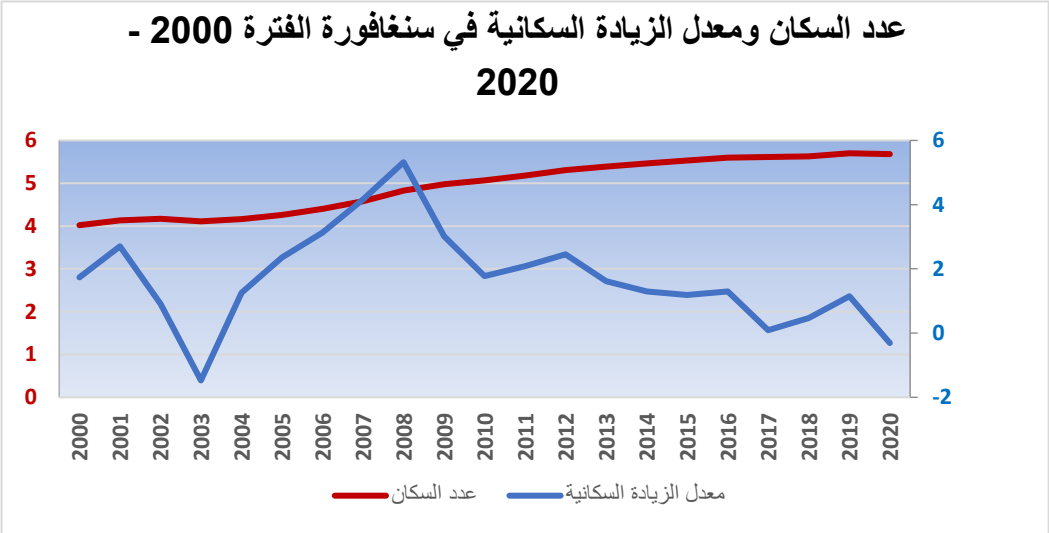

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (١٤)

١.١.٢.٢ عدد السكان الإجمالي ومعدل الزيادة السكانية في سنغافورة :

ويمكن ارجاع اسباب النمو السكاني السريع خلال المدة ٢٠٠٥- ٢٠١٠ الي تأثير عاملين ديموغرافيين هما : الأول : الزيادة الطبيعية الناتجة عن الهجرة من أجل كسب العمالة لتطوير الدولة ورفع مكانتها التنموية في المجالات كافة ، والعامل الآخر : يمثل النمو السكاني أي الفرق بين معدل المواليد والوفيات والتي تعرف بأنها الزيادة السريع في السكان التي تأتي من درج الخصوبة العالية خاصة سكان الدول النامية فضلاً عن الكثير من العوامل والسمات

التقليدية مثل تطور الخدمات العامة الناجمة عن الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والتخطيط وسياسات التنمية الصناعية والزراعية .[٧١]

فبعد أن كان الحجم السكاني ٤,٠٢٧,٨٨٧ نسمة عام ٢٠٠٠ ، ارتفع الي ٤,٢٦٥,٧٦٢ عام ٢٠٠٥ وبزيادة كلية بلغت ٢٣٧,٨٧٥ نسمة وبمعدل نمو بلغ ٧.٤١ % خلال (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) ، وبمتوسط نمو سنوي يبلغ ١.٥ %، أما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ عدد السكان ٥,٠٧٦,٧٣٢ نسمة ، أي بزيادة بلغت ٨١٠,٩٧٠ وبمعدل نمو ١٩.٧٣ % خلال هذه الفترة وبمتوسط نمو سنوي بلغ ٣.٧ % ، كما وصل عدد السكان عام ٢٠١٥ الي٥,٥٣٥,٠٠٢ نسمة ، بزيادة قدرها ٤٥٨,٢٧٠ ، وبمعدل نمو ١٠.٣٩٪ خلال هذه الفترة ، ومتوسط نمو سنوي ١.٨ % تقريباً ، أما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد السكان ٥,٦٨٥,٨٠٧ نسمة بزياد قدرها ١٥٠,٨٠٥ ، وبمعدل نمو ٤.٥٢ % خلال هذه الفترة ، ومتوسط نمو سنوي ٠.٧٦ % تقريبا . [٧٢]

ويتضح مما سبق أن الزيادة في الحجم السكاني لجمهورية سنغافورة خلال المدة المحصورة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) تشكل عامل قوة تجعل الدولة ذو مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية من الناحية السكانية ، أذ أن المدة من (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) اتخذت فيها الدولة سياسة سكانية تتناسب مع مساحة الدولة وبالتالي كانت نسبة النمو منخفضة عن العشر اعوام السابقة لها ، كما يرجع السبب ايضاً الي زيادة الهجرة ، فعادة يتأثر بعدد المهاجرين الي خارج البلاد بشكل أكبر من تأثره بمعدلات نمو السكان ، وذلك بسبب الغلاء الفاحش الذي ينتاب وضع الدولة .

٢.٢.٢ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يوضح الجدول والشكل التاليين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ .

جدول رقم (١٥) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة ٢٠٠٠ الي ٢٠٢٠[٧٣]

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالاسعار الجارية للدولار الأمريكي)
٢٠٠٠	٢٣٨٥٢
٢٠٠١	٢١٦٩٩
٢٠٠٢	٢٢١٥٩
٢٠٠٣	٢٣٧٣٠

[٧١] الحسيني ، إسراء كاظم ، الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة وأثرها في قو ة الدولة ، مجلة كلية التربية للبنات جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٢٢ .
[٧٢] بيانات موقع Trading Economics متاح علي الرابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/singapore/population
[٧٣] بيانات البنك الدولي ، متاح علي الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SG

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالاسعار الجارية للدولار الأمريكي)
٢٠٠٤	٢٧٦٠٨
٢٠٠٥	٢٩٩٦١
٢٠٠٦	٣٣٧٦٨
٢٠٠٧	٣٩٤٣٢
٢٠٠٨	٤٠٠٠٨
٢٠٠٩	٣٨٩٢٦
٢٠١٠	٤٧٢٣٦
٢٠١١	٥٣٨٩١
٢٠١٢	٥٥٥٤٧
٢٠١٣	٥٦٩٦٧
٢٠١٤	٥٧٥٦٤
٢٠١٥	٥٧٥٦٤
٢٠١٦	٥٦٨٩٥
٢٠١٧	٦١١٦٤
٢٠١٨	٦٦٨٣٦
٢٠١٩	٦٦٠٧٠
٢٠٢٠	٦١٢٧٣

المصدر : بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي متاح علي الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SG

شكل رقم (١٣)

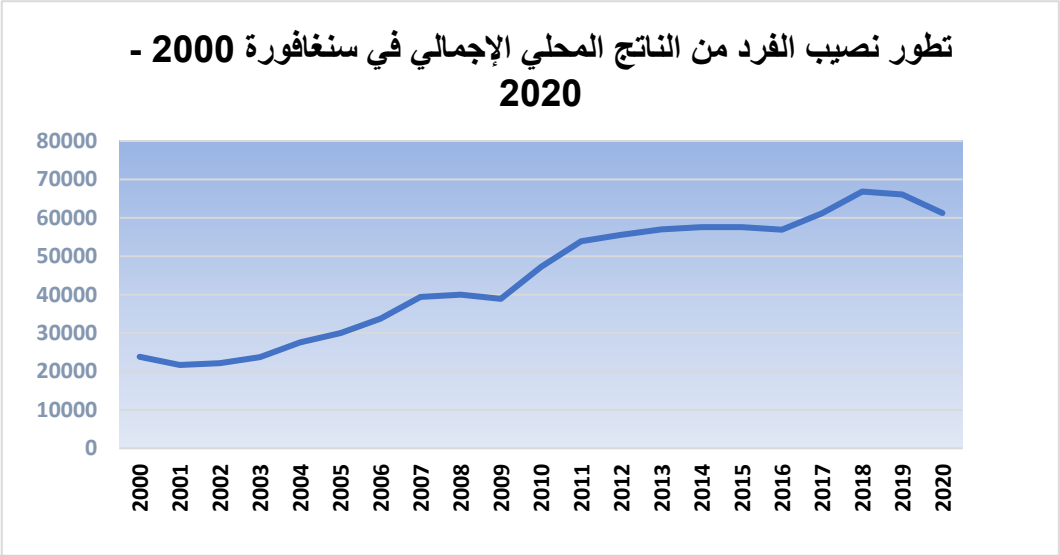

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (١٥)

ويتضح من خلال الجدول والشكل السابقين ، مدي التطور الذي حدث في نصيب الفرد من الناتج في سنغافورة ، فتظهر البيانات أن نصيب الفرد تضاعف مرتين ليس فقط خلال مدة الدراسة وانما في الثلاثين عاماً السابقة ، وهذا إن دل يدل علي قوة السياسات الاقتصادية المتبعة ، والتي نقلت سنغافورة من العالم الثالث الي العالم الاول ، وأن ما فعلته القيادة السنغافورية هو بمثابة معجزة تتفوق علي معجزات لدول مجاورة مثل ماليزيا التي ارتفع فيها الدخل ١٠ أضعاف فقط ، ، مقارنة بـ ٢٩ لسنغافورة ، خلال العقود الثلاثة نفسها . [٧٤]

أسباب نمو متوسط دخل الفرد في سنغافورة

وضعت القيادات خطة محكمة للنهوض بسنغافورة عبر جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الجوانب الجمالية لجذب السياحة وإدراد عملات أجنبية قوية في بلاده ، عزز التعليم المجاني وجنب الساحة الداخلية أي صراعات سياسية ، دخلت سنغافورة عالم صناعة السفن وهندسة المعادن والبتروكيماويات والادوات الكهربائية ، مما دفع شركات أكبر دول العالم في الاستثمار فيها ، ومع قدوم فترة التسعينيات أصبحت ثالث أكبر مركز لتكرير النفط وتجارته عالميًا بعد نيويورك ولندن ، حتي اصبح ميناء سنغافورة من أكبر موانئ العالم التجارية وأكثرها ازدحاماً علي الاطلاق ، وأصبح الفساد بين مؤسساتها شبه منعدم . [٧٥]

وأدت هذه السياسات إلى أن تتبوأ سنغافورة المركز الحادي عشر في قائمة الدول الأعلى في دخل الفرد بمبلغ يتخطى الستين ألف دولار سنويًا، لتسبق دولًا مثل السويد وهولندا وكندا وألمانيا، وذلك بعد أن كان ترتيبها التاسع عشر بعد

[٧٤] بيانات موقع Statista متاح علي الرابط التالي : https://www.statista.com/statistics/٣٧٨٦٥٤/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-singapore/

[٧٥] Maitra , Biswajit , Investment in Human Capital and Economic Growth in Singapore , University of Gour Banga, India ٢٠١٦ .

المائة في الستينات، بينما تعتبر الأعلى في مستويات الدخل على الإطلاق في منطقة جنوب شرق أسيا وفي القارة الصفراء بالكامل.

٣.٢.٢ معدلات التضخم والبطالة في سنغافورة

يوضح الجدول والشكل الآتيين معدلات التضخم في سنغافورة وفيما يلي تحليل لكلا المؤشرين وكيف يتأثر الوضع الاقتصادي في سنغافورة بكل منهما :[٧٦]

جدول رقم (١٦) معدلات التضخم والبطالة في سنغافورة من ٢٠٠٠ الي ٢٠٢٠

السنوات	معدل التضخم	معدل البطالة (%من إجمالي القوة العاملة)
٢٠٠٠	١.٣٦ %	٢.٦ %
٢٠٠١	٠.٩٩ %	٢.٦ %
٢٠٠٢	-٠.٣٩ %	٣.٦ %
٢٠٠٣	٠.٥٠ %	٤ %
٢٠٠٤	١.٦٦٪	٣.٣ %
٢٠٠٥	٠.٤٢ %	٣.١ %
٢٠٠٦	٠.٩٦ %	٢.٧ %
٢٠٠٧	٢.١٠ %	٢.١ %
٢٠٠٨	٦.٦٢٪	٢.٣ %
٢٠٠٩	٠.٥٩ %	٣ %
٢٠١٠	٢.٨٢٨ %	٢.٢ %
٢٠١١	٥.٢٤ %	٢ %
٢٠١٢	٤.٥٧٪	١.٩ %
٢٠١٣	٢.٣٥٪	١.٩ %
٢٠١٤	١.٠٢ %	١.٩ %

[٧٦] بيانات البنك الدولي ، متاح علي الرابطين التاليين : https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=SG
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SG

السنوات	معدل التضخم	معدل البطالة (%من إجمالي القوة العاملة)
٢٠١٥	٠.٥٢ %	١.٩ %
٢٠١٦	٠.٥٣ %	٢ %
٢٠١٧	٠.٥٧ %	٢.١٪
٢٠١٨	٠.٤٣ %	٢.١٪
٢٠١٩	٠.٥٦ %	٢.٣ %
٢٠٢٠	-٠.١٨٪	٣.١٪

المصدر : بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=SG

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SG

شكل رقم (١٤)

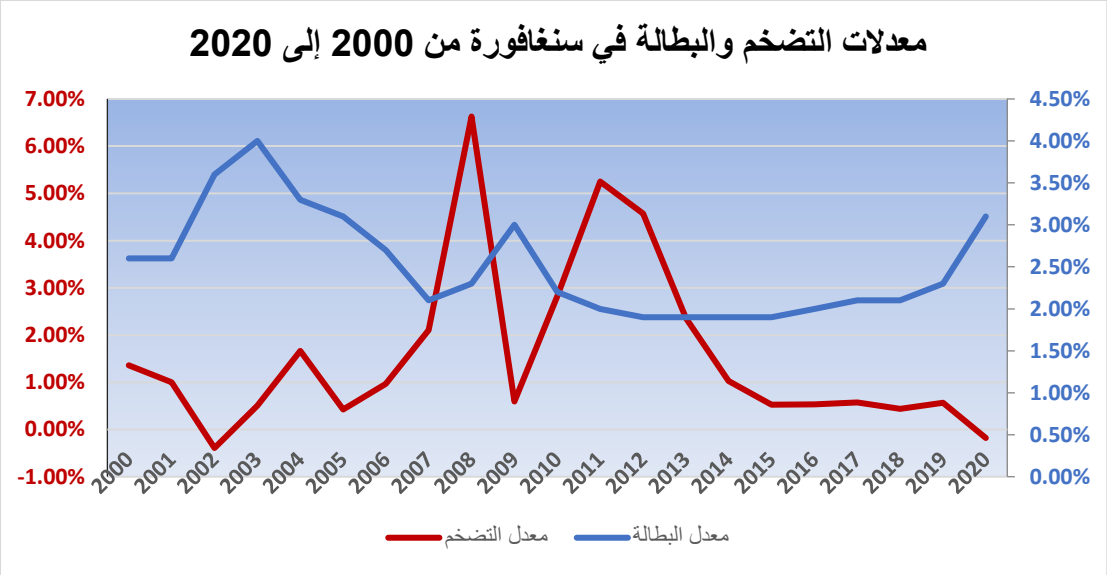

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (١٦)

١.٣.٢.٢ معدل التضخم

١.١.٣.٢.٢ طبيعة السياسة النقدية في سنغافورة

تختلف السياسة النقدية في سنغافورة عن معظم دول العالم ، فعندما يعلن البنك المركزي السنغافوري عن قرار السياسة النقدية فإنه يتحدث عن نطاق العملة في حين تستخدم البنوك المركزية الأخرى لغة أكثر وضوحاً وتعني رفع أو خفض معدلات الفائدة .[٧٧]

تستخدم السلطة النقدية في سنغافورة " إم إيه أس " سعر الصرف في البلاد باعتباره الأداة الرئيسية للسياسة النقدية ، وهو الاقتصاد الوحيد تقريباً في العالم الذي يتبع تلك الاستراتيجية ، حيث تتحكم في الدولار السنغافوري مقابل سلة غير معلنة من عملات شركائها التجاريين الرئيسيين ومنافسيها ، وتتدخل عند الحاجة للحفاظ علي معدل الصرف ضمن نطاق سياسة غير محدد ، ومن ثم تضبط وتيرة ارتفاع الدولار المحلي أو انخفاضه من خلال تغيير انحدار ومركز ومدي ذلك النطاق .

وتفضل السلطة النقدية في سنغافورة هذه الأداة كأفضل وسيلة لاقتصاد صغير مفتوح مثل سنغافورة ، كما أنه ايضاً وسيلة أكثر فعالية للتحكم في التضخم، نظراً لأن معظم السلع الاستهلاكية في البلاد يتم استيرادها . [٧٨]

٢.١.٣.٢.٢ تطور معدل التضخم في سنغافورة

شهدت سنغافورة في بداية الألفية الثالثة سلسلة من الأزمات مثل تراجع تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠١ ، ووباء السارس في عام ٢٠٠٣ ، وقد أثر ضعف الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة علي الطلب وبالتالي علي اسعار المستهلكين .

ونتيجة لذلك ظل التضخم الإجمالي منخفض، حيث بلغ في المتوسط ٠.٦ % سنوياً خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)، وقامت السلطة النقدية في سنغافورة بتخفيف السياسة النقدية.

وفي الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) ارتفع التضخم بشكل كبير ، حيث ارتفع معدل التضخم العام من ١.٧٪ عام ٢٠٠٤ إلي ذروة وصلت ٦.٦ % عام ٢٠٠٨ .

ومع انتعاش الاقتصاد من أزمات السنوات السابقة ، بدأت الضغوط التضخمية تتراكم بشكل معتدل ، ولذلك حددت السلطة النقدية في سنغافورة سعر الصرف علي مسار ارتفاع متواضع وتدريجي ، مع عدم تغيير السياسة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ ، وكان هذا يتماشى مع التضخم الرئيسي الذي كان في المتوسط منخفضاً عن ١٪ خلال هذه السنوات الثلاث .

[٧٧] تقرير لموقع أرقام متاح علي الرابط التالي : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/٣٧٥٣٥٠
[٧٨] تقرير لموقع بلومبيرج متاح علي الرابط التالي : https://www.bloomberg.com/quote/MASP:SP

ومع ذلك ارتفع معدل التضخم في سنغافورة بسرعة خلال عامي ٢٠٠٧ –٢٠٠٨ ، وكان هذا مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية ، بسبب النشاط الاقتصادي العالمي القوي .

كما نما اقتصاد سنغافورة بقوة الي جانب شركائه التجاريين ، وانتقل ارتفاع الاجور والتكاليف الي المستهلكين ، وقد أدي ارتفاع الضرائب علي السلع والخدمات بنسبة في منتصف عام ٢٠٠٧ إلي زيادة التضخم بشكل مؤقت ، واستجابة لتصاعد التضخم ، قامت السلطة النقدية في سنغافورة بتشديد السياسة النقدية . [٧٩]

بالإضافة الي أن الأزمة العالمية كانت علي وشك الحدوث بحلول الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨ ، والتي اندلعت بسبب انهيار شركة الخدمات المالية الأمريكية ليمان برازرز في سبتمبر ١ أيلول ، وسرعان ما خفت الضغوط التضخمية ، وحددت السلطة النقدية في سنغافورة سعر الصرف علي مسار ارتفاع بنسبة صفر في المائة في اكتوبر ١ تشرين ٢٠٠٨ ، وشهد الاقتصاد العالمي ركوداً عالمياً حاداً في عام ٢٠٠٩ ، كما حدث في سنغافورة أيضاً وانخفض التضخم المحلي الي ٠.٦ % في هذا العام .[٨٠]

مع تعافي سنغافورة من الأزمة العالمية ارتفع التضخم ، حيث بلغ متوسط التضخم العام ٢.٥ خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) ، فوصل في اعلي درجاته الي ٥.٢ % عام ٢٠١١ ولكن في نهاية هذه الفترة انخفض ووصل الي ١٪ في عام ٢٠١٥ .

وأدي التعافي القوي في الاقتصاد العالمي واقتصاد سنغافورة الي التضخم الناتج عن الطلب ، وفي الوقت نفسه ظهرت ضغوط زيادة التكلفة مع تشديد الحكومة لسياساتها الخاصة بالعمال الأجانب ، مما أدي الي ارتفاع تكاليف العمالة .

ووسط هذه الضغوط التضخمية قامت السلطة النقدية في سنغافورة بتشديد سياستها النقدية وأبقت سعر الصرف علي مسار ارتفاع تدريجي .

وفي الفترة (٢٠١٥– ٢٠٢٠) تباطأ التضخم ، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً ، وبلغ متوسط التضخم الأساسي ١.١ % سنوياً خلال هذه الفترة .

وبحلول اواخر عام ٢٠١٤ انخفضت أسعار السلع الأساسية العالمية ، وخاصة النفط ، وضعف النمو العالمي ، لكن اوبك كانت تزود السوق بالمزيد من النفط الخام ، وانخفض التضخم في سنغافورة ، وقامت السلطة النقدية السنغافورية بتخفيف السياسة النقدية ، مما أدي الي تحديد ميل نطاق السياسة عند ٠ % في ابريل ٢٠١٦ ، وعندما استقر الاقتصاد قامت السلطة النقدية بزيادة ميل نطاق السياسة قليلاً في إبريل وأكتوبر ٢٠١٨ .

---

[٧٩] تقرير من موقع السلطة النقدية في سنغافورة عبر الرابط التالي : https://www.mas.gov.sg/monetary-policy/economics-edu-inflation/inflation/how-has-inflation-evolved-in-singapore

[٨٠] تقرير لموقع بلومبيرج متاح علي الرابط التالي https://www.bloomberg.com/quote/MASP:SP

ومع ذلك ، حدثت أزمات جديدة ، ففي يناير ٢٠٢٠ ظهر فيروس كوفيد – ١٩ ، ودفع الوباء العديد من الاقتصادات بما في ذلك سنغافورة الي ركود حاد ، وأدي انخفاض الطلب الي إضعاف التضخم علي مستوي العالم ، فتحول التضخم الاساسي في سنغافورة الي – ٠.٢٠ % في عام ٢٠٢٠ ، وخففت السلطة النقدية في سنغافورة السياسة النقدية من خلال تقليص النقطة الوسطي لنطاق السياسة الي أسفل ، وتحديد ميله الي ٠ % في إبريل ٢٠٢٠ .

٢.٣.٢.٢ معدل البطالة

وصلت سنغافورة إلي مرجلة التشغيل الكامل للاقتصاد في العام ١٩٨٠ وانضمت إلي صفوف " هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان " فيما عرف بعد ذلك بـ " نمور آسيا الاربعة " ، انضمت اليهم كواحدة من الدول الواعدة في مجال التصنيع ، وخلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) بلغت معدلات البطالة أقل من ٣.٥ % كل عام علي التوالي ليبلغ حوالي ٣.٢ خلال هذه الفترة ، اما خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) فقد انخفضت معدلات البطالة في سنغافورة بشكل ملحوظ ، فكان معدل البطالة خلال هذه الفترة ٢.٥٦ % في المتوسط ، وظل معدل التضخم في الانخفاض خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) ، حيث سجل في المتوسط ١.٩ % خلال الفترة ، ولكن سرعان ما عاود معدل التضخم في الارتفاع خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠) حيث قلصت الشركات عمليات التوظيف في اطار خطط لإعادة الهيكلة، وذلك وفقا لبيانات نهائية صادرة من وزارة القوى العاملة السنغافورية ، حيث سجل في المتوسط ٢.٢٥ خلال هذه الفترة . [٨١]

السياسات التي تم اتباعها للحد من ظاهرة البطالة :

القيادة السنغافورية ، ومنذ لحظة الاستقلال أدركوا عدم إمكانية اعتمادهم علي أسواق جيرانهم في تحريك الاقتصاد الوطني توفير مناصب الشغل الكفيلة بالحد من البطالة ومجابهة الفقر ، لذا فكروا في وضع سياسة اقتصادية حكيمة تقضي بالانضمام الي الاقتصاد العالمي ، ولا شك أن هذا الامر يتطلب خلق استعدادات وشحذ إمكانيات واتخاذ إجراءات من أجل الدخول في منافسة اقتصادية مع الدول الكبرى ، ولعل من أهم العوامل التي كان يراهن عليها القادة لتجسيد هذه السياسة هو الارتقاء بمستوي التعليم والثقافة والوعي لدي الشعب السنغافوري ، حتي يتم إعداده ليكون أكثر رغبة في الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي .[٨٢]

، ولقد تجسد هذا الامر بالفعل ، كما أسلفنا ، عند الحديث عن سياسة التعليم والتأهيل ، والأمر الآخر الأهم في هذه السياسة هو ذلك الأجراء الذي اتخذته سلطات سنغافورة والمتمثل في إلغاء جميع الرسوم علي الواردات ، وهذا حتي ستتي للسلع التجارية التدفق بشكل حر ، والهدف هنا ينصب علي المواد الخام التي يتم استيرادها ثم تحويلها عبر

[٨١] صباغ ، رفيقة ، تجارب رائدة في محاربة الفساد ، دراسة حالة : لتجربة سنغافورة ونيجيريا ، جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، ٢٠٢٠ .
[٨٢] شدهان ، زينب حمزة ،القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤ ، مجلة قضايا ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٢٤ .

التصـنيع إلي منتجات اخري وتصـديرها مرة اخري بشـكل حر إلي الخارج فهذه سـياسـة ناجحة ، ومن السـياسـات الأخرى التي ساهمت في النجاح الاقتصـادي لسـنغافورة هي تلك المستمدة من أحد المشـاريع التي تركها البريطانيون ويتعلق الامر ببرنامج ادخار وطني إجباري عرف بـــ " سي بي إف " والذي بدأ عام ١٩٥٥ ، وهذا البرنامج يجعل الموظفين يشـاركون بنسـبة من رواتبهم الشـهرية في ادخار مسـتقبلي ، كما أن سـياسـة الانفتاح فتحت المجال أيضـاً للســياحة لتكون مورداً اقتصــادياً مهماً للبلاد ، فســنغافورة بجمال حدائقها ونظافة شــوارعها وطيبة مواطنيها وجودة خدماتها السياحية أمست تستقطب عشرات الملايين من السياح في السنة وهو ما يساهم في الإنعاش الاقتصـادي ، فمثل هذه السـياسـات ، هي التي سـاهمت في توفير مناصـب الشـغل والعمل للسـنغافوريين وشـجعتهم علي الادخار وامتلاك المساكن وبالتالي قضت علي ظاهرة الفقر والبطالة والحرمان ، وليس هذا فحسب ، بل كان لهذه السياسات دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية ، ومكنت سـنغافورة من التحول والانتقال في وقت قياسـي حتي تربعت علي قمة الاقتصاد العالمي .

٤.٢.٢ نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشــرات الاقتصــادية الكلية ذات الأهمية الكبيرة والدلالة الواضــحة علي وضـعية اقتصـاد أي بلد ، حيث يعتبر من المقاييس المشـتركة لقياس النشـاط الاقتصـادي الكلي ، لقد اسـتطاعت سـنغافورة خلال سـنوات التسـعينيات من القرن الماضـي أن تحقق معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تراوحت معدلات النمو خلال الفترة ما بين ٩.٨ % سنة ١٩٩٠ و ٥.٧ % سنة ١٩٩٩ باستثناء سنة ١٩٩٨ والتي سجلت معدل نمو سالب قدره – ٢.٢ % وهذا بسبب الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا ، كما تميزت هذه الفترة أيضـاً بالتركيز علي القطاع الصـناعي بدرجة أولي والذي سـاهم بنسـبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب ٣٠ % والتي كان فيها لصــناعة الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر وتكرير النفط الخام النصــيب الأكبر من إجمالي القيمة المضـافة للقطاع الصـناعي ككل ، وبعدها خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) بدأ الاقتصـاد السنغافوري في التعافي من آثار الأزمة المالية ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول والشكل التاليين :

جدول رقم (١٧) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في سنغافورة خلال الفترة ٢٠٠٠ الي ٢٠٢٠ [٨٣]

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (الأرقام بالمليار دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٠	١٤٠.٥٣	٩
٢٠٠١	١٣٩.٠٢	-١.١
٢٠٠٢	١٤٤.٤٨	٣.٩
٢٠٠٣	١٥١.٠٥	٤.٥
٢٠٠٤	١٦٦.٠٦	٩.٩
٢٠٠٥	١٧٨.٣٠	٧.٤
٢٠٠٦	١٩٤.٣٦	٩
٢٠٠٧	٢١١.٨٩	٩
٢٠٠٨	٢١٥.٨٤	١.٩
٢٠٠٩	٢١٦.١٢	٠.١
٢٠١٠	٢٤٧.٥٠	١٤.٥
٢٠١١	٢٦٢.٨٨	٦.٢
٢٠١٢	٢٧٤.٥٤	٤.٤
٢٠١٣	٢٨٧.٧٧	٤.٨
٢٠١٤	٢٩٩.٠٩	٣.٩
٢٠١٥	٣٠٧.٩٩	٣
٢٠١٦	٣١٩.٠٩	٣.٦
٢٠١٧	٣٣٣.٥٩	٤.٥
٢٠١٨	٣٤٥.٥٢	٣.٦
٢٠١٩	٣٥٠.١٢	١.٣
٢٠٢٠	٣٣٦.٤٦	-٣.٩

المصدر: بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=SG

[٨٣] بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=SG

شكل (١٥) [٨٤]

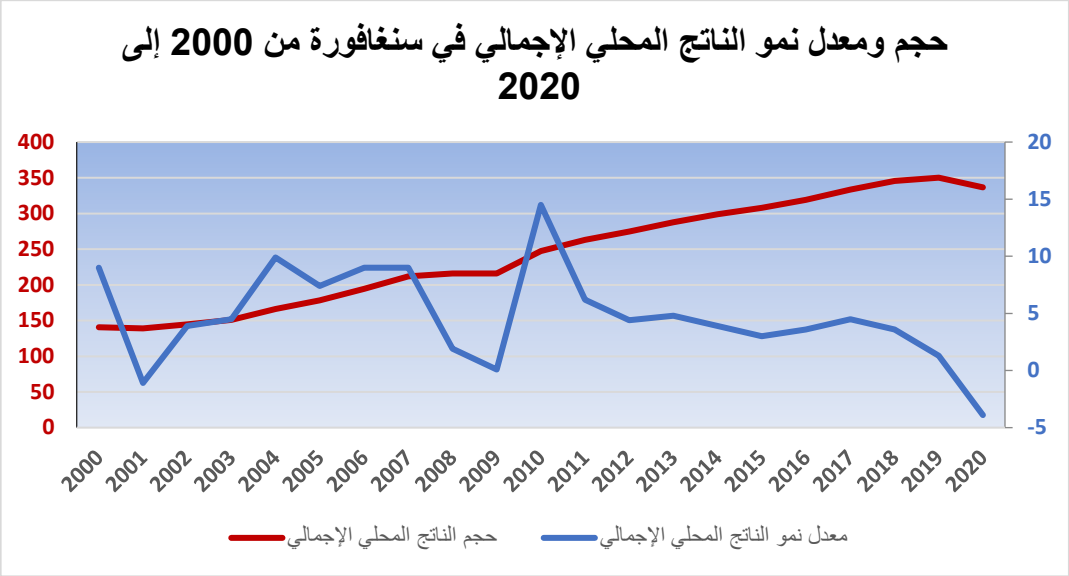

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول(١٧)

من خلال الشكل (٤) نلاحظ أن الاقتصاد السنغافوري حقق سنة ٢٠٠٠ معدل نمو جيد قدره ٩ % ، ثم في السنة الموالية شهد معدل نمو سالب يقدر ب – ١.١ % ، حيث شهد هذا العام تراجعاً في مبيعات الإلكترونيات والتي تشكل نسبة هامة من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السنغافوري ، كما أن عديد الاقتصاديات شهدت بدورها تباطؤ في نموها كما في الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ، والتي تعتبر من أبرز شركاء سنغافورة التجاريين ، ثم بعدها شهد الاقتصاد تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنتين الموليتين ب ٣.٩ % سنة ٢٠٠٢ و ٤.٥ % سنة ٢٠٠٣ .[٨٥]

أما خلال السنة الموالية أي سنة ٢٠٠٤ شهد الاقتصاد السنغافوري انتعاشا كبيراً حيث سجل نسبة نمو قدرها ٩.٩ % وهي الأعلى خلال هذه الفترة ، غير أن هذا الانتعاش شهد تراجعاً طفيفاً خلال السنوات اللاحقة حيث سجلت سنة ٢٠٠٥ معدل نمو قدره ٧.٤ %، ثم ٩ % خلال ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، أما سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فقد شهد معدل نمو قدره ١.٩ % و ٠.١ % وهو التراجع الذي يفسر بتأثر النشاط الاقتصادي الإجمالي في سنغافورة بسبب الأزمة العالمية، بينما شهدت سنة ٢٠١٠ انتعاشًا كبيرًا في نمو الناتج المحلي الحقيقي، والتي بلغت معدل هو الأكبر خلال فترة الدراسة وهذا بنسبة مئوية قدرت بـ ١٤.٥ %، حيث يمكن أن يفسر هذا النمو المعتبر للتحسن الكبير الذي عرفه الميزان التجاري خلال نفس السنة والذي سجل ما قيمته ٦٣.٠٩ مليار دولار أمريكي كفائض ، حيث نمو الميزان التجاري مقارنة بالسنة السابقة ب ٣٨.٣١ % وهو ما ينطبق علي رصيد الحساب الجاري والذي سجلت به قيمة ٥٥

[٨٤] بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=SG
[٨٥] تقرير لموقع Trading Economics عبر الرابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/singapore/gdp-growth

مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٠ وهذا بارتفاع قدره ٧٢.٧٩ % مقارنة بسنة ٢٠٠٩ وهو ما يمكن أن يفسر نمو الناتج المحلي الحقيقي بهذا المعدل المرتفع سنة ٢٠١٠ .[٨٦]

بينما خلال الفترة اللاحقة حدث هناك تراجع تدريجي في معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت سنة ٢٠١١ معدل نمو قدره ٦.٣ % ثم تواصلت عملية انخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي لتصل سنة ٢٠١٧ إلي ٤.٣ % ، ويمكن أن يفسر هذا التناقص في معدل النمو إلي التذبذبات التي شهدها رصيد الحساب الجاري من ٦٢.٠٧ مليار دولار سنة ٢٠١١ إلي ٥٥.٦ مليار دولار سنة ٢٠١٧ ، وكذلك التذبذب الحاصل في الصادرات ، لتباطؤ نمو الصادرات خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤) والتي بلغت ٦.٤٠ % وتناقصها خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٧) بمعدل ٣.٤٤ % ، بينما لم يكن معدل النمو سنة ٢٠١٨ أحسن حالًا حيث تراجع لـ ٣.٤ % علي الرغم من ارتفاع رصيد الحساب الجاري لـ ٦٣.١١ مليار دولار أمريكي وكذلك ارتفاع رصيد التجارة الخارجية لمعدل قياسي بلغ ١٠٦.٠٩٣ مليار دولار أمريكي .[٨٧]

، ويمكن تفسير ذلك بتراجع مساهمة كل من القطاعات الأساسية في القيمة المضافة للاقتصاد ، حيث سجل كل من القطاع الصناعي وبالأخص صناعة الإعلام والاتصال معدل نمو سنوي قدره ٦ % ، وقطاع الصناعة المالية والتأمين ٥.٩ % ، بينما عرفت سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ تراجع ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتباطؤ وركود نمو الاقتصاد السنغافوري ولتأثره بحالة الإغلاق الاقتصادي سنة ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد – ١٩ .

٥.٢ السياحة في سنغافورة

نمت صناعة السياحة في سنغافورة على مر السنين وأصبحت كبيرة نسبيًا، ومن عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٩، ارتفع إجمالي عدد الزوار الدوليين وإجمالي إيرادات السياحة سنوياً بمعدل ٤.٥٪ و٥.٠٪ على التوالي.

في جنوب شرق آسيا، سنغافورة لديها ثالث أعلى مبلغ في إيرادات السياحة الدولية، خلف تايلاند وماليزيا، بقيمة ٢٠.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وعالمياً، سنغافورة كانت الدولة رقم ٢٥ الأكثر زيارة في العالم (من حيث عدد الوافدين) وحصلت على المرتبة ٢٢ أعلى مبلغ في إيرادات السياحة الدولية في عام ٢٠١٩ ، ويتضح من خلال الجدول والشكل التاليين حجم إيرادات السياحة الدولية وعدد الوافدين في دولة سنغافورة في العقدين الماضيين :

جدول رقم (١٨) عائدات السياحة وعدد الوافدين في سنغافورة خلال الفترة ٢٠٠٠ الي ٢٠٢٠ [٨٨]

---

[٨٦] تقرير لموقع Statistaعلي الرابط التالي : https://www.statista.com/statistics/٣٧٨٦٤٨/gross-domestic-product-gdp-in-singapore/

[٨٧] Akalpler, Ergin , The impact of foreign direct investment on economic growth in Singapore between ١٩٨٠ and ٢٠١٤ , eurasian business and economics society , ٢٠١٧ .

[٨٨] بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين : https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=SG
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=SG

السنوات	إيرادات السياحة الدولية (الأرقام بالمليار دولار أمريكي)	السياحة الدولية ، عدد الوافدين (مليون سائح)
٢٠٠٠	٥.١٤	٧.٦٩
٢٠٠١	٤.٦٤	٧.٥٢
٢٠٠٢	٤.٤٦	٧.٥٦
٢٠٠٣	٣.٨٤	٦.١٢
٢٠٠٤	٥.٣٣	٨.٣٢
٢٠٠٥	٦.٢١	٨.٩٤
٢٠٠٦	٧.٥٤	٩.٧٥
٢٠٠٧	٩.٠٧	١٠.٢٨
٢٠٠٨	١٠.٦٢	١٠.١١
٢٠٠٩	٩.٢٢	٩.٦٨
٢٠١٠	١٤.١٨	١١.٦٤
٢٠١١	١٧.٩٣	١٣.١٧
٢٠١٢	١٨.٨٠	١٤.٤٩
٢٠١٣	١٩.٢٣	١٥.٥٦
٢٠١٤	١٩.١٦	١٥.٠٩
٢٠١٥	١٦.٦٢	١٥.٢٣
٢٠١٦	١٨.٩٤	١٦.٤٠
٢٠١٧	١٩.٨٩	١٧.٤٢
٢٠١٨	٢٠.٤٢	١٨.٥٠
٢٠١٩	٢٧.٧	١٩.١١
٢٠٢٠	٤.٨	٢.٧٤

المصدر : بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابطين التاليين :

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=SG

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=SG

شكل (١٦)

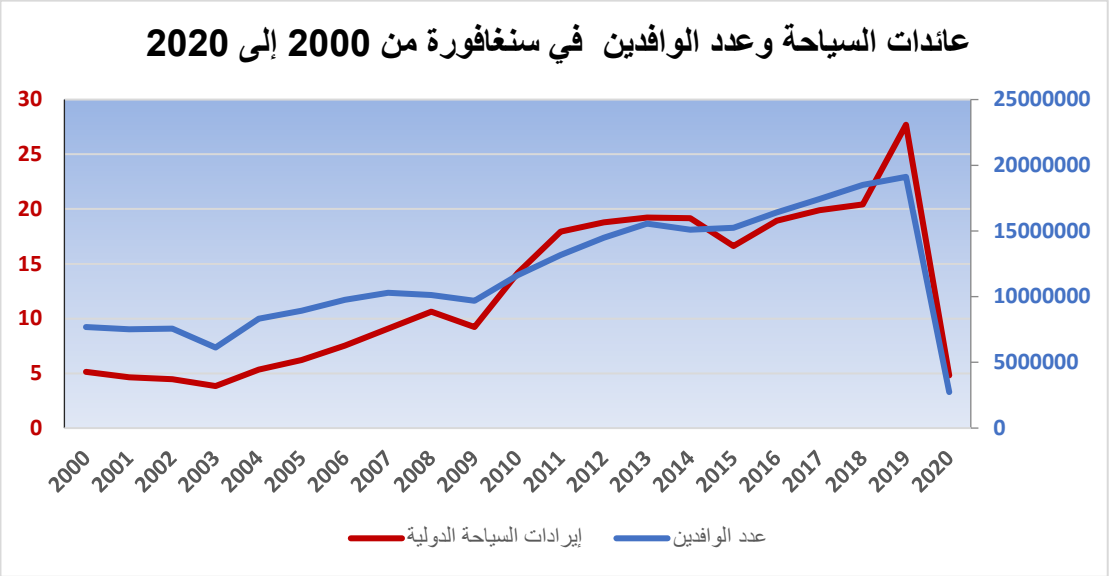

تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (١٨)

بشكل عام، كان هناك نمو مطرد في عدد الوافدين الدوليين وعائدات السياحة كما هو موضح بالشكل (١٦) ، ومع ذلك، تأثرت صناعة السياحة سلباً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية الكبرى ، و يتضاءل هذا الانكماش مقارنة بالتأثير المدمر لجائحة كوفيد-١٩، على العام ٢٠٢٠ ، فقد عانت سنغافورة من انخفاض بنسبة ٤٣.٢ - ٩٩.٥ % في عدد الزوار و٣٩.٠ - ٩٦.٦٪ انخفاض في عائدات السياحة. ومن أجل المقارنة، فإن أكبر انخفاض حدث خلال الأزمة المالية الكبرى كان للربع الأول من عام ٢٠٠٩ عندما انخفض عدد الوافدين الدوليين وعائدات السياحة بنسبة ١٣.٦٪ و١٨.٢٪ على أساس سنوي على التوالي. وهذا ضئيل مقارنة بالانخفاض الأخير في عام ٢٠٢٠. [٨٩]

الخلاصة

- تتمتع سنغافورة باستقرار حكومي وسياسة اقتصادية مستقرة حيث تتميز الحكمة بوضع سياسات تتسم بالصرامة والاستمرارية .
- ان اقتصاد سنغافورة اقتصاد منافسة عالمية لما شكلته صادراتها من اهمية علي الصعيد الكمي والنوعي.
- ان نموذج سنغافورة فيما يتعلق بأدائها الاقتصادي جدير بالمحاكاة بالنسبة للدول المتعثرة تنمويًا .
- هناك اهتمام كبير عكسته المؤشرات فيما يتعلق بالاهتمام الحكومي بترشيد السياسة الاقتصادية .
- الايمان بخصوصية الظرف التاريخي والجغرافي والسياسي والاجتماعي لكل دولة علي حدة ، ومن ثم يجب ان ينعكس ذلك علي طريقة بناء الاستراتيجية المتبعة للتنمية الاقتصادية.

[٨٩] Joey Erh , COVID-١٩'s Economic Impact on Tourism in Singapore, ISEAS - Yusuf Ishak Institute , Singapore , ٢٠٢١.

- لم تعمد سنغافورة علي ايجاد وصفات سريعة وجاهزة للتنمية الاقتصادية ، وانما عملت علي تصميم آليات جديدة تراعي خصوصية كل مرحلة مرت بها الدولة .

التوصيات

- ضرورة الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي عبر رفع مستوي الانفاق والتطوير لها مع تحسين جودة التعليم فيها لغرض ضمان تأثيرها الايجابي علي مجريات النشاط الاقتصادي بالنسبة للدول المتعثرة تنمويًا .
- ضرورة وضع الخطط الكفيلة بايجاد اعلي مستويات التنسيق بين السياسات الاقتصادية وحاجة التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية .

٣.العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة

تمهيد :

تتمتع العلاقات الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية سنغافورة بتاريخ طويل من التعاون والتبادل في مختلف القطاعات الاقتصادية. تعتبر هذه العلاقات جزءًا من الجهود المستمرة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وتطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة في ظل التحديات والفرص التي يوفرها السوق الدولي المتغير.

في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة نمواً ملحوظاً في التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة. حيث تعد سنغافورة واحدة من أبرز الشركاء التجاريين لمصر في منطقة جنوب شرق آسيا، وقد ساهمت العديد من الاتفاقيات والمذكرات التفاهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.[٩٠]

كما يتميز الاقتصاد المصري بتنوعه وإمكانياته الكبيرة في مختلف القطاعات، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات المالية. من جهة أخرى، تعتبر سنغافورة واحدة من أكثر الدول نمواً وازدهاراً في منطقة آسيا، وتشتهر بتطورها الاقتصادي والتكنولوجي والابتكاري.

[٩٠] جمال, هبه. "مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا." *مجلة السياسة والاقتصاد*، ٢٠٢٢، ص١٢.

تقدم سنغافورة كشريك تجاري مهم لمصر فرصاً لتعزيز التبادل التجاري وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تشكل سنغافورة نموذجاً للتحول الاقتصادي الناجح، ويمكن لمصر الاستفادة من الخبرات والمعرفة التي تقدمها سنغافورة في مجالات مثل التخطيط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز المشاركة الخاصة في التنمية الاقتصادية.

مع تزايد التحديات الاقتصادية العالمية، تتيح العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة فرصاً جديدة لتعزيز التعاون المشترك وتحقيق التنمية المستدامة في البلدين. يمكن أن تلعب الشراكة الاقتصادية بين مصر وسنغافورة دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار للشعبين، من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا، وتعزيز التجارة والاستثمارات المشتركة.[٩١]

١.٣ حجم التبادل التجاري بين البلدين

١.١.٣ تطور حركة التجارة المصرية

تطورت حركة التجارة المصرية الخارجية عبر التاريخ بشكل ملحوظ، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد المصري وعلاقاته التجارية مع العالم الخارجي. بدأت مصر كدولة تاريخية ذات تجارة نشطة منذ العصور القديمة، حيث كانت مصر واحدة من أهم مراكز التجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبادلت البضائع مع مختلف الحضارات القديمة مثل الفينيقيين والرومان والإغريق.

عبر العصور، استمرت مصر في تطوير حركتها التجارية، وعندما جاءت الفترة الحديثة، عملت على توسيع نطاق تجارتها وتنويع مصادر دخلها من خلال التبادل التجاري مع مختلف دول العالم. شهدت السنوات الأخيرة جهودًا مستمرة من الحكومة المصرية لتعزيز الصادرات وتوسيع قاعدة العملاء الدوليين، بما في ذلك توقيع اتفاقيات تجارية ومشاركة في المعارض الدولية وتطوير البنية التحتية للتجارة البحرية والجوية والبرية.[٩٢]

من الملاحظ أن تطور حركة التجارة المصرية الخارجية يأتي في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية، ويعكس تكامل مصر في الاقتصاد العالمي وتعزيز دورها كلاعب رئيسي في التجارة العالمية. تحقيق

---

[٩١] محمد على خيرى ي, يسرى. أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. ٢٠٢٢، ص٢٣.

[٩٢] ألبير داغر. *تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٢.، ص٤٣.

الاستدامة في هذا التطور يتطلب استمرار الجهود لتعزيز البنية التحتية التجارية وتحسين بيئة الأعمال وتوفير التشريعات والسياسات الداعمة للتجارة الدولية.

لتعزيز التصدير المصري، قامت الحكومة المصرية بتبني العديد من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية. من بين الأساليب التي تم تنفيذها لتحقيق ذلك:[٩٣]

١. تطوير البنية التحتية: استثمرت مصر في تحسين البنية التحتية للتجارة مثل الموانئ والمطارات والطرق ووسائل النقل الأخرى لتيسير عمليات النقل والشحن وتقليل التكاليف اللوجستية.

٢. توفير الدعم والتمويل: قدمت الحكومة الدعم المالي والتمويلي للشركات والمنتجين المصريين من خلال توفير التمويل المنخفض التكلفة والضمانات والمساعدات الحكومية لتعزيز إنتاجهم وتصدير منتجاتهم.

٣. تشجيع التصنيع والإضافة القيمة: شجعت الحكومة على تطوير قطاع التصنيع وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية من خلال تقديم الحوافز وتسهيلات ضريبية للشركات المصنعة والمصدرة.[٩٤]

٤. توسيع قاعدة الأسواق: قامت مصر بالتركيز على توسيع شبكة أسواقها التصديرية عبر توقيع اتفاقيات تجارية مع عدة دول وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الجهات الدولية والإقليمية.

٥. الترويج والتسويق: نفذت الحكومة حملات تسويقية متكاملة لترويج للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية وزيادة الوعي حول جودتها وقيمتها المضافة.

باعتبارها دولة ذات اقتصاد نامي وتنافسي، تستمر مصر في اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار والتنوع في الصناعات لتعزيز قدرتها التصديرية وزيادة حصتها في الأسواق الدولية.

جدول رقم (١٩) تطور اجمالي حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لمصر من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) بالمليار دولار

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	صافي التجارة المصرية
٢٠٠٠	-٦,٦٠٥	٧.٠٦١	١.٤٠٨٩	-٦,٠٣١

[٩٣] International Monetary Fund. Research Dept.. World Economic Outlook, September ٢٠٠٦: Financial Systems and Economic Cycles. International Monetary Fund; ٢٠٠٧ p٢٢.,

[٩٤] كمال العروسي. التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (١٩٨٨-٢٠١٢): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات; ٢٠١٨.، ص٢٥.

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	صافي التجارة المصرية
٢٠٠١	-٤,٦٩٠	٧.٠٢٤	١٢.٦٥٥	-٤,٩٢٨
٢٠٠٢	-٣,٧٠٧	٧.١١٧	١٢.٤٣٩	-٣,٠٧٠
٢٠٠٣	-٢,٠٧٦	٨.٩٨٧	٩.٣٠٦	,٣٩٧
٢٠٠٤	-١,٠٧١	١٢.٣١٩	١٢.٧٧٠	,-٣٩٩
٢٠٠٥	-٢,٠٢٩	١٦.٠٧٣	١٩.٦٠١	-٣,٦١٠
٢٠٠٦	-١,٧٣٩	٢٠.٥٤٥	٢٠.٢٨٤	-٣,٨٧٢
٢٠٠٧	-٥,٩٧١	٢٤.٤٥٤	٢٦.٦٦٠	-٩,٢٩٨
٢٠٠٨	-٩,١٠٩	٢٩.٨٤٩	٥٢.١٨٢	-١٢,٤٦١
٢٠٠٩	-١٢,٥٥٨	٢٣.٠٨٩	٤٤.٥٧٧	-٩,٢٣٣
٢٠١٠	-١١,٤٧٠	٢٥.٠٢٤	٥٢.٧٧٢	-١١,٠٣١
٢٠١١	-٩,٧٢٤	٢٧.٩١٣	٦٢.٠١٦	-١٤,٣٢٨
٢٠١٢	-٢٢,١٠٠	٢٦.٨٣٤	٦٧.٥٢٢	-٢٠,١٩٩
٢٠١٣	-١٨,٢٧٩	٢٦.٥٣٣	٦٥.١٥٣	-٢٠,٥٣٠
٢٠١٤	-٢٥,٧٦٧	٢٥.٢٦٨	٦٨.١٨٩	-٢٦,٨٢٩
٢٠١٥	-٢٧,٩٢٤	١٩.٠٣٠	٦٩.٧٨٧	-٣٠,٣٦٩
٢٠١٦	-٣١,٧٦٦	٢٠.٠١٨	٥٦.٧٠٥	-٣٤,٦٧٧
٢٠١٧	-٣١,٨٠٠	٢٣.٣٣٩	٥٩.٢٥٧	-٢٧,٣٤٩
٢٠١٨	-٢٦,١٠٥	٢٨.٠٤٥	٦٨.٤٩٠	-٢٤,٧٠٨
٢٠١٩	-٢٤,٩٧١	٢٨.٤٧٢	٧٨.٥٦٨	-٢,٥٤٢
٢٠٢٠	-٢٧,٥٦٠	٢٥.٠٤٩	٦٠.٨٨٠	-٣,٢٣٨

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي عبر الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD

الشكل (١٧) يوضح تطور اجمالي الصادرات والواردات المصرية من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) بالمليار دولار

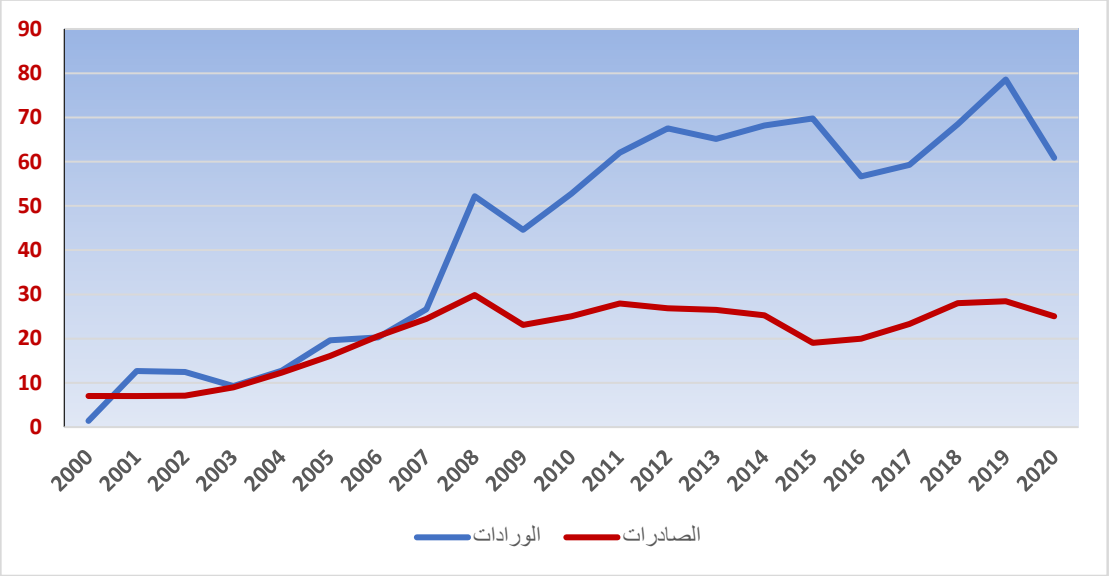

تم الإعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (١٩)

يظهر في الجدول كيف استطاعت الحكومة المصرية تحقيق نجاح كبير في زيادة الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق العالمية، وذلك يُلاحظ نمو مستمر للصادرات بدءًا من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨، شهدت الصادرات المصرية نموًا متسارعًا، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ٧,٠٦١ مليار دولار إلى ٢٩,٨٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مما يدل على نجاح السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة لتعزيز الصادرات.

كما كان تأثير السياسات الحكومية ودعم المشروعات الانتاجية والتصديرية من قبل الحكومة قد أسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات، حيث تم تحقيق أعلى نسبة للصادرات في عام ٢٠٠٨.[٩٥]

مروراً بتنوع القطاعات الاقتصادية التوسع في المشروعات القومية في القطاعات الصناعية والزراعية والتعدينية ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري وتنويع مصادر الصادرات. ولكن على الرغم من النجاحات التي حققتها مصر في زيادة الصادرات، فإن هناك تحديات مثل تراجع قيمة صادرات بعض السلع، مثل الملابس الجاهزة والمنتجات البترولية، والتي أثرت سلباً على الميزان التجاري في عام ٢٠٢٠.

تواجه مصر تحديات جديدة في سبيل تحقيق الاستدامة في الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي. يجب أن تستمر الحكومة في تطوير سياسات داعمة للصادرات وتعزيز التعاون مع الشركات العالمية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

[٩٥] منذر ماخوس. *إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٢.، ص٣٣.

من الواضح أن الحكومة المصرية اتبعت استراتيجية فعالة لتعزيز الصادرات عبر تطوير القطاعات الانتاجية ودعم المشروعات الصناعية والزراعية والتعدينية. سجلت الصادرات الناتجة عن هذه الجهود زيادة ملحوظة منذ عام ٢٠٠٠ ووصولاً إلى ذروتها في عام ٢٠٠٨.

من الجدير بالذكر أن النجاح في زيادة الصادرات لا يأتي بدون تحديات، ومن المهم فهم أسباب التذبذب في قيم الصادرات خلال السنوات اللاحقة. انخفضت قيمة الصادرات في عام ٢٠٢٠، وهو أمر ينبغي دراسته بعناية لتحديد العوامل المؤثرة.[٩٦]

حيث انخفضت قيمة صادرات بعض السلع مثل الملابس الجاهزة والمنتجات البترولية. يمكن أن يكون ذلك ناتجًا عن عوامل مثل تقلبات الأسعار العالمية، وتغيرات في الطلب العالمي على هذه السلع، والتحديات اللوجستية، وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية.

بالنظر إلى الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها الصادرات المصرية خلال الفترة السابقة، يمكن للحكومة الاستفادة من الدروس المستفادة من تلك التحديات وتعزيز الجهود لدعم الصادرات وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية، ولكن بالرجوع الي تحليل الواردات يُلاحظ زيادة مستمرة في الواردات على مدى السنوات، باستثناء بعض التذبذبات الطفيفة في بعض السنوات.

عام ٢٠٠٣ يظهر انخفاض حاد في الواردات، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عوامل اقتصادية داخلية وخارجية مثل تقلص النشاط الاقتصادي العام في البلاد أو تأثيرات أزمة مالية عالمية.

كما في عام ٢٠١٦ يُلاحظ انخفاضًا في الواردات مقارنة بالسنوات السابقة، وقد يكون هذا ناتجًا عن تقلبات في الأسواق العالمية أو تراجع في الطلب على السلع المستوردة. يبدو أن الواردات قد شهدت نموًا على المدى الطويل، مما يعكس عجز مصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك السلع.[٩٧]

يجب النظر في عوامل أخرى محتملة قد تؤثر على الواردات، مثل التغيرات في سياسات الاستيراد والتصدير، وتقلبات أسعار الصرف، والسياسات الاقتصادية الداخلية، والتطورات الاقتصادية العالمية.

فمن خلال الجدول رقم (١٩) والشكل البياني الخاص بالواردات المصرية، يُلاحظ أن إجمالي الواردات في عام ٢٠٠٠ بلغ ١,٤٠٨٩ مليار دولار ثم استمرت في الانخفاض تدريجيًا حتى ارتفعت في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩,٦٠١ مليار دولار. ومن ثم، عادت إلى الارتفاع مرة أخرى بشكل ملحوظ، حيث سجلت في عام ٢٠١٠ إجمالي الواردات ٥٢,٧٧٢

[٩٦] كمال العروسي، مرجع سابق، ص٤٨.

[٩٧] عبد الغنى, د/شريف محمد, د/شريف محمد محمد, أبو جليل, and د/رانيا أحمد. "الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في البنوك التجارية المصرية." *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، ٢٠٢٢، ص٧٠.

مليار دولار، ثم استمرت في الارتفاع متخطية هذا الرقم بشكل كبير، حيث بلغت في عام ٢٠٢٠ أعلى مستوى لها عند ٦٠,٨٨٠ مليار دولار.[٩٨]

تسعى الحكومة المصرية لاتباع استراتيجيات للتحكم في الاستيراد من الخارج نظرًا للعجز في العملة الأجنبية، ولكن يعود ارتفاع الواردات إلى قلة إنتاج بعض السلع وعدم توفرها، أو ارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض السلع. يتمثل الجواب على هذا التحدي في الاستيراد من الخارج. يُعزى اللجوء إلى الاستيراد إلى عدة أسباب، منها:

- عدم توفر الموارد المحلية: في بعض الحالات، لا تتوفر الموارد اللازمة لإنتاج معينة من السلع والخدمات، مما يجعل البلد يلجأ لاستيرادها من الدول الأخرى التي تمتلك تلك الموارد.
- توفير التنوع والجودة: يلجأ البلدان إلى الاستيراد لتوفير تنوع في السلع والمنتجات المتوفرة للمستهلكين، وللحصول على سلع عالية الجودة غير المتوفرة محلياً.
- تحقيق التكلفة الأقل: يمكن للبلدان تحقيق توفير في التكلفة عن طريق الاستيراد، بالنظر إلى الفوارق في تكاليف العمالة أو التكنولوجيا أو غيرها من العوامل.[٩٩]
- تعزيز الاقتصاد الوطني: يُستخدم الاستيراد لتعزيز قطاعات اقتصاد البلد، عن طريق توفير السلع اللازمة للإنتاج الصناعي أو الخدمات الحيوية.
- توفير الوقت والجهد: في بعض الأحيان، يكون من الأسرع والأسهل استيراد السلع بدلاً من الإنتاج المحلي، خاصة إذا كانت السلع المطلوبة متوفرة بكميات كبيرة وبسهولة من الدول الأخرى.
- التعويض عن نقص الموارد المحلية: في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، يمكن أن تتعرض الدول لنقص في الموارد المحلية، وبالتالي يكون الاستيراد ضروريًا لتعويض هذا النقص.

بشكل عام، يمكن أن يكون الاستيراد وسيلة فعالة لتلبية احتياجات الدول وتعزيز اقتصاداتها، ولكن يجب أن تتبع استراتيجيات تحد من زيادتها التي تعيق فرص لاعتماد علي الانتاج المحلي الذي يعد هدف اي دولة تسعي لتكون في القمة وتحقيق اكتفائها الذاتي والتصدير للخارج.[١٠٠]

٢.١.٣ تطور حركة التجارة في سنغافورة

[٩٨] الشهاوى, محمد عبدالمنعم, et al. "اتجاهات وفرص التجارة المصرية في ظل اتفاقية التجارة الحرة مع دول الميركسور." *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، ٢٠٢١، ص٥٤.

[٩٩] شحاته, د/محمد موسى, and د/محمد موسى. "مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs مع أدلة ونماذج تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية." *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، ٢٠٢٣، ص٢٤.

[١٠٠] شحاته, د/محمد موسى, د/محمد موسى. "مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs مع أدلة ونماذج تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية." *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، ٢٠٢٣، ص٦٦-٦٧.

تطورت تجارة سنغافورة بشكل ملحوظ على مدار السنوات العديدة، حيث أصبحت واحدة من أهم المراكز التجارية في العالم. بدأت سنغافورة كميناء صغير في القرن الـ ١٤، ومنذ ذلك الحين، نمت وتطورت لتصبح واحدة من أكبر المراكز الاقتصادية العالمية. يعزى نجاح تجارة سنغافورة إلى عدة عوامل مهمة، بما في ذلك موقعها الاستراتيجي في قلب آسيا، وبنيتها التحتية المتطورة، وسياساتها الاقتصادية المنفتحة.[١٠١]

كما تمتلك سنغافورة واحدة من أكثر الموانئ فعالية في العالم، مما يسهل تدفق البضائع والسلع من وإلى العالم. بالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة السنغافورية بيئة أعمال مواتية ومناخ استثماري ملائمًا، مما يجذب رؤوس الأموال والشركات الدولية إلى البلاد. وتسعى سنغافورة باستمرار إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار في القطاع التجاري، مما يدعم نمو التجارة ويعزز مكانتها كمركز تجاري عالمي.

لا تقتصر التجارة في سنغافورة على البضائع فقط، بل تشمل أيضًا الخدمات المالية واللوجستية والتكنولوجيا. وبفضل تبنيها للتكنولوجيا والابتكار، أصبحت سنغافورة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وبفضل هذه الاستراتيجيات والجهود المبذولة، تواصل سنغافورة تعزيز دورها كمركز تجاري عالمي رائد، مما يسهم في تعزيز اقتصادها واستمرارية نموه.

جدول (٢٠) تطور اجمالي حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لسنغافورة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) بالمليار دولار

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	صافي التجارة في سنغافورة
٢٠٠٠	١١,٨٥٣	١٥٤.٩٤	١٣٤.٦٣	١١,٨٥٣
٢٠٠١	١٤,٨١٢	١٣٨.٣٩	١١٦.٠٢	١٤,٨١٢
٢٠٠٢	١٧,٠٥١	١٤٢.٤٦	١١٦.٤٨	١٧,٠٥١
٢٠٠٣	٢٧,٢٩٥	١٦٧.٤١	١٣٦.٣٢	٢٧,٢٩٥
٢٠٠٤	٣٠,٣٤٥	٢٠٦.٥٩	١٧٢.٦٩	٣٠,٣٤٥
٢٠٠٥	٣٨,٢٠٠	٢٤٢.١٦	٢٠٠.١٩	٣٨,٢٠٠
٢٠٠٦	٤٥,٦٤٦	٢٨٠.٦٠	٢٣٨.٧٩	٤٥,٦٤٦
٢٠٠٧	٥٦,٥٨١	٣١١.٤	٢٦٣.٣٢	٥٦,٥٨١
٢٠٠٨	٤٠,٠٠٢	٣٥٤.٢٠	٣١٩.٧٤	٤٠,٠٠٢
٢٠٠٩	٤٥,٦١٩	٢٨٩.٥١	٢٤٥.٩٣	٤٥,٦١٩٦
٢٠١٠	٦٣,٠٩٩	٣٧٤.٤٣	٣١٠.٨٧	٦٣,٠٩٩١

[١٠١] أبو الفتوح, د. محمد سعد, د. محمد سعد. "أثر توجه سنغافورة صوب اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة دراسة تحليلية عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٩." *مجلة الشروق للعلوم التجارية*، ٢٠٢٢، ص ١١١.

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	صافي التجارة في سنغافورة
٢٠١١	٧٦,٩٨١	٤٤٨.٧٤	٣٦٦.٠٦	٧٦,٩٨١
٢٠١٢	٧١,٤٨٩	٤٥١.٠٥	٣٧٩.٩٦	٧١٤,٨٩٩
٢٠١٣	٧١.٠٩٢	٤٥٧.٩٨	٣٧٣.٠٨	٧١,٠٩٢
٢٠١٤	٧٣.٨٠٣	٤٥٠.٦١	٣٦٦.٣٠	٧٣,٨٠٣
٢٠١٥	٨٤.٠٧٦	٣٩٦.٢٢	٢٩٧.٠٣	٨٤,٠٧٦
٢٠١٦	٨٣.٦٠٩	٣٧٣.١٨	٢٨٢.٢٠	٨٣,٦٠٩
٢٠١٧	٩١.٤٨٧	٤١٧.١٣	٣٢٤.٠٢	٩١,٤٨٧
٢٠١٨	١١١.١	٤٦٠.٨٨	٣٧٠.٨	١١١,١
٢٠١٩	١١١.١١	٤٤١.٩١	٣٥٩.٢٠	١١١,١١
٢٠٢٠	١٠٨.٧	٤١٩.٩٤	٢٦١.٣٥	١٠٨,٧

إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي متاح علي الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD?locations=SG

شكل (١٨) يوضح تطور اجمالي الصادرات والواردات لسنغافورة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) بالمليار دولار

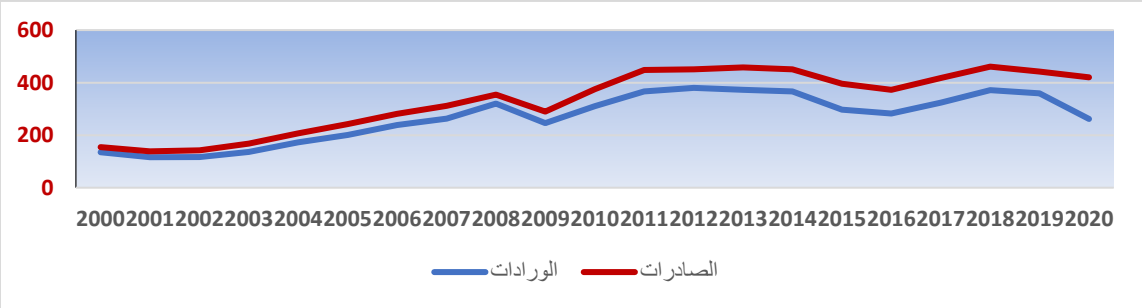

تم الاعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٠)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق يُلاحظ:

أن قيم الصادرات لسنغافورة قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة المذكورة، حيث زادت من حوالي ١٥٤,٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤١٩,٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. كما يُلاحظ ان صادرات سنغافورة تُعتبر هائلة بشكل متزايد، مما يُظهر الدور البارز الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي. وهذا يُعزى جزئيًا إلى التقدم التكنولوجي الذي شهدته سنغافورة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التصنيع والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات. حيث تتميز سنغافورة بالاقتصاد المفتوح، حيث تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية، وتُعتبر موانئها ومطاراتها مراكزًا هامة

للتجارة العالمية، مما يعزز دورها كمحور رئيسي للتبادل التجاري في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب موقع سنغافورة الجغرافي المركزي دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير التجارة الدولية.[١٠٢]

ثم استمرت الصادرات في الارتفاع حتى زادت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، كما تمثل عام ٢٠٠٨ نقطة تحول مهمة، حيث ارتفعت الصادرات إلى قيمة تتجاوز ٣٥٤,٢٠ مليار دولار. يُعزى هذا النمو الكبير جزئيًا إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي، والذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العالمية، وبالتالي زيادة الصادرات من سنغافورة. تكريس الحكومة لتحسين البنية التحتية وتعزيز القطاع الصناعي والتصنيع يعد أيضًا عاملًا رئيسيًا في نجاح الصادرات السنغافورية، حيث تُعزز الإنتاجية والتنافسية وتشجع على المزيد من الاستثمارات الأجنبية والشراكات التجارية الدولية. يُظهر النمو المستمر والمتسارع للصادرات في سنغافورة الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في التجارة العالمية، ويُبرز الاقتصاد الديناميكي والمتطور للبلاد كوجهة جذابة للشركات العالمية ومحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة.[١٠٣]

يُظهر هذا النمو القوي زيادة متسارعة في الصادرات خلال العقود الأخيرة، مما يعكس القوة والتنوع في القطاع التصديري لسنغافورة. يرجع هذا الارتفاع إلى استراتيجيات ناجحة في تعزيز التجارة الخارجية، بما في ذلك تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما يعد هذا النمو القوي استمرارية النجاح في القطاع التصديري لسنغافورة وتطوره المستمر على مدار العقود. كما أن سياسات الاستثمار الخارجي والتعزيزات في البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال من بين العوامل التي ساهمت في هذا النمو.

ولكن بالرجوع الي تحليل الواردات نلاحظ ان الواردات أيضًا تشهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة المذكورة، حيث زادت من حوالي ١٣٤,٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٦١,٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وذلك لان الواردات قد ازدادت لتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة لسنغافورة، مما يشير إلى نمو الاقتصاد وتوسعه.

في عام ٢٠٠٠، كان حجم الواردات السنغافورية يبلغ ١٣٤,٦٣ مليار دولار. تُعتبر سنغافورة واحدة من الدول التي تستورد مجموعة متنوعة من السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها الداخلية وتعزيز اقتصادها المزدهر. من بين السلع التي قد تم استيرادها خلال تلك الفترة، يشمل ذلك النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتمد سنغافورة بشكل كبير على استيراد الطاقة لتلبية احتياجاتها في قطاعات الطاقة والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الواردات مجموعة واسعة من الآلات والمعدات الصناعية لدعم الصناعات المختلفة في سنغافورة، بما في ذلك الآلات الثقيلة والمعدات الإلكترونية والأدوات الميكانيكية.[١٠٤]

---

[١٠٢] عــوض البربــري, محمد, محمد. "تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا." *مجلة كلية التربية. بنها*، أبريل ٢٠١٦، ص٨٩.

[١٠٣] صادق, مروة احمد. "اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد ركائز الدولة لخلق فرص عمل للخريجين في مجالات الفنون التطبيقية تطبيقا علي تجربة دولة سنغافورة." *مجلة التراث والتصميم* ٢٠٢٤، ص٥٦-٥٧.

[١٠٤] جميل عبد الفتاح سالم, امل. "طريق مصر نحو اقتصاد المعرفة استرشادا بالتجربة السنغافورية." *L'Egypte Contemporaine*، ٢٠٢٠، ص٤٣-٤٤.

استمر حجم الواردات في الارتفاع تدريجياً حتى وصل إلى ٢٦١,٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. يُلاحظ أن الواردات في سنغافورة تظل أقل من الصادرات، مما يُظهر عدم وجود عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. يُعزى هذا التوازن الإيجابي جزئيًا إلى قوة الاقتصاد السنغافوري وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز التجارة الدولية.

٣.١.٣ التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة

التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة يمثل شراكة استراتيجية تتسم بالتنوع والفرص الواعدة. تعتبر سنغافورة واحدة من أهم المراكز الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، حيث تتمتع بتطور اقتصادي ملحوظ وبنية تحتية متطورة. من ناحية أخرى، تمتلك مصر موقعًا استراتيجيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمتع بموارد طبيعية هائلة وقاعدة صناعية قوية.[١٠٥]

توفر مصر لسنغافورة فرصًا متنوعة في مجالات الزراعة، حيث تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وبالتالي فإن التعاون في مجال الزراعة والأغذية يمكن أن يكون مثمرًا للبلدين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتجارة بالسلع الصناعية مثل الألبسة والمنتجات الكيميائية والمعادن أن تعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

من جانبها، تقدم سنغافورة لمصر فرصًا في مجالات التكنولوجيا والابتكار، حيث تعتبر واحدة من أبرز الدول في العالم في مجال التكنولوجيا والاتصالات والبحث والتطوير. وبالتالي، يمكن لمصر الاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية السنغافورية لتعزيز قدراتها في هذه القطاعات الحيوية.

من المهم أن يركز البلدان على تعزيز التبادل التجاري بينهما من خلال تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، وتبادل المعرفة والخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. بالتالي، يمكن أن يسهم التعاون الاقتصادي بين مصر وسنغافورة في تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء في كلا البلدين.

التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة يشمل مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات التي تعكس تنوع الاقتصادات الثنائية. من بين أهم السلع التي يتم تبادلها بين البلدين:[١٠٦]

١. المنتجات الزراعية: تشمل الفواكه والخضروات والمحاصيل الزراعية الأخرى. مصر تنتج مجموعة واسعة من المحاصيل مثل البطاطس والبصل والفواكه المجففة، بينما تستورد سنغافورة مثل هذه المنتجات بسبب اعتمادها على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية.

[١٠٥] جميل صادق، مرجع سابق، ص ٥٠-٥٥.
[١٠٦] اوسرير، منور. "دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر."، ١٩٩٥، ص٦٧.

٢. المنتجات الصناعية: تشمل الملابس والأحذية والمنتجات الكيميائية والمعادن والمنتجات الإلكترونية. تمتلك سنغافورة صناعة تصنيع متقدمة وتكنولوجيا عالية، في حين تتمتع مصر بقطاع صناعي ناشئ يعتمد على تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات.

٣. المنتجات البترولية: تمتلك مصر موارد بترولية هامة، وتتبادل هذه الموارد مع سنغافورة، التي تعتبر مركزًا رئيسيًا لتجارة النفط والمشتقات البترولية في المنطقة.[١٠٧]

٤. التكنولوجيا والخدمات اللوجستية: تشمل هذه القطاعات التعاون في مجال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والخدمات اللوجستية وإدارة النقل، حيث تستفيد مصر من الخبرات الفنية والتكنولوجية السنغافورية في تحسين قدراتها البنية التحتية والخدماتية.

باختصار، يتم تبادل مجموعة متنوعة من السلع بين مصر وسنغافورة، وتتمثل أهمية هذا التبادل في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوفير فرص للتعاون المشترك وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدين.

جدول رقم (٢١) يوضح السلع التي يتم تبادلها بين البلدين

السلعة	من مصر إلى سنغافورة	من سنغافورة إلى مصر
المواد الغذائية	سكر، زيتون، حليب، زبدة، لحوم ودواجن معلبة.	المنتجات الغذائية الفاخرة والمأكولات البحرية.
الملابس والنسيج	الملابس والأحذية، المنتجات النسيجية والملابس المصنوعة من القطن المصري	الملابس والأزياء والاكسسوارات، المجوهرات والساعات.
المنتجات الزراعية	فاكهة وخضروات، بقوليات، أرز، قمح، سمسم، حبوب	زهور ونباتات زينة، بصل، بطاطس، أزهار وورود، بصل أحمر
الكيماويات والأدوية	الأسمدة والمبيدات والمواد الكيميائية الصناعية.	المواد الكيميائية والمواد اللاصقة، الأثاث ومواد التصميم الداخلي.
الصناعات	السلع البلاستيكية والمطاطية، الأدوات الكهربائية والإلكترونية.	المنتجات البلاستيكية والمطاطية، الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية مثل الهواتف الذكية والأجهزة

[١٠٧] ناصف, محمد أحمد حسين, محمد أحمد حسين. "دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر." *دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ٢٠١٨، ص٣٠.

السلعة	من مصر إلى سنغافورة	من سنغافورة إلى مصر
	الأثاث والمنتجات الخشبية، الآلات والمعدات الصناعية.	اللوحية والأجهزة المنزلية، الأدوات والمعدات الطبية والمستلزمات الصحية.

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المجلة الاقتصادية للبنك المركزي علي الرابط التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/economic-reports/economic-review

جدول رقم (٢٢) يوضح حجم التبادل التجاري بين البلدين

السنة	حجم التبادل التجاري بين البلدين بالمليون دولار
٢٠٠٠	١٩٦.٠٣
٢٠٠١	١٢٦.٦٢
٢٠٠٢	٩٣.٣٨
٢٠٠٣	٧٥.٤٢
٢٠٠٤	١٥٧.٠٩
٢٠٠٥	٢٨٠.٨٥
٢٠٠٦	١٥٠.٠٦
٢٠٠٧	٢٢٣.٢٢
٢٠٠٨	٤٩٦.٩٧
٢٠٠٩	٣٠٣.١٣
٢٠١٠	٤٣٧.٢٨
٢٠١١	٣٠٥.٠٩
٢٠١٢	١٩٥.٦٢
٢٠١٣	١٦١.٣٢
٢٠١٤	٢٢٥.٩٦
٢٠١٥	٢٣٤.٥١
٢٠١٦	٣١٣.٦٤
٢٠١٧	٣٨٩.٣٥
٢٠١٨	٢٨٣.٠٦
٢٠١٩	٣٨٨.٥٩
٢٠٢٠	٣٠٨.٠٣

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات اللجنة التجارية الدولية علي الرابط التالي:

(cbe.org.eg)

شكل (١٩) حجم التبادل التجاري بين البلدين بالمليون دولار

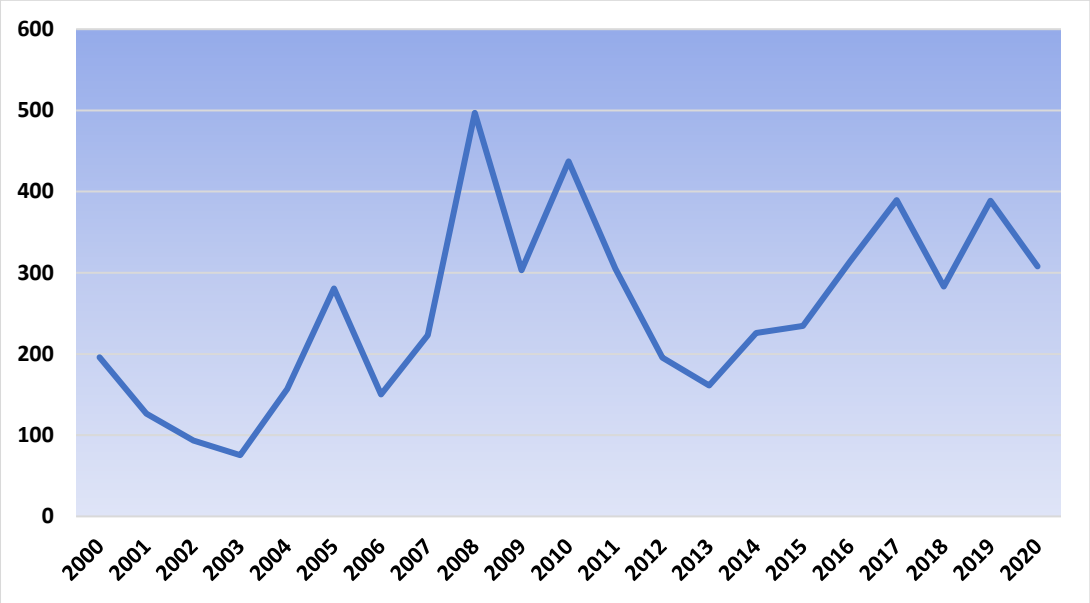

من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٢)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نُلاحظ ان في عام ٢٠٠٠ حجم التبادل التجاري بلغ حوالي ١٩٦.٠٣ مليون دولار، ويرجع هذا التبادل إلى العلاقات التجارية المستمرة بين البلدين في مختلف القطاعات الاقتصادية، مروراً بعام ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ والتي شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في حجم التبادل التجاري، حيث تراوحت قيمه بين ١٢٦ و ١٥٧ مليون دولار، مع تأثر الاقتصادات العالمية بعوامل مختلفة مثل التقلبات في أسواق النفط والتباطؤ الاقتصادي العالمي.[١٠٨]

حتي عام ٢٠٠٥ والذي سجل حجم التبادل التجاري ارتفاعًا ملحوظًا إلى ٢٨٠.٨٥ مليون دولار، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استفادة الاقتصادات العالمية من فترة من الانتعاش الاقتصادي بعد التباطؤ الذي شهدته في الفترة السابقة، ويرجع ايضا إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من كلا البلدين، وتعزيز التعاون التجاري بينهما.

حتي عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حيث استمر ارتفاع حجم التبادل التجاري ليصل إلى ٢٢٣.٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، ومن ثم ارتفع بشكل كبير إلى ٤٩٦.٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الاعتماد على التجارة الثنائية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومروراً بعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ واستمرارًا للارتفاع الكبير، وصل حجم

[١٠٨] ناصف, محمد أحمد حسين, and محمد أحمد حسين. "دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر." *دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق* ٢٠١٨، ص٩٠.

التبادل التجاري إلى ٣٠٣.١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهذا يعكس التوسع في العلاقات التجارية بين البلدين وزيادة التبادل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٠، سجل التبادل الدولي قفزة كبيرة ليبلغ ٤٣٧.٢٨ مليون دولار، مما يعكس استمرار النمو الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري.

في عام ٢٠١٤، ارتفع حجم التبادل التجاري مرة أخرى إلى ٢٢٥.٩٦ مليون دولار، ثم استمر الارتفاع في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٣٤.٥١ مليون دولار، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استمرار الجهود في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، حتي عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ حيث في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، شهد حجم التبادل التجاري تقلبات مع استمرارية النمو بشكل عام. تراوحت قيم التبادل بين ٣١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦ و٣٠٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، مع تأثير التحديات الاقتصادية العالمية مثل جائحة كوفيد-١٩ على النشاط التجاري الدولي.

يوجد بعض العوامل التي ساهمت في تطور التبادل التجاري بين مصر وسنغافورة على مدى السنوات الماضية:[١٠٩]

- الاتفاقيات التجارية: توقيع اتفاقيات التجارة والاستثمار بين مصر وسنغافورة ساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار.
- التحسينات في بنية التجارة: تحسين البنية التحتية للتجارة بين البلدين، مثل تطوير الموانئ والمطارات وتسهيلات النقل، ساعد في تعزيز التبادل التجاري.
- التنويع في المنتجات المتبادلة: تنوعت المنتجات المتبادلة بين مصر وسنغافورة، مما زاد من قيمة التبادل التجاري وسهّل تدفق السلع والخدمات بين البلدين.
- التطور التكنولوجي: تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين مصر وسنغافورة ساعد في تحسين الإنتاجية والجودة، مما أدى إلى زيادة تنافسية المنتجات وزيادة حجم التبادل التجاري.
- السياسات الاقتصادية: اعتماد السياسات الاقتصادية الفاعلة والمشجعة للتجارة الخارجية من قبل الحكومتين في مصر وسنغافورة، مثل تقديم الحوافز للمستثمرين وتبسيط الإجراءات الجمركية، ساهم في تعزيز التبادل التجاري.
- العلاقات الثنائية القوية: وجود علاقات دبلوماسية وثقافية قوية بين مصر وسنغافورة، بالإضافة إلى التبادل العلمي والتقني والثقافي، ساهم في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الثقة بين البلدين.
-

- **جدول رقم (٢٣) يوضح حجم الصادرات المصرية لسنغافورة اخر ٥ اعوام بالالف دولار**

[١٠٩] أ. د. ابتسام محمد العامري. "السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية." *مجلة العلوم السياسية*، ٢٠٢٣، ص٩٩-١٠٠.

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الصادرات المصرية لسنغافورة خلال اخر ٥ أعوام	٤١.٣٣	١٢٦.٧	٦٣.٠٧	٥٩.٤٧	١٢٠.١	١٣٢.١

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات المجلة الاقتصادية للبنك المركزي علي الرابط التالي :

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/economic-reports/economic-review

شكل رقم (٢٠)

حجم الصادرات المصرية لسنغافورة اخر 5 اعوام بالمليون دولار

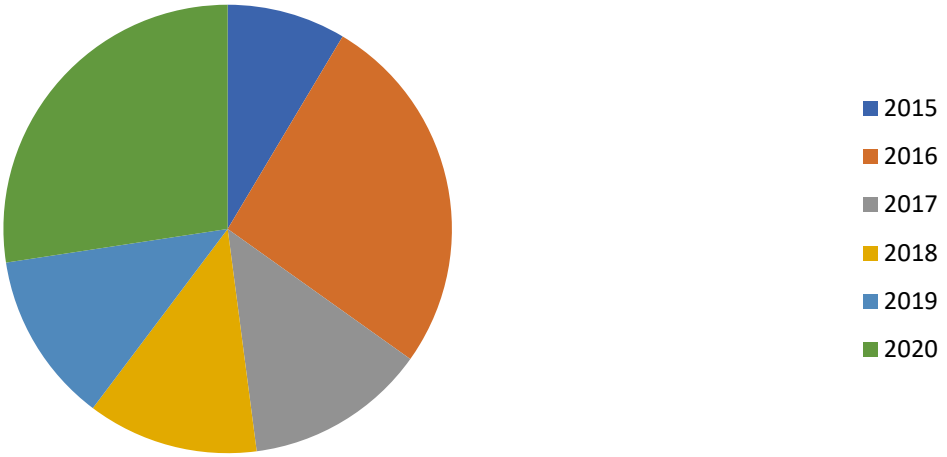

اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٣)

من خلال الجدول والشكل البياني نري ان التجارة بين مصر وسنغافورة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠ قد شهدت ارتفاع ملحوظ في الصادرات في عام ٢٠١٦ حيث ارتفعت إلى ١٢٦ مليون دولار مقارنة بـ ٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٥، هذا الارتفاع نتيجة لتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة بين البلدين أو زيادة في الطلب على منتجات مصرية محددة في سوق سنغافورة.

بعد الارتفاع الكبير في عام ٢٠١٦، شهدنا انخفاضًا حادًا في الصادرات المصرية إلى سنغافورة في السنوات التالية، حيث تراجعت إلى مستويات أقل من ٦٥ مليون دولار السنتين التاليتين ، هذا الانخفاض نتيجة لعوامل متعددة مثل

التغيرات في الطلب على المنتجات المصرية في سوق سنغافورة، أو تغيرات في الأوضاع الاقتصادية في كلا البلدين، أو تغيرات في السياسات التجارية.[١١٠]

شهدت الصادرات المصرية إلى سنغافورة ارتفاعًا كبيرًا في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث ارتفعت إلى ١٢٠ مليون دولار ١٣٢ مليون دولار علي التوالي ، وهذا الارتفاع ناجمًا عن تحسن في الظروف الاقتصادية أو زيادة في الطلب على المنتجات المصرية في سنغافورة خلال فترة الجائحة، مثل السلع الغذائية أو المنتجات الطبية.

جدول رقم (٢٤) يوضح حجم صادرات سنغافورة لمصر اخر ٥ اعوام بالمليون دولار

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صادرات سنغافورة لمصر خلال اخر ٥ اعوام	١٩٣.١	١٨٦.٨	٣٢٦.٢	٢٢٣.٥	٢٦٨.٤	١٧٥.٩

المصدر : بالاعتماد علي بيانات المجلة الاقتصادية للبنك المركزي علي الرابط :

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/economic-reports/economic-review

شكل رقم (٢١)

حجم الصادرات السنغافورية لمصر اخر 5 اعوام بالمليون دولار

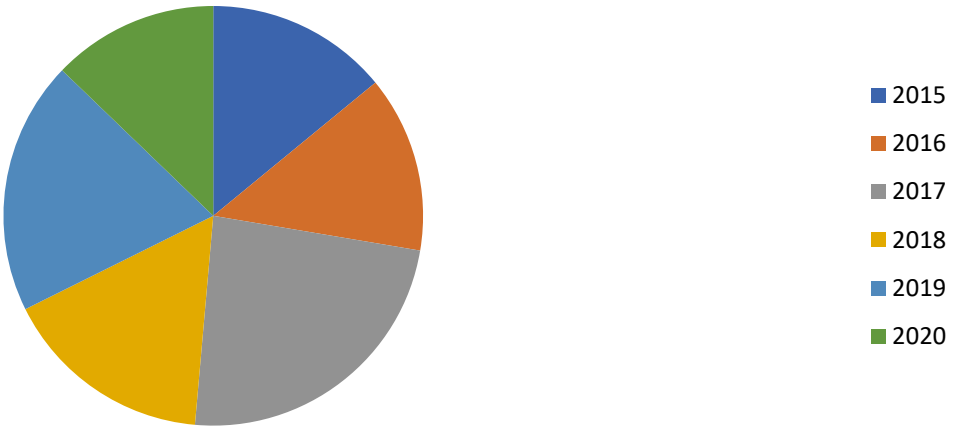

اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٤)

هذا الجدول يقدم نظرة عامة على قيمة صادرات سنغافورة إلى مصر خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠. نلاحظ ان:

تراجع في الصادرات خلال الفترة الأخيرة حيث نري قيمة صادرات سنغافورة إلى مصر قد انخفضت بشكل ملحوظ من ٣٢٦.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٧٥.٩٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. هذا التراجع قد يعكس تغيرات في الطلب على المنتجات السنغافورية في السوق المصرية.

[١١٠] حسن شهاب, سامح محمد, and سامح محمد. "استخدام نموذج الجاذبية في قياس محددات صادرات مصر الزراعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي." *مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي* ، ٢٠٢١، ص٥٥-٥٦.

يتضح أيضًا وجود تقلب في القيم على مدى السنوات الخمس، حيث تختلف القيم بشكل كبير من عام إلى آخر. على سبيل المثال، شهدت الصادرات ذروة في عام ٢٠١٧ وانخفضت بشكل حاد في السنوات التالية.

وبذلك نري ان التراجع في الصادرات حدث نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك التغيرات في الطلب على المنتجات السنغافورية في السوق المصرية، والتغيرات في أسعار السلع العالمية، والتأثيرات الاقتصادية والسياسية العالمية مثل جائحة كوفيد- ١٩ وتبعاتها.[١١١]

كما تعرض هذه البيانات فرصًا لتطوير التجارة بين البلدين، مع النظر في تحليل أسباب التقلبات والعمل على تحسين البنية التحتية التجارية وتعزيز العلاقات الثنائية. كما يمكن أن تشير إلى تحديات محتملة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي والإجراءات التجارية الدولية.

جدول رقم (٢٥) يوضح نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠١٥

Product Group ٢٠١٥	Export (US$ Thousand)	Import (US$ Thousand)
Capital goods	١٢.٠٤	٢٩١٥١.٢١
Consumer goods	٣١٦٩٤.٩٢	٨٢١٠٣.٦٣
Intermediate goods	٢٣٢٦.٧٥	٧٨٥٢٢.٧٦
Raw materials	٧٢٦٠.٩٦	٣٤٠٧.٢٩
Animal	٠.١٤	٤٨٨٠.٥٦
Chemicals	١٥٠١.٦٩	١٨٦٢١.٨٤
Food Products	٣١٤.٩١	٣٥٠٤.٢٩
Footwear	٠	٠.٦٢
Fuels	٢٨٩٠٢.٩٣	٤١٨٧١.٥٨
Hides and Skins	٥٠.٨	٨.٢٧
Mach and Elec	١٠٠٢.٩٩	٢٠٣١٦.٥١
Metals	٥٤.٢	٣١٣٥٠.٩
Minerals	٢٢٥.٠٤	٥٥٩.٣٢

[١١١] إبراهيم, ع., عزه نبيه عبدالله, السعدنى, مصطفى محمد, ملوك, ألفت على, محمد and جابر عبد العاطي. محددات التبادل التجاري للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل البريكس بإستخدام نموذج الجاذبية. *Journal of Agricultural and Environmental Sciences*, ٢٠٢١، ص٦٧-٦٨.

Product Group ٢٠١٥	Export (US$ Thousand)	Import (US$ Thousand)
Miscellaneous	٤٨.٠٢	٤٨٩٠.٨٤
Plastic or Rubber	٥٤٧.٩٤	٥٣٦١٦.٣٣
Stone and Glass	٦٥٠.٣٥	٩١.٩٩
Textiles and Clothing	٨١٠.٢	٢٥٦٨.٦٥
Transportation	٠	٥٧٧١.٥١
Vegetable	٧١٨٠.٩٦	٤٠٤١.٣٧
Wood	٤٤.٦٣	١٠٩١.٣٨

من إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات موقع التجارة الدولية علي الرابط :

/https://wits.worldbank.org

شكل (٢٢) يوضح نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠١٥ .

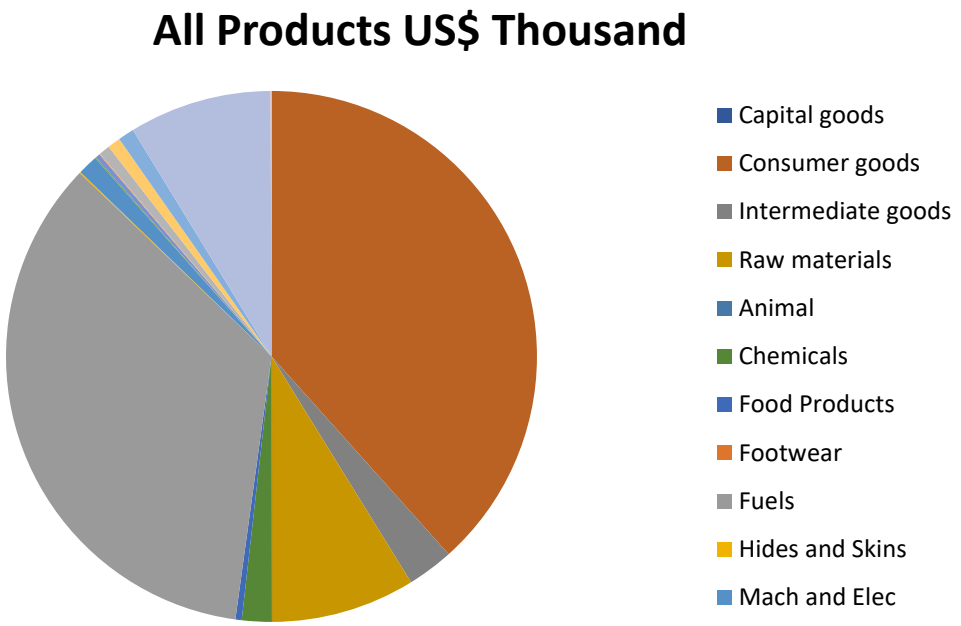

تم الاعداد بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٥)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نُلاحظ ان:

السلع الاستهلاكية (Consumer goods) قيم الصادرات في هذا القطاع بلغت ٣١.٦٩ مليون دولار تشير إلى وجود طلب عالمي على السلع المصرية، وربما يعكس ذلك جودة وتنوع المنتجات المقدمة، يمكن أن يعزز تطور هذا القطاع التوسع في قاعدة العملاء الدولية وتعزيز الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي.

الوقود (Fuels) وهو من ضمن السلع الاستهلاكية ، ارتفعت قيم صادرات الوقود بقيمة ٢٨.٩٠ مليون دولار وهذا يشير إلى وجود موارد وفيرة من الوقود، مما يمكن أن يسهم في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، كما يجب مراعاة تنوع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر متجددة للطاقة لتحسين الاستدامة البيئية والاقتصادية.[١١٢]

السلع الخام (Raw materials)ارتفاع قيم الصادرات يشير إلى وجود إمكانيات كبيرة لاستغلال الموارد الطبيعية المحلية، وهو مؤشر على القدرة على تنويع مصادر الدخل، يمكن أن يسهم تطوير هذا القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين ميزان المدفوعات.

[١١٢] السيد, صفاء عبد الفتاح عبد الفتاح, et al. "صادرات مصر الزراعية الى اسواق امريكا الجنوبية دراسة في جغرافية التجارة الدولية." *المجلة العلمية بكلية الآداب*، ٢٠٢٢، ص٩٠.

المواد الكيميائية (Chemicals) ارتفاع قيم الواردات يمكن أن يشير إلى اعتماد الصناعات المحلية على مواد خام مستوردة للإنتاج، يمكن أن تكون هذه الواردات عاملاً محفزًا لتطوير الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.[١١٣]

المعدات والآلات (Machinery and Electrical equipment) ارتفاع قيم الواردات يمكن أن يعكس التطور التكنولوجي والحاجة إلى استيراد تكنولوجيا ومعدات حديثة قد تكون هذه الواردات دافعًا لتحديث البنية التحتية وزيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة.

جدول رقم (٢٦) يوضح نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠٢٠

٢٠٢٠ Product Group	Export (US$ Thousand)	Import (US$ Thousand)
Capital goods	٥٠٩.٣٣	٤٠٩٦٢.٧٧
Consumer goods	١١٩٤١٢.٤٤	٨١١٣٤.٧٩
Intermediate goods	١٢٣٢.٠٩	٥٢٨٢٠.٠٥
Raw materials	١٠٩٦٠.٩٢	٩٠٩.٧١
Animal	١٧.١٢	٢٨٧٥.٩٦
Chemicals	٢٠٦١.٢	٤٩٢٧٢.٧٩
Food Products	١٢٢٨.٣٧	٦١٥٤.٦
Footwear	٣.٠١	٠.١٦
Fuels	١١٣٧٦٤.٦٣	٢٤٦١٥.٤٥
Hides and Skins	٠	٤٣.٣٩
Mach and Elec	١١٤١.٨	٢٥٨١٠.٥٤
Metals	١٨٧٠.٩٥	٢٤٥١٦.٢٣
Miscellaneous	١٠.٩٧	١٣٢٨٥.٠٨
Plastic or Rubber	٢٠٠.٢٩	١٧٧٩٢.٧٩
Stone and Glass	٨٤.٨١	٣٧.٥٥
Textiles and Clothing	٤٤٤.٤١	١٤٠٤.٣٥
Transportation	٣٤٨.٣٨	٧٤٧٣.٨٢
Vegetable	١٠٣٣٤.١٩	٩٤٦.٠٦
Wood	٠.٧٩	١٦٩١.٩٦

[١١٣] ياسر عبد الحميد عبد الراضى, حرب احمد السيد, احمد ابوعربان السيد. دراسة اقتصادية لتنافسية اهم صادرات مصر الزراعية في سوق الاتحاد الاوروبى، ٢٠١٦، ص٤٣-٤٤.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات موقع التجارة الدولية علي الرابط :

/https://wits.worldbank.org

الشكل رقم (٢٣) يوضح نوع وحجم الصادرات المصرية لسنغافورة مقابل الواردات المصرية من سنغافورة خلال عام ٢٠٢٠

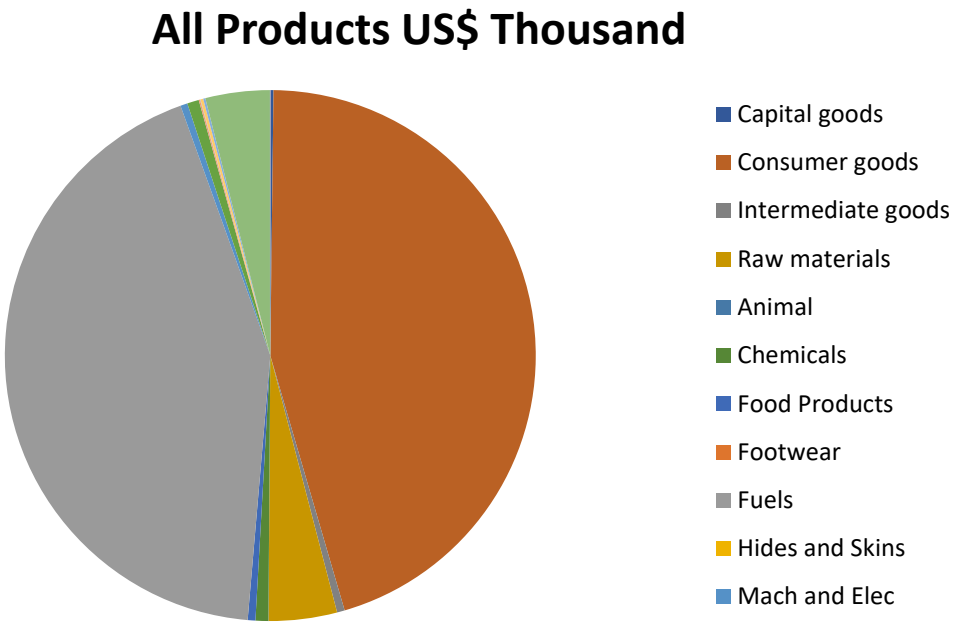

اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٦)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد علي الشكل البياني نُلاحظ أن:

السلع الاستهلاكية (Consumer goods) تُعتبر الصادرات في هذا القطاع عالية القيمة مما يشير إلى وجود قوة تنافسية للسلع المصرية في الأسواق العالمية، وربما يعكس ذلك جودة وتنوع المنتجات المصرية. كما يمكن أن يرتبط هذا النجاح بالجهود المبذولة لتطوير وتحسين جودة الإنتاج وتنويع مجالات التصدير.

الوقود (Fuels) ارتفاع قيم الواردات يشير إلى اعتماد مصر على الوقود المستورد لتلبية احتياجاتها الداخلية، وهو مؤشر على نقص القدرات الإنتاجية المحلية في هذا القطاع. هذا ويمكن أن يكون هناك تأثير كبير للتغيرات في أسعار النفط العالمية على حجم الواردات وبالتالي على ميزان المدفوعات لمصر.[١١٤]

[١١٤] صفاء عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٩٩.

السلع الخام (Raw materials) ارتفاع قيم الصادرات يشير إلى وجود إمكانيات لتطوير الصناعات المحلية المعتمدة على هذه المواد الخام، مما يمثل فرصة لتعزيز القطاع الصناعي المحلي. قد يؤدي توفر السلع الخام المحلية إلى تقليل التبعية على الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

السلع الصناعية الوسيطة (Intermediate goods) ارتفاع قيم الواردات مقارنة بالصادرات يشير إلى اعتماد مصر على الواردات في عمليات الإنتاج والتصنيع، وقد يكون هذا نتيجة لنقص القدرات التكنولوجية المحلية أو عدم توافر الموارد المحلية.

القطاعات ذات القيمة المنخفضة (Low-value sectors) تظهر بعض القطاعات مثل الأحذية والجلود قيم صادرات منخفضة مقارنة بالواردات، وهذا قد يشير إلى ضعف التنافسية في هذه القطاعات أو اعتماد مصر على وارداتها. قد يكون هناك حاجة لتطوير وتحسين قدرات الإنتاج المحلية في هذه القطاعات لتعزيز الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

٢.٣ الاستثمارات المباشرة بين مصر وسنغافورة

الاستثمار الأجنبي المباشر بين مصر وسنغافورة يعد ركيزة أساسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. تشهد هذه العلاقة تطوراً ملحوظاً على مدى السنوات الأخيرة، حيث تستفيد مصر وسنغافورة من الفرص الاستثمارية المتبادلة في مجموعة متنوعة من القطاعات. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي في البلدين.[١١٥]

في سياق العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة، يبرز الاستثمار في القطاعات الصناعية واللوجستية كمجالات رئيسية للتعاون. تعمل شركات سنغافورية على تعزيز الصناعات المصرية من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات التصنيعية، مما يعزز الإنتاجية والتنافسية للمشاريع المصرية. على الجانب الآخر، توفر مصر فرصاً استثمارية واعدة في قطاعات مثل البنية التحتية والطاقة والسياحة والزراعة.

تلعب الحكومات في كل بلد دوراً حيوياً في تعزيز الاستثمار المباشر، حيث تبادل الحكومتان الدعم والتسهيلات للشركات المستثمرة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل البلدين على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الثقة بين المستثمرين وضمان استمرارية الاستثمارات ، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بين مصر وسنغافورة رابطاً قوياً يعزز التبادل التجاري ويعمق العلاقات الثنائية بين البلدين، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص جديدة للنمو والازدهار.

[١١٥] شطا, منصور علي منصور, and منصور علي منصور. "دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي." *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* ، ٢٠٢٢، ص٧٧.

إن العلاقات بين مصر وسنغافورة تعود إلى فترة طويلة، حيث تمتد الروابط الثنائية بين البلدين عبر العديد من الجوانب الثقافية والتاريخية والاقتصادية. على الرغم من المسافة الجغرافية البعيدة بينهما، إلا أنهما شهدتا تبادلًا مستمرًا عبر القرون.[١١٦]

كما تمتلك مصر تاريخًا غنيًا وتراثًا عميقًا يشمل الحضارات القديمة مثل الفراعنة والمماليك والعثمانيين. بينما تعتبر سنغافورة دولة صغيرة في جنوب شرق آسيا، تاريخها يتألق بتحول اقتصادي سريع، حيث كانت في الأصل موقعًا تجاريًا هامًا على مسارات التجارة البحرية التقليدية، وعلي الجانب الاخر تمتلك سنغافورة اقتصادًا قائمًا على الابتكار والتكنولوجيا، بينما تتمتع مصر بمواردها الطبيعية الغنية وموقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس. هذه الخصوصيات تمثل أساسًا لتعاون متبادل يمكن أن يكون في مجالات مثل التجارة، الاستثمار، وتبادل التكنولوجيا. ولذلك تواصل الحكومات في البلدين تطوير العلاقات الثنائية عبر الزيارات الرسمية والاتفاقيات التجارية والاقتصادية، مما يعزز الروابط بين الشعبين ويعزز التبادل الثقافي والاقتصادي.

جدول (٢٧) يوضح الاستثمار المباشر السنغافوري بمصر بالقيمة الحالية للدولار من عام (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

السنة	استثمار سنغافورة في مصر (مليون دولار)
٢٠٠٠	١٠.٤
٢٠٠١	٧.٦
٢٠٠٢	١٣
٢٠٠٣	١٩
٢٠٠٤	٢.٧
٢٠٠٥	٠.٢
٢٠٠٦	٠
٢٠٠٧	٠.٥
٢٠٠٨	١.٩
٢٠٠٩	٢.٢
٢٠١٠	٩
٢٠١١	٤٥
٢٠١٢	٣.٦

[١١٦] عبد الاله الصويعي عون, احمد, and احمد. "دور السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)." *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* ٧.العدد الثالث، ٢٠١٦، ص٨٤.

السنة	استثمار سنغافورة في مصر (مليون دولار)
٢٠١٣	٧.٣
٢٠١٤	١٨.٣
٢٠١٥	١١.٥
٢٠١٦	٧.٥
٢٠١٧	٣٩.٤
٢٠١٨	-٠.٣
٢٠١٩	١٤٤.٥
٢٠٢٠	٤٤١.٩

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي واللجنة التجارية الدولية :

(cbe.org.eg)

الشكل (٢٤) يوضح الاستثمار المباشر السنغافوري بمصر بالقيمة الحالية للدولار من عام (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

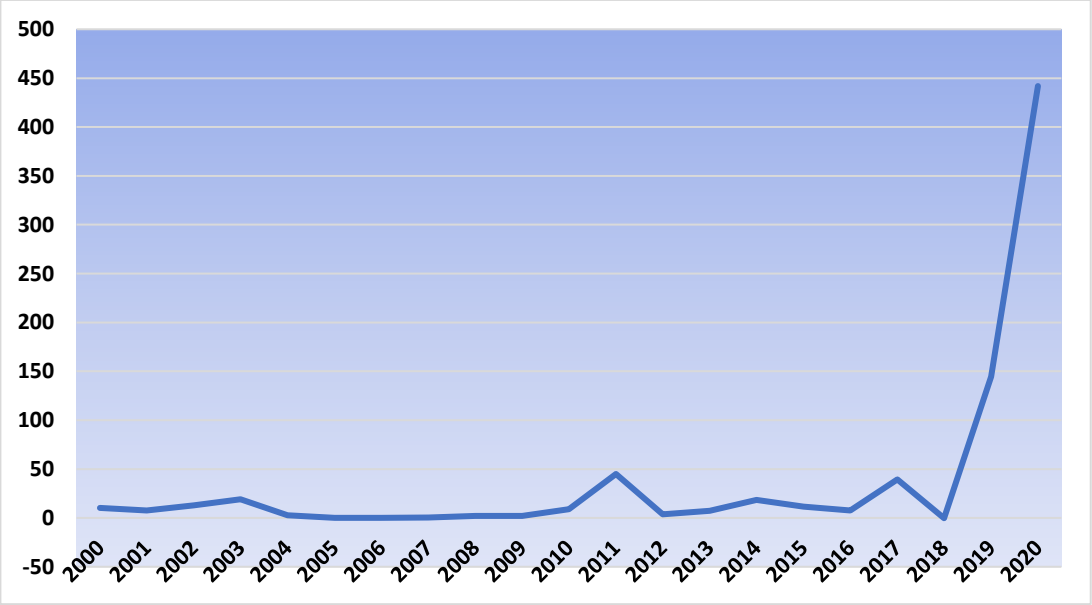

اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول (٢٧)

بعد القيام بتحليل الجدول بشكل مفصل مع التركيز على الأرقام نري ان هناك زيادة في الاستثمار في فترات معينة ومنذ بداية ٢٠٠٠ حيث بلغت الاستثمارات فيه ١٠.٤ مليون دولار ومروراً بالأعوام التالية حتي فترة الهبوط في قيمة الاستثمارات فمن عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، انخفضت الاستثمارات من سنغافورة لمصر تقريبًا من ١٩ مليون دولار

في عام ٢٠٠٣ إلى ١.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ ثم مع ذلك في عام ٢٠١١، شهدنا قفزة كبيرة في الاستثمارات لتصل إلى ٤٥ مليون دولار.[١١٧]

في السنوات التي تلت عام ٢٠١١، تراجعت الاستثمارات متأثرة بالأزمات العالمية التي تمر بها مصر ومن ازمات داخلية وعدم استقرار الامن ، حيث كانت في حدود ٣.٦ مليون دولار في عام ٢٠١٢ و ٧.٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣ ثم صاحب ذلك ارتفاع الاستثمار في بعض السنوات ففي عام ٢٠١٤، ارتفع الاستثمار إلى ١٨.٣ مليون دولار، وهو ما قد يعزى جزئيًا إلى ظروف اقتصادية داخلية في مصر أو عوامل عالمية وفي عام ٢٠١٦، تراجعت الاستثمارات أيضًا إلى ٧.٥مليون دولار، وهذا الانخفاض حدث عقب تطوراً وارتفاعاً في الاستثمارات في العامين السابقين لها، وهو ما قد يكون ناتجًا عن تقلبات اقتصادية عالمية أو عوامل محلية في مصر.

يرجع التغيرات الكبيرة في الاستثمارات في عام ٢٠١٨ والذي سجلت اقل قيمة بالسلب مسجلة ٠.٣ مليون دولار حتي ٢٠١٩، فقد شهدت الاستثمارات زيادة هائلة لتصل إلى ١٤٤.٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩ و ٤٤١.٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة في الاقتصاد المصري وإجراءات الإصلاح التي تمت في تلك الفترة.

تطور الاستثمار بين مصر وسنغافورة يعود إلى عدة عوامل تشكلت على مر السنين ومن بين الأسباب الرئيسية:[١١٨]

١) السياسات الاقتصادية الإصلاحية: قامت الحكومتان في مصر وسنغافورة بتبني سياسات اقتصادية تحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة الاستثمار. تضمنت هذه السياسات تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم التحفيزات الضريبية، وتعزيز حقوق الملكية والاستقرار القانوني.

٢) البنية التحتية والموقع الاستراتيجي: تمتلك مصر بنية تحتية متطورة وموقعاً استراتيجياً هاماً على البحر الأحمر وقناة السويس، مما يجعلها مركزاً للتجارة والاستثمار في المنطقة. بالمقابل، تشتهر سنغافورة ببنية تحتية حديثة وفعالة، وموقعها كمركز تجاري رئيسي في جنوب شرق آسيا.

٣) التكنولوجيا والابتكار: يعتبر قطاع التكنولوجيا والابتكار محركًا رئيسيًا للاستثمارات بين البلدين. تشتهر سنغافورة بتطورها التكنولوجي وريادتها في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الخضراء، في حين تسعى مصر لتطوير قدراتها التكنولوجية وتعزيز قطاع الابتكار لجذب المزيد من الاستثمارات.[١١٩]

٤) التعاون الثنائي والشراكات الاقتصادية: عززت مصر وسنغافورة التعاون الثنائي في مجالات متعددة بما في ذلك التجارة والاستثمار، والتعليم، والصناعة. توقعت البلدين العديد من الاتفاقيات والمذكرات التفاهم لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

---

[١١٧] الأنصاري عع, علي عيسى عبدالله عيسى أحمد. حماية الأجنبي في مجال الاستثمار فى مصر والتشريعات العربية. المجلة القانونية. ٢٠١٩، ص٦٦.

[١١٨] الانصاري، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

[١١٩] النجار, وسام عبدالفتاح سليمان, and وسام عبدالفتاح سليمان. "تحليل وتقييم البيئة الاستثمارية في مصر." *التجارة والتمويل*، ٢٠٢٣، ص٦٦.

٥) الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي: يلعب الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية. تعمل كل من مصر وسنغافورة على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لجذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

الخلاصة

في الفصل الثالث، تم استعراض العلاقات الاقتصادية بين مصر وسنغافورة. مع ذكر الاسباب والتسلسل التاريخي للعلاقات الاقتصادية بينهما، كما تناول الفصل العديد من الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين البلدين، بدءًا من التبادل التجاري وصولاً إلى الاستثمارات المشتركة والتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة. كما يُسلط الضوء على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفرص التعاون المتاحة في مجالات مثل التجارة، والاستثمار. كما تم التطرق إلى التحديات والعوامل التي يمكن أن تؤثر على تطور هذه العلاقات وكيفية التغلب عليها.

النتائج

بعد القيام بتحليل البيانات والمحددات والعلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين تم التوصل الي بعض النتائج تمثلت في:

- تواجه مصـــر تحديات كبيرة في مجالات التوزيع الداخلي، وارتفاع معدلات البطالة والتضـــخم، مما يعكس تحولات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع المصري.
- هناك تفاوت متزايد بين الطبقات الاقتصادية، حيث يعيش العديد من السكان بمستويات دخل منخفضة تحت خط الفقر.
- التحديات الاقتصـــادية والاجتماعية تتطلب ســياســات اقتصـــادية فعالة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصـــادي وتحسين معيشة المواطنين.
- عائدات الســياحة وعدد الوافدين يعكســان تحديات القطاع الســياحي وقدرة مصــر على التنافســية كوجهة سياحية.

- زيادة حجم التبادل التجاري: شهدت العلاقات التجارية بين مصر وسنغافورة زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري على مر السنوات.
- تنوع في السلع المتبادلة: يتمتع التبادل التجاري بين البلدين بتنوع في السلع المتبادلة، مما يساهم في تعزيز التبادل الاقتصادي بينهما.
- زيادة الاستثمارات المشتركة: شهدت مصر وسنغافورة زيادة في الاستثمارات المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تطور التبادل الثقافي والتقني: يشمل التعاون بين البلدين تبادلًا ثقافيًا وتقنيًا يسهم في تعزيز الفهم المتبادل ونقل المعرفة بينهما.
- تحسن البنية التحتية والخدمات اللوجستية: ساهم التعاون بين البلدين في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات اللوجستية، مما ساهم في تيسير حركة التجارة والاستثمار.

التوصيات

- يُوصى بزيادة الجهود لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر وسنغافورة، وذلك من خلال تنظيم المعارض التجارية المشتركة والبحث عن فرص جديدة للتعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- يجب على الحكومتين تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين بيئة الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تبني التشريعات والسياسات التي تشجع على الاستثمار وتحمي حقوق المستثمرين.
- يُوصى بتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية في مصر وسنغافورة في مجالات البحث والتطوير والابتكار، وتبادل الخبرات والمعرفة لتعزيز التطور التكنولوجي وتحقيق الابتكار في الصناعات المختلفة.
- يجب على الحكومتين تعزيز التبادل الثقافي والتربوي بين البلدين من خلال تبادل الطلاب والأكاديميين وتنظيم المؤتمرات والفعاليات الثقافية والفنية، وذلك لتعزيز التفاهم الثقافي والتعاون البشري.
- يُوصى بتعزيز التعاون في مجال السياحة بين مصر وسنغافورة، وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا القطاع، وتنظيم الجولات السياحية المشتركة لجذب المزيد من السياح إلى كلتا البلدين.
- يجب على الحكومتين تعزيز التعاون العلمي والطبي بين مصر وسنغافورة، وتبادل الخبرات والتقنيات الطبية الحديثة، وذلك لتعزيز الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات الطبية في كلتا البلدين.
- يُوصى بتعزيز التعاون الزراعي والغذائي بين مصر وسنغافورة، وتبادل الخبرات في مجال الزراعة المستدامة وتحسين إنتاج الغذاء، وذلك لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- يجب على البلدين تعزيز التعاون في مجال البيئة والطاقة، وتبادل الخبرات في استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وذلك للحد من التأثيرات البيئية السلبية وتعزيز التنمية المستدامة.
- يُوصى بتعزيز التعاون الأمني بين مصر وسنغافورة وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الجريمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والإرهاب، وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
- يُوصى بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين مصر وسنغافورة في إطار المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

خاتمة:-

الاستعانة بتجارب السابقة للدول ذات النهج الاقتصادي المتقدم يمكننا من تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي، لذلك تعد تجربة سنغافورة من التجارب التي يمكن تطبيقها في مصر مع التركيز علي العوامل والاجراءات التي اتبعتها سنغافورة للوصول الي النمو الاقتصادي المرجو، والاهتمام بتحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة التعاون في المجالات الأقتصادية والأجتماعية، وإزالة التحديات التي تواجهها الشركات السنغافورية بالسوق المصري لتعزيز عمليات الاستثمار القائمة بين البلدين .

المراجع :-

١- الكتب :-

١. حنان ابو سكين ، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مصر ٢٠١٨ .

٢. لي كوان يو، **قصة سنغافورة**، ترجمة: د هشام الدجاني، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، ٢٠٠٧.

٣. ماجد عثمان ، **تحليل الوضع السكاني فى مصر** ، المركز المصري للبحوث للرأي العام ، مصر ، ٢٠١٦.

٤. محمد لبيب شقير، جامعة الدول العربية، **العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والآسيوية** ،٢٠٠٠ .

٢- رسائل الدكتوراه والماجستير:-

١. الكساسبة ، بلال ياسين محمد – الحباشنة ، صداح احمد محمد ، **اثر التنمية الاقتصادية علي التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا : دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة** ، كلية عمادة الدارسات العليا ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠١٧ .

٢. مصطفى عبد السلام، **دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية بسنغافورة المدة ١٩٩٠-٢٠١٨**، معهد الدراسات الاسيوية، جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠١٩.

٣- البحوث والدوريات العلمية:-

١. أبو الفتوح, د. محمد سعد, د. محمد سعد. "**أثر توجه سنغافورة صوب اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة دراسة تحليلية عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٩.**" *مجلة الشروق للعلوم التجارية* ١٤.١٤ (٢٠٢٢): ١١١-١٤٤.

٢. ابتسام محمد العامري، **التجربة التنموية في سنغافورة**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر ، ٢٠١٨ .

٣. أحمد جمال الدين ، **الآثار الاقتصـــادية والقانونية والاجتماعية المترتبة ملى خصـــخصـــة وحدات قطاع الأعمال العام** – دراســة نظرية وتطبيقية على واقع الاقتصــاد المصــري دراســة بحثية ممولة مع صــندوق البحوث بجامعة المنصورة : مطبعة جامعة المنصورة ، مصر ٢٠٠٤ .

٤. أحمد السيد علي، **محددات جذب الاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر ، ٢٠٢٢ .

٥. البدري، صــلاح أحمد ، **أثر ســعر الصــرف على الاســتثمار الاجنبي المباشــر فى مصــر ســنه (٢٠١٨-١٩٩٠)** ، مجله البحوث التجارية ، كليه التكنلوجيا ، جامعه الزقازيق، مصر ، ٢٠١٩.

٦. ألبير داغر. **تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٢.

٧. الكردي, محمد صلاح محمد غريب, محمد صلاح محمد غريب. "**تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تنشيط التجارة المصرية**." المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ٤.١ (٢٠٢٣): ١-٢٦.

٨. الشيخ ، رانيا محمد احمد ، **التجربة السنغافورية في تنمية الصادرات وتأثيرها في النمو الاقتصادي : رؤية تحليلية** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ، جامعة بنها ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٩. النجار, وسام عبدالفتاح سليمان, **وسام عبدالفتاح سليمان**. "**تحليل وتقييم البيئة الاستثمارية في مصر**." *التجارة والتمويل* ٤٣.٤ (٢٠٢٣): ٧١٨-٧٦٥.

١٠. اوسرير، منور. "**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر**." (١٩٩٥).

١١. بن تفات عبد الحق – ساحل محمد، ، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٩**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، الجزائر ، ٢٠٢١ .

١٢. بن عطية ، سفيان الشارف ، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي : عرض لتجربة سـنغافورة وإمكانية اسـتفادة الجزائر منها** ، مجلة الاسـتراتيجية والتنمية ،كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسير،جامعة عبدالحميد بن دايس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠٢١ .

١٣. جمال, هبه. "**مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية:** بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا." *مجلة السياسة والاقتصاد* ١٤.١٣ (٢٠٢٢): ١-٣٣.

١٤. جميل عبد الفتاح سالم, امل. "**طريق مصر نحو اقتصاد المعرفة استرشادا بالتجربة السنغافورية**." L'Egypte Contemporaine ١١١.٥٣٧ (٢٠٢٠): ٢٠٥-٢٤٢.

١٥. جناني ، حامد رحيم – صـــالح ، لورنس يحي ، **تحليل العلاقة بين ســـياســـات التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في سنغافورة** ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ن جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠٢٢ .

١٦. حسن شهاب سم, سامح محمد. **استخدام نموذج الجاذبية في قياس محددات صادرات مصر الزراعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي**. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي. ٢٠٢١ ٦٦-١٦٤٧:(٣)٤٢;٣٠ Sep.

١٧. حمزة ، عبدالحفيظ – دنبري ، لطفي ، **التجربة الســـنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية : رؤية تحليلية سوسيو اقتصادية لأسرار النجاح** ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

١٨. خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد ، **قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي دراسة تحليلية علي الحالة المصـرية للفترة (١٩٩٠:٢٠١٥)** ،المجلة العلمية للاقتصـــاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠١٧ .

١٩. راحو ، بلال ، **تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مجلة دفاتر اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير ،جامعة عاشور زيان الجلفة ، الجزائر ، ٢٠٢٢ .

٢٠. رنا محمد البطرنى ، **اثر معدل التضـــخم والبطالة فى النمو الاقتصـــادي (دراســـة حالة جمهورية مصـــر العربية)** ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، مصر ، ٢٠٢١ .

٢١. سـهام محمد بصـل، **مراحل تطور الاقتصـاد المصـري منذ الحملة الفرنسـية حتي أواخر القرن العشـرين** ، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد ، مصر ، ٢٠١٨ .

٢٢. شحاته, د/محمد موسى, د/محمد موسى. "**مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs مع أدلة ونماذج تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.**" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ١٥.٣ (٢٠٢٣): ١-٧٣.

٢٣. شـدهان ، زينب حمزة ،**القيادة السـياسـية ومؤشـرات التنمية المسـتدامة في سـنغافورة بعد عام ٢٠٠٤** ، مجلة قضايا ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٢٤ .

٢٤. شطا مع, منصور علي منصور. **دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبي**. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. ٢٠٢٢ ٨٧٠-٧٧٤:(٤)٨;١ Dec.

٢٥. شـنة ، آسـية ، **دور الابتكار المفتوح في تعزيز اسـتدامة المؤسـسـة الاقتصـادية ،التجربة السـنغافورية نموذجًا** ، مجلة الاقتصـاد والبيئة ، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، ٢٠٢٢ .

٢٦. صادق, and مروة احمد. "**اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد ركائز الدولة لخلق فرص عمل للخريجين في مجالات الفنون التطبيقية تطبيقا علي تجربة دولة سنغافورة.**" مجلة التراث والتصميم (٢٠٢٤).

٢٧. صـباغ ، رفيقة ، **تجارب رائدة في محاربة الفسـاد ، دراسـة حالة : لتجربة سـنغافورة ونيجيريا** ، جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، ٢٠٢٠ .

٢٨. عبد العزيز ، برنة ، **تغيرات سـعر الفائدة واثرة علي تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)**، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء بالاقتصـادي، جامعة مرباح ورقلة ، الجزائر ،٢٠٢١ .

٢٩. عبد الله رمضـان توفيق، **أثر سعر الصرف علي الاستثمار في مصر**، جامعة حلوان، كلية التجارة ، مصر ، ٢٠٢٣ .

٣٠. عبد الاله الصويعي عون ا, احمد. **دور السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ٢٠١٦ ١٥;٧ Jul(العدد الثالث):٢٠٦-٣٢.

٣١. علي عبد الرؤوف، ، **أثر الصـدمات الاقتصـادية على قطاع السـياحة في مصـر: دراسـة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد**، المجلة العربية للإدارة ، معهد اكتوبر العالي للاقتصاد ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٣٢. عـوض البربـري, محمد, محمد. "**تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا.**" مجلة كلية التربية. بنها ٢٧.١٠٦ أبريل ج ٣ (٢٠١٦): ١-١٣٢.

٣٣. عويضـة ، أسامة محمود – عبدالعظيم ، كريمة محمد ، **دور الخصـخصـة في تحقيق التنمية في سـنغافورة** ،كلية التجارة ، جامعة بنها ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٣٤. كطافة ، علاء نافع ، **تجربة سـنغافورة في محاربة الفسـاد ، ومدي إمكانية الاسـتفادة منها في العراق** ، مجلة الاطروحة – الدراسات القانونية ، دار الاطروحة للنشر العلمي ، العراق ، ٢٠١٩ .

٣٥. كمال العروسي. **التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (١٩٨٨-٢٠١٢): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات; ٢٠١٨.

٣٦. محمد سـعد الفقهي، إسـلام عبد السـلام، **دراسـة العلاقة بين الصـادرات والنمو الاقتصـادي في مصـر خلال الفترة (١٩٦٦-٢٠١٨)،دراسة قياسية** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠٢٠ .

٣٧. محمد ، أشـــواق حســـن الأمين ، **تجربة دولة ســـنغافورة في التنمية الاقتصـــادية** ، مجلة العلوم الادارية والاقتصـــادية العلمية ، كلية العلوم الادارية والاقتصـــادية والاجتماعية ، جامعة غرب كردفان ، الســـودان ، ٢٠١٧ .

٣٨. محمد على خيرى,. "**أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية.**" *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ٤٦.٣ (٢٠٢٢): ٤٠١-٤٥٠.

٣٩. محمد ، مها رضوان ، **تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الاقتصادية ، وكيفية الاستفادة منها في مصر مع التركيز علي القطاع الخدمي** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠١٦ .

٤٠. مصـطفى ، ايمان محمد عبداللطيف ، **اثر الزيادة السكانية المتسـارعة على التنمية المسـتدامة فى مصـر خلال الفترة (١٩٧٧ – ٢٠١٨)**، كليـة الإدارة والاقتصـــــاد ونظم المعلومـات ، جـامعـة مصـــــر للعلوم والتكنولوجيا ،٦ اكتوبر ، مصر ٢٠٢٠ .

٤١. منى محمد عمار، **تجربة النمور الآسـيوية وإمكانية تطبيقها على الاقتصـاد المصـري**، مجلة مركز صـالح عبدالله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، مصر ، ٢٠١٠ .

٤٢. منال عفان ، **اثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصـادي في مصـر:- دراسـة تحليه لأهم القنوات التى يؤثر من خلالها التفاوت على النمو** ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مصر ، ٢٠٢١ .

٤٣. منذر ماخوس. **إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٢.

٤٤. ناصف, محمد أحمد حسين, and محمد أحمد حسين. "**دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر.**" دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق ٣٣.٩٨ (٢٠١٨): ١٢٧-٢٨٣.

٤٥. هارون ، بشـير ، **أثر نفقات التعليم علي النمو الاقتصـادي في سـنغافورة خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ : دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية جراجنر** ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، ٢٠٢٣ .

٤٦. هند مرســى ، **ســياســات تحرير ســعر الصــرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر** ، مجلة كلية السياسية والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، مصر ٢٠٢١ .

٤٧. ياسر عبد الحميد عبد الراضى, حرب احمد السيد, احمد ابوعربان السيد. **دراسة اقتصادية لتنافسية اهم صادرات مصر الزراعية في سوق الاتحاد الأوروبي.** Asyut Journal of Agricultural Sciences. ٤٧(٣)١;٤٧ May ٢٠١٦).

٤- التقارير :-

١. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ص، ٢٢

٢. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ص ٢١ ،٢٢

٣. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ١٤

٤. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،ص٧٦

٥. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠٠٨،ص، ١٥-١٦

٦. تقرير البنك المركزي للعام المالي٢٠١١-٢٠١٢، ص،١٢،١١

٧. تقرير البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ ،ص ٦٦

٨. تقرير البنك المركزي للعام المالي ٢٠١٧،ص ١٢-١٣

٩. احمد عبدالعزيز (٢٠١٩) ، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي ، مصر .

١٠. تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٢١، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

١١. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، موقع البنك الدولي متاح على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/at\r/news/feature/٢٠١٩/١٠/٢٤/doing-business-٢٠٢٠-sustaining-the-pace-of-reforms

٥- المراجع الاجنبية :-

١. Department of Statistics, Ministry of Trade & Industry, Republic of Singapore YEARBOOK OF STATISTICS SINGAPORE, ٢٠١٩.

٢. Keen Meng Choy, ٢٠١٦, "The inflation process and expectations in Singapore", BIS Paper, (٨٩w),٢٠١٦.

٣. Kumar Sree and Siddique Sharon, "The Singapore success story: public- private alliance for investment attraction, innovation and export development". United Nations Publications, Sales No.: E.٠٩.II.G.١٢٣,٢٠١٠.

٤. Lauren Phillips, Growth and the Investment Climate: Progress and Challenges for Asian Economies, working paper, March ٢٠٠٦.

٥. Ministry of Trade and Industry Republic of Singapore, ECONOMIC ٢٠١٠

٦. World Trade Report, ٢٠١٩

٧. World Investment Report, ٢٠١٤

٦- المواقع الالكترونية:-

١. المركز الديمقراطي العربي، (٢٠٢٤) ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ علي الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٤. متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=٩٤٥٠٣

٢. الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠٢٢)، مؤشرات الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://www.sis.gov.eg

٣. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، "الوضع السياحي العالمي: انفراجه بعد كساد"، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل ، ٢٠٢٤، متاح على الموقع التالي: https://ecss.com.eg/٣٨٨٤٤/.

٤. الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠٢٠) ، مؤشرات الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي : https://www.sis.gov.eg/Story/٢١٤٣٧٦/

٥. إدارة الإحصاءات، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية سنغافورة، متاحة على الرابط التالي: https://www.singstat.gov.sq/terms-of-use

٦. احصائيات هيئة النقد بسنغافورة متاحة على الرابط التالي:

https://tablebuilder.singstat.gov.sg/table/TS/M٧٠٠٨٥١

٧. بيانات موقع worldmeter علي الرابط:

https://www.worldometer.info/world/-population/singapore-population

٨. بيانات موقع Statista متاح علي الرابط التالي: https://www.statista.com/statistics/٣٧٨٦٥٤/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-singapore/

٩. بيانات موقع أرقام متاح علي الرابط التالي https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/٣٧٥٣٥٠

١٠. بيانات موقع بلومبيرج متاح علي الرابط التالي : https://www.bloomberg.com/quote/MASP:SP

١١. بيانات موقع السلطة النقدية في سنغافورة عبر الرابط التالي : https://www.mas.gov.sg/monetary-policy/economics-edu-inflation/inflation/how-has-inflation-evolved-in-singapore

١٢. بيانات موقع Trading Economics عبر الرابط التالي :

https://ar.tradingeconomics.com/singapore/gdp-growth

١٣. بيانات موقع Statistaعلي الرابط التالي : https://www.statista.com/statistics/٣٧٨٦٤٨/gross-domestic-product-gdp-in-singapore/

١٤. بيانات البنك الدولي(W.B) متاحة على الرابط التالي: https://data.worldbnk.org/country/singapore. https://data.albankaldawli.org/indicator/NI.SG

١٥. خالد حسن الشربيني العشماوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على جهورية مصر العربية مع الإشارة لتداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: http://lawfac.mans.edu.eg/images/files/Magazine/٢٠٢٠/٧٠/١.pdf

١٦. عمرو حمزاوي، (٢٠١٠) ، مصر بين ٢٠٠٠ –٢٠١٠، المؤشرات ألاقتصادية ، مجلة الشروق، مصر ، متاح علي الرابط التالي :
https://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=٠٥٠٩٢٠١٠&id=a٣٣٩٣e٥c-e٧٤b-٤daa-a٠٤١-٧c٨bb٩٧٩٨٥e٤

١٧. مركز العاصمة للأبحاث و الدراسات الاقتصادية، "السياحة في مصر"، تاريخ الاطلاع ١٩ أبريل ، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=٧٩٦٦

١٨. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OEC) متاحة على الرابط التالي
https://oec.world/en/profile/country/sgp/:

١٩. مي قابيل، (٢٠١٩) ، قراءة في بيانات بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٧/٢٠١٨. تاريخ الاطلاع ٢٦ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://eipr.org/blog.